المملكة المغربية

الجريدة الرسمية

ثمن النسخة : 1،50 درهم ـ ثمن النسخة عن السنوات الفارطة : 2،25 درهم ـ يرسل الجدول السنوي مجانا الى المشتركين

الاشتراك			الخارج	ان جميع الارساليات تكون باسم المحاسب المتصرف بالمطبعة الرسمية	يطلب الاشتراك من ادارة المطبعة الرسمية الرباط ـ شالة
	لسنة	لستة أشهر	تضاف الى التعاريف المشار اليها قبالته صوائر الارسال المحددة في التشريع البريدي المعمول به ، فيما يخص توجيه الجريدة الى الخارج عبر الطريق العادية او الجوية.	التليفون : 650-24 — 650-25 / 651-79 — 654-13	ثمن الاعلانات : درهمان (2) للسطر المحتوى على 26 حرفا (قرار رقم 1161·77 بتاريخ 14 ذي القعدة 1397 موافق 28 اكتوبر 1977)
المغرب	60 درهما	35 درهما		حساب الشيك البريدي رقم 16-101 بالرباط	

ان الاعلانات القضائية والقانونية وكذا الرسوم والاجراءات والعقود المقرر نشرها واعطاؤها صيغة رسمية ، يتحتم صدورها بالجريدة الرسمية ويجب ان تصل النصوص يوم الخميس على ابعد تقدير كي يتأتى نشرها في عدد يوم الاربعاء من الاسبوع الموالي.

فهرست

صفحة

نصوص عامة

بنك المغرب. ـ تقرير عن السنة المالية 1978.

تقرير مرفوع الى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله من والي بنك المغرب صاحب السمو مولاي الحسن بن المهدي عن السنة المالية 1978 886

البنك الوطني للانماء الاقتصادي. ـ ضمان الدولة للاقتراضات.

مرسوم رقم 2.80.432 بتاريخ فاتح رمضان 1400 (14 يوليوز 1980) بمنح ضمان الدولة للاقتراضات التي يصدرها البنك الوطني للانماء الاقتصادي في حدود مبلغ لا يتجاوز اربعمائة مليون درهم (400.000.000) 946

اتفاقية قرض مبرمة بين حكومة المملكة المغربية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

مرسوم رقم 2.80.448 بتاريخ 2 رمضان 1400 (15 يوليوز 1980) بالمصادقة على اتفاقية القرض البالغ قدره 5.000.000 دينار كويتي والموقعة بتاريخ 6 جمادى الاولى 1400 (23 مارس 1980) بين حكومة المملكة المغربية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي 946

المحروقات السائلة والغازية. ـ اثمان التكفل

قرار لوزير الطاقة والمعادن رقم 878.80 بتاريخ فاتح رجب 1400 (16 مايو 1980) بتحديد اثمان التكفل بالمحروقات السائلة والغازية 946

الاسمنت . ـ اثمان البيع.

قرار للوزير الاول رقم 3.52.80 بتاريخ 9 رمضان 1400 (22 يوليوز 1980) تحدد بموجبه اثمان بيع الاسمنت في مختلف مراحل التسويق 947

نصوص خاصة

التفويض في الامضاء.

قرار لوزير التجهيز والانعاش الوطني رقم 633.80 بتاريخ 4 رجب 1400 (19 مايو 1980) يغير ويتمم القرار رقم 376.77 بتاريخ 26 من شوال 1397 (10 أكتوبر 1977) بالتفويض في الامضاء 949

قرار لوزير التجهيز والانعاش الوطني رقم 690.80 بتاريخ 20 من رجب 1400 (4 يونيه 1980) يغير بموجبه القرار رقم 376.77 بتاريخ 26 من شوال 1397 (10 اكتوبر 1977) بالتفويض في الامضاء. 949

رخص المعادن.

مقرر لوزير الطاقة والمعادن رقم 628.80 بتاريخ 6 رجب 1400 (21 مايو 1980) بتحديد شروط اعادة منح رخص منصرم اجلها او ملغاة 949

نظام موظفي الادارات العمومية

نصوص خاصة

وزارة الشغل والتكوين المهني.

مرسوم رقم 2.80.297 بتاريخ 26 من جمادى الآخرة 1400 (12 مايو 1980) باستثناف العمل ببعض التعويضات والاعانات الخاصة بالموظفين الجاري عليهم النظام الاساسي الخاص بوزارة الشغل والتكوين المهني 956

وزارة الصحة العمومية.

مرسوم رقم 2.79.264 بتاريخ 14 من شعبان 1400 (28 يونيه 1980) تنسخ بموجبه الفقرة الاخيرة من الفصل 14 من المرسوم الملكي رقم 747.67 الصادر في 28 من ذي القعدة 1387 (27 فبراير 1968) بشأن النظام الاساسي للداخليين في مستشفيات الصحة العمومية .. 956

وزارة العدل.

قرار لوزير العدل رقم 880.80 بتاريخ 23 من شعبان 1400 (7 يوليوز 1980) باجراء امتحان الكفاءة المهنية قصد تعيين أعوان عموميين من الصنف الثالث 957

الوزارة الاولى.

استدراك بالجريدة الرسمية عدد 3521 بتاريخ 7 جمادى الآخرة 1400 (23 أبريل 1980) 957

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

تـقـريـر

مرفوع الى صاحب الجلالة الملك الحسن الثـاني نصره الله
من والي بنك المغرب صاحب السمو مولاي الحسن بن المهدي
عـن السنة المـالية 1978

مولاي صاحب الجلالة ،

لي عظيم الشرف، بأن أرفع لجلالتكم، طبقا للفصل 64 من الظهير الشريف المؤرخ في 23 ذي الحجة 1378، الموافق لـ 30 يونيو 1959 (وهو الذي أحدث بموجبه بنك المغرب)، التقرير الـخـاص بسنة 1978، وهي السنـة المـاليـة العشرون التـي مـرت على تـأسيس مـعـهـد الاصـدار .

المقـدمـة

لقد تميزت الثلاثة سنين الاخيرة من المخطط الخمـاسي 1973–1977 بمجهودات قوية في ميدان التجهيز، وقد صاحب هذه المجهودات توترات حادة على مستوى الاسعار والحسابـات الخارجية. ذلك ان الزيـادة السريعة والمقصودة في نفقات الاستثمار قـد اسفرت على الخصوص عن عجز كبـير في الميزانية العمومية، كمـا اسفرت أيضا عـن عجز متزايد في الميزان التجاري مما أدى الى التجاء بشكل كبير الى التسليفات الخارجية. وقد فرضت هذه الوضعية خصوصا في اطار مخطط الاستقرار 1978–1980 اتخاذ بعض التدابير التصحيحية اتسمت بما يـكفي من الصرامة لتخفيف الضغوط على التوازنـات الاساسية بصفة ملموسة، وبالتالي لتدعـيم المكتسبات. وقـد كانت العـودة الى نهج سياسة اقتصادية ومالية أكثر صرامة تفرض نفسها سيما وان التحملات المتعلقة بالدفاع عـن وحـدة التراب الوطني مـا فتئت تشكـل عبئا ثقيـلا، وان الـوضعية الـدوليه ظلت غـير مـلائـمـة.

وفي هذه الظروف، فان النتائـج التي حققت خـلال سنة 1978 تبدو ايجـابية من عـدة نواحي. فالناتج الـداخلي المجمل زاد، بـاسعار سنة 1969 بنسق يفوق معـدل النمو الديموغرافي شيئا ما ، ، وان كـان أقل مما سبق. وبالاخـص، فقـد أدت مختلف التدابير التصحيحية التي تم اتخاذهـا الى تخفيض مستوى عجز المبـادلات الخـارجية ومستوى ارتفاع الاسعار، وان لم يكن التحسن الذي شهدته وضعية الـمـالية العمومية ملحوظ جـدا. وهكـذا، تكون هـذه التدابير قد سمحت لاقتصاد البلاد بأن يـواجـه، دون خلفيات خطيرة، مرحلة صعبة من تنميته وان يتكيف مع وضـع اقتصـادي دولي لا زال يتسم بالغموض وعدم الاستقرار.

أما السياسات المطبقة من طرف البلدان الصنـاعية التي حرصت عـلى الحفاظ على ما حققته من تقدمات، فانها لم تشهد أي تقدم نحو التوسع. والحقيقة أنـه تـم الاتفاق على اتخاذ تدابير انتعاشية خلال شهر يوليوز «بيون»، وذلك حين اتضح بأن الانخفاض المنتظر في نسق النمو بالولايـات المتحدة بسبب مـا واجهته هـذه البلاد من تصاعد في التضخم وبسبب تفاقم عجزها التجاري قد لا يعوض بزيـادة في مستوى النشاط الاقتصـادي بأوربا. غير أن هذه التدابير بدت جـد محدودة ومتأخرة، بحيث لم تخلف أي أثر ملحوظ عند نهاية السنة. ومن جهة أخرى فان حجم كل من الصادرات والاستثمارات الصناعية لم يكن كافيا لاحداث تدعيم حقيقي للطلب الاجمـالي. ومـن ثم، فـان زيادة الناتج الوطني الاجمالي لهذه البلدان – التي تمثل أهـم عميل تجاري للمغرب – لم تصل الى نسبة 4 ٪. والى جانب ذلك، اذا كان هـذا النمو قـد صاحبه انخفاض خفيف في مستوى ارتفاع الاسعار الـذي بلغت نسبته 7 ٪ تقريبا، فانه تـم بالمقابل تسجيل تفاقم جديد في حجم البطالة، اذ وصلت هذه الاخيرة عند نهايه 1978 وحسب معطيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ما يقرب من 18 مليون شخـص. ويرجع سبب هذه الوضعية – التي سادت جل الدول الاوربية واليابـان وكـنـدا – الى دوام العوامل الاساسية للتشغيل الجزئي، كما تعزى، أيضا الى الازمات الجديده التي زعزعت عددا من القطاعات الاقتصادية الكبرى والتي أصبح البعض منها يواجـه منافسة أكثر حدة بسبب التغييرات النقدية وارتفاع كلفة مواد الطاقة وتحويلات التقنية. وقد أدى ذلك بالبلدان الصناعية الى تقوية حماية اسواقها الأكثر تضررا.

وهكذا فقد تضررت البلدان النامية من جراء هذا الموقف، كما أنها سعت سعيا حثيثا الى تخفيض معـدلات التضخم الـتي فـاقت في أغلب الأحيان مرتين أو ثـلاث، المستويات المسجلة قبل سنة 1973. وبالتالي، فان هـذه البلدان لم تكن بدورهـا قادرة على تدعيم مستوى نموها. ذلك ان نسق التنمية الذي ظل مرتفعا نسبيا بالقارة الأسيوية، قد شهد بطئا ملموسا سـواء بالنسبة لأهم الـدول المصدرة للبترول أم بالنسبة لافريقيا حيث لم يصل معدل النمو 3 ٪ مقابل أكثر من 4 ٪ سنة 1977.

وفي هذا الاطار الذي لم يكن جد ملائم لتحقيق توسع هام في التجـارة العالمية، فان نسق نمو حجم المبادلات الدولية قدر بما يناهز 5 ٪، فظل بذلك بعيدا عن متوسط النسبة السنوية للزيادة المسجلة خـلال العشر سنوات ما بين 1962 و 1972 والـذي كان قد بلغ 9 ٪. وقد كان هذا التطور أقـل مـلاءمة بالنسبة للـدول النامية لاسيما وانه بازاء الزيادة المستمرة في كلفة المواد المصنعة، فقد تم تسويق المـواد الأساسيـة، على مدار السنة، باسعار تميل الى الانخفاض. ذلك ان أسواق المعادن والمواد الأولية الفلاحية قد عرفت اتجاها أفضل، على الأخص ابتداء من النصف الثاني من السنة. غير ان مقياس مجموعة المواد الغذائية قد انخفض اثر تقلص جديد في اسعـار القهوة والضعف المستمر لأسعار السكر الذي كان معروضا بشكل وافر بسبب عدم تكوين مخزون التسوية الذي ينص عليه الاتفاق الذي دخل حيز التطبيق بفاتح يناير 1978.

وفي هذه الظروف، فقد انتقل العجز الاجمالي للأداءات الجارية للدول النامية غير المنتجة للبترول في ظرف سنة من 22 الى 31 مليار دولار، مسجلا بذلك تفـاقمـا ملحوظا، بينما كان قد انخفض خلال السنتين السابقتين. وفي نفس الوقت، فان الفائض الذي عرفته البلدان المصدرة للبترول قد نـزل من 33 الى 9 مـلايير من الـدولارات بسبب عدم توصل هـذه البلـدان الى اتفاق فيما بينها وتجميدهـا مؤقتا لأسعـار البترول. وبازاء ذلك، فان الميزان التجاري لمجموع الـدول الصنـاعية التي شهدت مبادلاتها نموا قويا مع البلدان ذات الاقتصاد الموجه وخصوصا مع الصين، فقد اسفر عن فائض قدره 27 مليار دولار عوضا عن عجز طفيف جدا سنة 1977. غير أنه بالرغم من كون تقلبات أسعـار صرف العمـلات الأجنبية قـد ساهمت في التخفيف من حـدة الاختلالات ابتداء من الربع الثالث من السنة، فان وضعية البلدان الثلاثة الكبرى التي تتمارك بأكبر حصة في التجارة العالمية قد تغيرت من جديد. ذلك ان الرصيد السلبي للولايات المتحدة تفاقم شيئا ما إذ تجاوز 13 مليار دولار، في حين ان فوائض ألمانيا واليابان استمرت في تصاعـدهـا بشكل سريع إذ وصلت على التوالي الى 13 و 17 مليار دولار.

ونظرا للفوارق التي عرفها الميزان الخارجي لأهـم البلدان الصنـاعية ونظرا كذلك لاستمرار فوارق واسعة جدا بين الأسعار الـداخلية وكـذا جو التشكك وعـدم الاستقرار الذي تميزت به الوضعية الاقتصادية الدولية، فـان أسواق الـصرف ظلت تتطبع بحركـات غير منتظمة بالرغـم من التدخـلات المكثفة للبنوك المركزية. فقـد انخفضت قيمة الدولار بسرعة بالرغم من القرارات التي اتخذت باجتمـاع «بـون» في مـارس ومنتصف يوليوز وذلك لأسباب متعددة، منها إمكانية تسعير النفط بحقوق السحب الخاصة، والارتفاع الذي كان مرتقبا لعملات ألمانيا واليابان وسويسرا، ثـم بسبب تفاقم الضغوطات الداخلية والخارجية التي كان يخضع لها الاقتصـاد الامريكي «وهكذا، فان العملة الامريكية التي عرفت انخفاضا بمعدل 27٪ خلال تسعة أشهر بسوق زوريخ، قد تدهورت عند 31 أكتوبر بما يفوق 18٪ بالنسبة للمارك الالماني وما يزيـد عـن 26 ٪ بالقياس لليان الياباني. وفي نفس هذا التاريخ، فان سعر الأوقية من الذهب قد بلغ مستوى قياسيا قدره 243.65 دولار بعد ارتفاع سريع ومتواصل منذ شهر مايو بالرغم من مبيعات صندوق النقد الدولي ومبيعات الولايات المتحدة. وعلى اثر ذلك، فـان الادارة الامريكية اتخـذت اجراءات ذات صبغة داخلية تهدف الى حا ، رؤوس الاموال والى محاربه التضخم كما أعلنت عن توصلها بمساعـدات بالعمـلات الاجنبية

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

تساوي 30 مليار دولار. وقد كانت أهم القرارات التي تم اتخاذها تتمثل في زيادة خطوط التسليفات المتبادلة مع معاهد اصدار كل من جمهورية المانيا الاتحادية واليابان وسويسرا وكذا في مشروع اصدار سندات محررة بعملات الدول المذكورة. وقد أدت هذه الاجراءات الى انقلاب فوري في الاتجاه انما لمدة قصيرة اذ انه ابتداء من أوائل شهر دجنبر سجل الدولار انخفاضا جديدا مرتبطا بالسياسة الاقتصادية الداخلية للولايات المتحدة وبالاتجاه المتزايد نحو تنويع وسائل احتياطي الصرف، أكثر مما كان مرتبطا بالاحداث الايرانية وما أعلن عنه من ارتفاع في أسعار البترول. وقد أظهرت هذه الوضعية عن مدى رسوخ المضاربة على هذه العملة نحو الانخفاض داخل أسواق الصرف. وفي النهاية، فقد عرف الدولار، في ظرف سنة، هبوطا نسبته 19 ٪ بالنسبة لليان والفرنك السويسري وما يناهز 13 ٪ بالقياس للمارك الالماني والبسيطة وجل العملات الاخرى التي كانت تنتمي الى المنطقة الاوربية للتعويم المنظم. أما قيمة العملات الفرنسية والبريطانية والايطالية، فقد ارتفعت من جهتها بالقياس للدولار على التوالي بـ : 11 ٪ و 6,5 ٪ و 5 ٪. وفيما يتعلق بالذهب، فبعد أن سجل سعره انكماشا ملحوظا خلال نونبر، فقد اتجه من جديد نحو الارتفاع اذ بلغ عند نهاية دجنبر 226 دولار للأوقية أي بزيادة سنوية نسبتها 37 ٪.

ومن تم، فان نظام تعويم العملات يكون قد اسفر عن خيبة أمل متزايدة أدت الى تقوية اجراءات الحد من توسع تغييرات معدلات الصرف، كما ساهمت كذلك في انعاش التعاون بأوربا. وهكذا، فان المجلس الأوربي الذي انعقد «بسيون» في شهر يوليوز 1978، تبنى الاقتراحات التي من شأنها أن توحد السياسات الاقتصادية، كما قرر اقامة نظام جديد للصرف يحل محل الاتفاق الخاص بتقليص الفوارق الذي أصبح عديم الجدوى. وكما كان الشأن في النظام السابق، فان «النظام النقدي الأوربي» الذي صودق عليه في دجنبر 1978 ودخل حيز التطبيق في 13 مارس 1979 دون مشاركة ابريطانيا العظمى ينص في مرحلة أولى على تحديد نسبة الصرف بين العملات الأوربية في 2,25 ٪ بالقياس لسعر وسط مرتبط بدوره بوحدة حسابية جديدة. وقد حددت نسبة التغيير في معدل 6 ٪ فيما يخص الليرة الايطالية. كما ينص النظام على اتخاذ اجراءات تصحيحية بمجرد أن تتجاوز عملة ما الفارق الأعلى المرخص به بنسبة 75 ٪. وأخيرا، ولتسهيل عمليات تدخل البنوك المركزية، فقد اتفق على تمديد فترة التسهيلات القصيرة الأجل ومضاعفة حجم المساعدت المالية لأجل استحقاق أطول. وبالتالي، ستصل هذه الاخيرة الى 25 مليار من الوحدات الحسابية الأوربية أو ما يزيد على 30 مليار من الدولارات.

هذا، وقد أصبح واضحا أن عدم استقرار سوق العملات وسوق الذهب، يزيد من صعوبة المهمة الجديدة المنوطة بصندوق النقد الدولي الذي خول له التعديل الثاني لقانونه الأساسي – المطبق ابتداء من فاتح ابريل 1978 – ممارسة مراقبة صارمة على سياسات الصرف التي تطبقها الدول الأعضاء. ذلك أن التقييم الموضوعي لموقف هذا البلد أو ذاك في هذا المجال يبدو عسيرا جدا بالنظر لتشعب نظام التسوية الدولي نفسه ولضرورة اعتبار الصعوبات الاقتصادية والسياسية لكل دولة على حدة. وبالاضافة الى ذلك، فان النظام الحر للصرف لا يمكن أن يكون ناجعا بحق، الا اذا صاحبته تدابير داخلية دقيقة يصعب بالطبع فرضها وبالأحرى على بلدان تسجل فائضا في ميزان أداءاتها. وهكذا، فان الرجوع التدريجي الى نظام الصرف الثابت يبدو مرتبطا بالدرجة الاولى على مدى عزم الدول على التعاون فيما بينها ومع صندوق النقد الدولي.

ومن جهة أخرى، فان صندوق النقد الدولي، قام في اطار الاجراءات الرامية الى ازالة الصبغة النقدية عن الذهب بانجاز عمليتين لارجاع الذهب للمكتتبين في حصصه كما تابع المبيعات بواسطة المناقصات الشهرية التي وصلت في المجموع 5.914.000 أوقية واسفرت على ربح قدره 1.080 مليون دولار وجهت الى الصندوق الائتماني. وقد خصص الصندوق الى جانب ذلك 1.384.000 أوقية الى البلدان النامية التي أعربت عن رغبتها في الحصول على حصتها من المزاد في شكل ذهب. وهكذا، فقد اقتنى المغرب ما يقرب من طن ونصف من الذهب وحصل على قرضين جديدين من الصندوق الائتماني بمبلغ اجمالي يساوي 34 مليون من حقوق السحب الخاصة، بالاضافة الى سحب قدره 56 مليون من حقوق السحب الخاصة تم القيام به في شهر غشت 1978 برسم التمويل التعويضي.

وبازاء ذلك، فانه كان من المنتظر، اثر القرارات التي تم الاعلان عنها في نهاية السنة، أن يدعم دور حق السحب الخاص الذي تحدد قيمته انطلاقا من سلة تحتوي على ستة عشر عملة دخلت ضمنها عملتا ايران والعربية السعودية لتحل ابتداء من فاتح يوليوز 1978 محل عملات الدانمارك وافريقيا الجنوبية. ذلك أن معدل الفائدة المقدم من طرف الصندوق برسم الموجودات من هذا النوع سيتم رفعه ليصل الى مستوى يفوق مكافأة الوضعيات الدائنة. وبالاخص، فان الحجم الاجمالي لحقوق السحب الخاصة الذي بقي دون تغيير منذ سنة 1972 سينتقل من 9.3 الى ما يربو على 21 مليار بعد أن يتم توزيع ثلاث منح قيمة كل منها 4 مليارات تقريبا في فاتح يونيو من سنوات 1979 و 1980 و 1981 وذلك حسب الحصص التي تملكها البلدان الاعضاء.

والى جانب هذا الاصدار غير المشروط للسيولات، فان مجلس المحافظين قرر في نفس الوقت رفع رأس مال الصندوق بنسبة 50 ٪. ويصل مبلغ هذا الاخير 39 مليار من حقوق السحب الخاصة منذ شهر شتنبر 1978 وهو التاريخ الذي طبقت فيه المراجعة العامة السادسة للحصص. وقد كان الهدف الرئيسي من هذا القرار هو تمكين الصندوق من تقديم قروض جديدة دون اللجوء الى الاقتراض. غير أنه في الوقت الذي انتقلت فيه حصة مساهمة الدول المصدرة للبترول بموجب المراجعة المذكورة، من 5 ٪ الى 10 ٪ على حساب حصة مساهمة الدول الصناعية، فان المبدء المتفق عليه لتوزيع هذه الزيادة السابعة في رأس المال سوف لا يحدث أي تغيير في وضعية كل مجموعة من مختلف مجموعات الدول.

وستسمح هذه الاصدارات من السيولات على الخصوص بتلبية جزء من الزيادة في حاجيات الصرف، تلك الزيادة المرتبطة باستمرار اختلال الاداءات وكذا بتوسع قيمة التجارة الدولية. غير أن البلدان الفقيرة كانت تود أن تكون هذه الاصدارات أكثر أهمية، اذ سوف لا تمكنها دون شك من تلافي استمرارها في اللجوء وبشكل أوسع الى الاقتراض من الاسواق الدولية للرساميل كما حصل ذلك سنة 1978. ولذا، فالبرغم من كثرة السيولة المالية على الصعيد الدولي والتي أدت منذ وقت قليل الى انخفاض طفيف في معدلات الفائدة والى تمديد الفترة المتوسطة للتسليفات، فسمحت بالتالي باعادة النظر في الاقتراضات المبرمة سابقا وعقدها من جديد على أساس شروط أقل ملاءمة، فانه يخشى أن تكون الدول النامية غير المنتجة للبترول مضطرة لتخصيص جزء أكبر من مداخيل صادراتها لتغطية الدين الخارجي الذي يقدر، حسب آخر المعطيات بحوالي 200 مليار دولار. وعلى أي حال، فان المبادرة المحدودة لبعض الدول الصناعية التي ألغت ديونها المترتبة على الدول الفقيرة وكذا الانخفاض النسبي المجهود المتواضع المبذول في مجال المساعدة العمومية التي لا زالت تبدو بعيدة عن الهدف المقرر لها، كل هذا لم يكن ليسمح بمواجهة التطور المقلق الذي شهدته السنة الماضية.

ومن تم فان الدول السائرة في طريق النمو والتي غالبا ما تكون ملتزمة بمخططات تنمية معقولة الطموح لم تجد أي فائدة من وراء الاتجاه الجديد للتعاون النقدي والمالي. كما أنها لم تكن مطمئنة تماما من تطور المحادثات التي جرت في اطار مختلف المحافل حول تحويل التقنية والعلاقات التجارية. وهكذا، فان المؤتمر الذي استدعي من أجل اقامة قانون للسلوك الدولي لتحويل التقنية في اطار توصية تم اتخاذها سنة 1975 من طرف الجمعية العمومية للامم المتحدة قد انتهى دون التوصل الى أي اتفاق. ذلك أنه في الوقت الذي كانت تود فيه دول العالم الثالث التمكن من اقتناء التجهيزات الضرورية لها دون أن يؤدي ذلك الى المساس باستقلالها، حاولت البلدان المتقدمة الحفاظ على حريتها التجارية، كما حاولت الوصول الى عدم تطبيق المقتضيات الجاري اعدادها على فروع الشركات الدولية القائمة خارج حدودها. كما أن المؤتمر الذي تم عقده «ببوينس ايرس» في نهاية الصيف حول التعاون التقني بين البلدان النامية والذي كان من المتعين أن يسمح لهذه الدول بتطبيق برامج انمائية أكثر تلاؤما مع حاجياتها وتطلعاتها من اشكال المساعدة الحالية، قد كان هو الآخر على وشك الفشل اثر المحادثات الحادة مع ممثلي البلدان الصناعية. فقد رفضت هذه الاخيرة الزيادة في مساهماتها المالية، كما رفضت التخلي عن الهيمنة التي تفرضها بواسطة برنامج الامم المتحدة للتنمية، فعارضت بالتالي انشاء هيئة جديدة. غير أن افضاء الصبغة القانونية على مؤتمر التعاون التقني بين البلدان النامية وادماجه في النهاية ضمن برنامج الامم المتحدة للتنمية يسمح بترقب تغيير في نوعية التعاون بين الشمال والجنوب.

أما المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف التي ابتدأت «بطوكيو» في شهر شتنبر 1973 تحت اشراف الاتفاقية العامة للتجارة والجمرك والتي تم تأجيل ابرامها عدة مرات، فقد استمرت من جهتها دون توقف سنة 1978. وقد عملت وفود الدول الصناعية على تحديد اطار لاتفاق عام. غير انه كانت هناك اختلافات حول حقوق الجمرك المطبقة على المنتوجات الصناعية وحول تجارة المواد الفلاحية، وظلت هذه الاختلافات قائمة حتى نهاية السنة. وعلى الخصوص، فقد لاحظت الدول النامية بأن أهم العناصر القائمة لا تعكس بعض اهتماماتها الرئيسية كحقها في اللجوء الى المساعدة لتدعيم تصنيعها والغاء التحديدات الكمية التي تعرقل حركة صادراتها. وخلال المباحثات المتعلقة بتجديد اتفاقية «لومي» التي تربط منذ 1975 بين المجموعة الاقتصادية الاوربية وبين أكثر من خمسين بلدا من افريقيا السوداء والكرايب والمحيط الهادي، فقد كان ممثلو هذه البلدان الاخيرة يرغبون في الحصول على توسيع وسيلة استقرار مداخيل صادراتها وعلى انشاء صندوق للتنمية الصناعية. غير أنهم واجهوا كذلك صدودا من الطرف الآخر. أما فيما يتعلق بالمقتضيات الخاصة باحداث صندوق موحد لاستقرار بعض المواد الاولية والذي سبق الاتفاق عليها مبدئيا من جانب الدول الصناعية خلال الاجتماع الرابع لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية المنعقد «بنايروبي» سنة 1976، ثم في اطار حوار الشمال والجنوب، فقد أفضت أخيرا في شهر مارس 1979 بعد أن ظلت تتعثر طويلا بشأن حجم المساهمات التي ينبغي جمعها. وعلى الرغم من كون مجموع الاموال التي سيتم اعتمادها لاستقرار أسعار المواد الاساسية المصدرة من طرف البلدان النامية

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

يبدو في النهاية بعيدا جدا عن المبلغ الذي كان مرتقبا في الاصل. ومع ذلك فان النتيجة الايجابية التي تم تحقيقها في اعقاب مداولات طويلة يمكن أن تعطي نفسا جديدا لمجموع المفاوضات الرامية الى خلق تعاون أمتن في اطار العلاقات الدولية. ولو لم يكن الامر كذلك، فان فكرة اقامة نظام اقتصادي جديد والتي هي بحق فكرة يصعب تحقيقها بسرعة وبتناسق واسع النطاق، قد لا تعدو أن تكون شعارا زائفا وخياليا لا يؤدي بالدول الاقل نموا الا الى مزيد من خيبة الامل ومزيد من الشعور بالمرارة.

ومن جهة أخرى، فقد شارك المغرب في اشغال مختلف المحافل القائمة سواء على صعيد الدول الاسلامية أم في اطار التعاون بين البلدان العربية والافريقية. وهكذا، فالى جانب الدورة الثانية لمحافظي صندوق النقد العربي واجتماع البنوك المركزية العربية اللذين انعقدا على التوالي في مايو بأبو ظبي وفي يونيو بعمان، فقد تم تنظيم أول اجتماع للسلطات النقدية للدول الاعضاء في المؤتمر الاسلامي في أوائل سنة 1978 بكوالا لامبور. وقد بحث المساهمون في هذا اللقاء على الخصوص الوسائل الكفيلة بتدعيم التعاون النقدي والمالي بين المؤسسات التي يمثلونها وزيادة التدفقات الاستثمارية بين البلدان التي ينتمون اليها. كما شارك المغرب كذلك في أعمال اللجنة الدائمة التي تجمع بين الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية والمكلفة بتوسيع نطاق التعاون داخل المجموعتين.

وفي هذا الاطار وفي خضم وضعية دولية لا زال يطبعها التشكك وعدم الاستقرار، قامت السلطات العمومية سنة 1978 بتطبيق مجموعة من الاجراءات الرامية الى تحسين الوضعية المالية للبلاد. ذلك أن ما تقرر سنة 1975 من زيادة في حجم الاستثمارات بالنسبة للسنوات الثلاث الاخيرة من المخطط الخماسي 1973–1977 كان قد أدى الى توترات زاد من حدتها ما سجل في نفس الوقت من ضعف في المحاصيل الزراعية وهبوط في مداخيل الفوسفاط وارتفاع في النفقات المتعلقة بالدفاع عن حوزة التراب الوطني.

وقد كان حجم الناتج الداخلي المجمل قد زاد بالمتوسط السنوي خلال السنة الاخيرة من الفترة الخماسية بنسبة 7,3 ٪ حيث ان توسع أنشطة القطاع الثالث كان قد عوض الى حد كبير الانخفاض الطفيف الذي عرفه القطاع الفلاحي (1). واعتبارا لزيادة متوسطة في اسعار الانتاج بمعدل 7,7 ٪، فان الناتج المذكور ارتفع بنسق سنوي نسبته 15,6 ٪ بالاسعار الجارية ليصل الى ما يناهز 47 مليار درهم سنة 1977، في الوقت الذي زاد فيه الطلب الاجمالي بنسبة أكبر بلغت 19,9 ٪ على اثر توسع نفقات الاستهلاك، وخصوصا منه العمومي، بل أكثر من ذلك على اثر النمو القوي جدا في التكوين الاجمالي للرسمال الثابت الذي زاد – بالرغم من قلة الاستثمارات الخاصة – بمعدل قياسي بلغ 37 ٪، فمثل ما يقرب من ثلث الناتج الداخلي المجمل عند نهاية المخطط 1973–1977 مقابل 14 ٪ فقط سنة 1972. وبالمقابل، فان التوفير الوطني لم ينم سوى بنسبة 14,8 ٪ على الرغم من المجهودات المبذولة من أجل تشجيعه وتدعيمه.

وقد ازدادت سرعة ارتفاع مقياس تكاليف المعيشة فتجاوزت زيادته 12 ٪ عند نهاية الفترة. كما أن عجز الخزينة العمومية قد تفاقم ليصل الى 7,6 مليارات من الدراهم سنة 1977 وذلك نظرا للدور الرئيسي الذي لعبته الدولة في انجاز التجهيزات ونظرا لما تحملته من مصاريف قصد الدفاع عن التراب الوطني. كما تفاقم من جهة أخرى الرصيد السلبي لميزان الاداءات الجارية حيث بلغ 8,2 مليار درهم سنة 1977. ولهذا، فلقد أصبح من الضروري اللجوء الى رؤوس الاموال الاجنبية بشكل قوي مما أدى الى انخفاض طاقة استدانة البلاد.

كما بدا من اللازم في أوائل سنة 1978 وقبل تحديد اختيارات المخطط الجديد تكميل وتقوية الاجراءات التي سمحت منذ سنة 1976، خصوصا في ميدان سياسة السلف، بتخفيف الضغوط القوية على التوازنات الاقتصادية والمالية.

وفي هذا الصدد، فقد شرع بتصويت قانون مالية يتميز على الخصوص بتخفيض برامج التجهيز الى مستوى أكثر تمشيا مع امكانيات التمويل. وحرصا من السلطات النقدية على جعل نمو وسائل الاداء يتلاءم وزيادة الانتاج الداخلي، فقد عملت من جهتها على تضييق المعدل الاقصى لتوسع التسليفات الخاضعة للتأطير.

ثم جاء الخطاب الملكي لرابع يونيو ليحدد التوجيهات الجديدة الرامية الى اصلاح الوضعية المالية للبلاد. وهكذا، فقد أعلن أولا عن اقرار مخطط ثلاثي انتقالي ينص بالاخص على نمو حجم الانتاج الداخلي المجمل بنسبة محددة في 4,6 ٪ سنويا. كما تم الى جانب ذلك اتخاذ مجموعة من التدابير قصد الاسراع في اعادة توازن الحسابات الخارجية : فمن هذه التدابير ما كان يهدف الى الحد من الاستيرادات، ومنها ما كان يرمي الى زيادة دخول العملات الاجنبية عن طريق تشجيع صادرات السلع وتحويلات عمالنا المقيمين بفرنسا. وأخيرا، تم تنفيذ مقتضيات أخرى خاصة بتدعيم التوفير الداخلي.

ولم يفت مختلف هذه التدابير أن أدت الى تقليص الفارق الموجود بين العرض والطلب الداخلي. ذلك ان انخفاض نسق نمو النفقة الوطنية كان أقوى من انخفاض معدل توسع الناتج الداخلي. ومن تم، فقد أمكن تخفيض الرصيد السلبي لميزان الاداءات الجارية الى 5,6 ملايير من الدراهم. ويرجع الفضل في ذلك الى نزول حجم الاستيرادات الذي نتج الى حد كبير عن تقلص نفقات التجهيز، والى زيادة تحويلات العمال المغاربة بالخارج وكذا الى ما حققته مداخيل الصادرات من ارتفاع بالرغم من استمرار تدهور الوضعية الاقتصادية الدولية، ومن انخفاض قيمة عملات التسديد الاكثر استعمالا في العمليات التجارية الدولية. كما تم كذلك تخفيض عجز ميزانية الدولة ولكن بشكل أقل بروزا بالنظر للتطور الغير الملائم للحسابات الملحقة بالميزانية العامة . كما تم الى جانب ذلك تمويل هذا العجز الذي بلغ 6,8 مليارات من الدراهم في حدود أوسع بواسطة موارد ذات صبغة نقدية وبالاخص خلال الاشهر الاخيرة من سنة 1978 حيث ارتفعت مدفوعات الخزينة بشكل مفاجيء. وقد أدى ذلك الى تضخم في حجم وسائل الاداء الموضوعة رهن اشارة الاقتصاد. غير ان متوسط الزيادة السنوية لوسائل الاداء كان أقل سرعة بسبب تأطير التسليفات الموزعة من طرف البنوك بشكل قوي. ويدل انخفاض معدل زيادة مقياس تكاليف المعيشة الذي نزل، بالمتوسط السنوي كذلك من 12,5 ٪ الى 9,7 ٪ من سنة لأخرى، على تخفيف حدة الضغوطات التضخمية.

الانتاج

بلغ الانتاج الداخلي المجمل محسوبا باسعار سنة 1969 على أساس الارقام الجديدة للحسابات الوطنية وحسب معطيات لا زالت مؤقتة ما قدره 29.932 مليون درهم مسجلا بذلك نموا سنويا محدودا نسبته 3,1 ٪ بدلا من 6 ٪ سنة 1977. فاذا كان الانتاج الفلاحي قد زاد بشكل ملحوظ، فان باقي القطاعات الاخرى قد عرفت تطورا أقل ملاءمة وخصوصا منها قطاع البناء والاشغال العمومية (1).

ولقد تضررت الفلاحة من سوء الاحوال المناخية سنة 1977، الا انها استفادت هذه السنة من غزارة الامطار وحسن توزيعها. وهكذا، ففي الوقت الذي زاد فيه انتاج الحوامض، سجلت مردودات الحبوب والزراعات الصناعية على الخصوص ارتفاعا ملموسا. ومن تم، فان القيمة المضافة للقطاع الفلاحي التي كانت قد تقلصت بنسبة 13,4 ٪ خلال الموسم السابق، اتسعت هذه السنة بمعدل 18,2 ٪ لتصل الى أعلى مستوى يسجل منذ عشر سنوات. ومع ذلك فقد كان من اللازم اللجوء الى استيرادات القمح لتغطية العجز الحاصل في الحبوب وبالاخص لاعادة تكوين المخزونات التي كانت قد استعملت الى حد كبير سنة 1977. وقد جرت هذه الاستيرادات على العموم باسعار تميل الى الارتفاع.

أما في القطاع المعدني، فان معدل نمو النشاط قد نزل على النقيض من ذلك من 15,8 ٪ الى 6,5 ٪ على اثر انخفاض نسق نمو استخراج المعادن باستثناء الفوسفاط الذي اتسعت الكميات المصدرة منه من جديد. غير ان المداخيل المقابلة لم تشهد أي تغيير بالنظر لتدهور قيمة الدولار.

كما أن نسبة نمو انتاج الطاقة نزلت من 8,6 ٪ الى 5,1 ٪ اثر البطء الذي طرأ على توسع نشاط الصناعات التحويلية الذي لم يتجاوز 5,6 ٪ عوضا عن 7,2 ٪ سنة 1977.

أما قطاع البناء والاشغال العمومية الذي سبق له أن عرف نموا سريعا جدا ما بين 1975 و 1977، فقد تأثر بتخفيض برامج التجهيز، فسجل بذلك تقلصا نسبته 18,5 ٪ في ظرف سنة.

وأخيرا، ظل القطاع الثالث شبه قار بينما كان قد اتسع بمعدل 7,7 ٪ سنة 1977.

أما الناتج الداخلي المجمل، المحسوب بالدراهم الجارية أي بتطبيق زيادة أسعار الانتاج التي بلغت هذه السنة 7,3 ٪، فانه قد انتقل في ظرف سنة من 46.820 الى 51.778 مليون درهم أي بارتفاع نسبته 10,6 ٪ وهو معدل يقل عن معدل سنة 1977 الذي بلغ 13,3 ٪. أما الناتج الوطني المجمل الذي يشمل بالاضافة الى ذلك المداخيل الخارجية الصافية التي قدرت بـ 1.672 مليون. فقد ارتفع من جهته من 48.213 الى 53.450 مليون مسجلا بذلك زيادة تناهز 11 ٪ (2).

(1) ان كل الارقام المتعلقة بالمحاسبة الوطنية محسوبة من سلسلة من الحسابات الجديدة وضعت على أساس أسعار 1970.

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 1 و 2.

(2) يرجع للملحقات الاحصائية من 3 الى 5.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الطلب

وبالمقابل، فان النفقة الوطنية لم ترتفع سوى بنسبة 4,6 ٪ حيث وصلت الى 58.712 مليون درهم بالاسعار الجارية. وفي هذه الظروف، فقد أمكن تخفيض المجلوب الخارجي الصافي من السلع والخدمات من 9.325 الى 6.934 مليون. وقد نتج هذا التطور في جزء منه عن انخفاض نسق نمو الاستهلاك الاجمالي الذي تم تقديره بـ 46.309 مليون أي بزيادة نسبتها 10,1 ٪ بدلا من 14,1 ٪ سنة 1977. غير انه يعزى بصفة أساسية الى تقلص حجم التكوين الاجمالي للرسمال الثابت، الذي لم يبلغ سوى 13.400 بدلا من 15.349 مليون مسجلا انخفاضا بمعدل 12,7 ٪، في حين انه كان قد شهد توسعا بنسبة 30,3 ٪ سنة 1977. فقد ادى تقلص نفقات التجهيز العمومية الذي لم يفته أن يؤثر من جهة اخرى على موقف القطاع الخاص، الى انخفاض حجم الاستثمارات التي نزلت – باعتبار اقتطاع من المخزون قدره 997 مليون – من 14.089 الى 12.403 ملايين، فتقلصت بذلك حصتها ضمن الناتج الداخلي المجمل من 30,1 ٪ الى 24 ٪.

وعلى النقيض من ذلك، فان التوفير الداخلي المجمل الذي يتمثل في الفرق بين الناتج الداخلي المجمل والاستهلاك بلغ 5.769 مليون درهم مقابل 4.764 مليون سنة 1977. كما أن التوفير الوطني المجمل الذي ظل ينخفض منذ سنة 1975 والذي يشمل الى جانب ذلك المداخيل الخارجية الصافية المقدرة بـ 1.672 مليون، قد انتقل من 6.157 الى 7.141 مليون، اذ سجل بتمويل 57,6 ٪ من الاستثمارات في نظير 43,7 ٪ فقط سنة 1977 (1).

العلاقات المالية مع الخارج

انخفض الرصيد السلبي للمبادلات التجارية بنسبة 31 ٪ حيث نزل من 6.923 الى 4.752 مليون، في الوقت الذي تفاقم فيه التحمل الخاص بالفوائد على الدين العمومي، وظل فيه ثقل العمليات الحكومية هاما. وترتبط هذه النتيجة المهمة بنمو صادرات المواد الغذائية والمواد المصنعة. كما ترجع بالاخص الى تقلص حجم الواردات. ذلك ان تخفيض برامج التجهيز وفرض قيود على دخول بعض المنتوجات والزام المستوردين بتكوين ايداع مسبق يعادل 25 ٪ من كلفة الاستيراد يوضع في حساب مجمد دون مكافأة ولمدة أدناها ستة أشهر، كل هذا سمح بنقص قيمة واردات السنع. باضافة كلفة الشحن والتأمين، بمقدره مليارين من الدراهم. ونظرا لما شهدته المداخيل السياحية وتحويلات العمال المغاربة القاطنين بالخارج على الاخص من توسع جديد، فان عجز ميزان الاداءات الجارية نزل من 8.223 الى 5.619 مليون درهم أي بانخفاض يناهز الثلث. ومن ثم، فان اللجوء الى رؤوس الاموال الاجنبية الضروري لتحقيق توازن ميزان المدفوعات قد تقلص بدوره بنفس النسبة.

المالية العمومية

لقد اسفر تطبيق اجراءات التقشف الانتقائي الرامي الى تخفيض نسق نمو تحملات التسيير، وما تم اقراره من اصلاحات جبائية جديدة وبالاخص تخفيض الاستثمارات العمومية، كل ذلك اسفر عن تقليص عجز الميزانية الذى لم يتجاوز 5.559 مليون بدلا من 8.702 ملايين سنة من قبل. الا أن تسوية الاداءات المتعلقة بالنفقات التي تم القيام بها خلال السنوات السابقة قد شكلت تحملات اضافية بالنسبة للخزينة العمومية. وفي هذه الظروف، فان العجز الاجمالي للخزينة الذى ناهز 7.600 مليون سنتي 1976 و 1977 بلغ حجما أقل، وان كان لا زال هاما، قدره 6.815 مليون درهم. وقد تم تمويل هذا العجز في حدود 3.475 مليون درهم بواسطة المواد الداخلية ذات الصبغة النقدية. فاذا كانت التسهيلات الجديدة الممنوحة من طرف معهد الاصدار قد انخفضت من سنة لأخرى، فان الخزينة استفادت بالمقابل على الاخص من اتساع محفظة السندات العمومية المكتتبة من طرف البنوك ومن تحويل الاموال المرصودة برسم الايداع من أجل الاستيراد.

النقد والسلف

اعتبارا للبطء في زيادة الناتج الداخلي المجمل، قامت السلطات النقدية منذ بداية سنة 1978 بتعزيز قاطير التسليفات البنكية. كما قامت في نفس الوقت بتدعيم الاجراءات الانتقائية المتخذة لفائدة المصدرين. وهكذا، وبدون أن يعرقل سير الانشطة ذات الاسبقية، فقد أمكن الحد من القروض الممولة من الموارد النقدية بشكل ملموس، كما أمكن تخفيض الزيادة السنوية المتوسطة لوسائل التمويل الموضوعة رهن اشارة المؤسسات والخواص من 20,4 ٪ الى 15,6 ٪. وتعزى هذه الزيادة في حدود 80 ٪ منها الى توسع التسهيلات الممنوحة للدولة. الا أن معدل النمو هذا قد فاق نسبة ارتفاع النفقة الوطنية الاجمالية، وبالتالي فان درجة سيولة الاقتصاد قد اتسعت من جديد.

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 6 و 7.

الفلاحة

ان الصعوبات التي واجهها تطبيق المخطط الاخير، وخصوصا التأخير الذي حصل فيما يتعلق بالتجهيزات المائية لم تسمح للفلاحة من التخلص من تأثير العوامل المناخية التي كانت غير ملائمة خلال ثلاث سنوات من فترة المخطط 1973–1977، وبذلك سجل الانتاج المتوسط لهذا القطاع على أساس المعطيات الجديدة للمحاسبة الوطنية انخفاضا بناهز نسبة 2 ٪ بالقياس لنتائج الفترة الخماسية 1968–1972. وقد اتخذت السلطات العمومية تدابير من أجل التخفيف من العواقب الوخيمة لهذا التطور، وبالرغم من ذلك فان هذا التطور لم يفته أن يساهم في توسيع الفارق الموجود بين مداخيل المدن ومداخيل سكان القرى الذين ما فتئوا يشكلون الجزء الاكبر من مجموع السكان. كما ان هذا التطور أدى الى زيادة حجم الواردات وتقليص الكميات المصدرة، فكان له بذلك تأثير سيء على الميزان التجاري للبلاد.

لهذا، فان الأهداف الرئيسية للمخطط الثلاثي 1978–1980 ترمي بالدرجة الاولى الى تحسين معدل تغطية الحاجيات الداخلية من المواد الغذائية الاساسية، تلك الحاجيات التي تتزايد من جراء الضغط الديموغرافي. كما ترمي كذلك الى رفع القوة الشرائية للفلاحين ومربي الماشية. الشيء الذى من شانه أن يحسن مردودية القطاع الفلاحي وأن يشجع نمو باقي القطاعات الاخرى. وسعيا وراء ذلك، فقد خصصت مبالغ هامة لاصلاح المناطق غير المسقية الأكثر ملائمة، ولزيادة حجم المساحات المستغلة والتخفيض من تجزئتها، ولتنمية الانتاجات الحيوانية، ولتدعيم الصناعات المرتبطة بالقطاع الفلاحي. وبصفة خاصة فان الجزء الاكبر من الاستثمارات قد خصص لبناء السدود وتجهيزات الاراضي الخاضعة للسدود القائمة حاليا أو التي هي في طريق الانجاز.

وفي انتظار الاستفادة الكلية من مجمل هذه الاعمال، فان الفلاحة قد استفادت سنة 1978 من غزارة الامطار وحسن توزيعها، الشيء الذي كان له التأثير الحميد على المردودية وخصوصا فيما يتعلق بالحبوب والزراعات الصناعية (1). وفي هذه الظروف، فان انتاج القطاع المحسوب بأسعار سنة 1969 التي أصبحت القاعدة الجديدة للمحاسبة الوطنية قد وصلت الى أعلى مستوى سجل خلال العشر سنوات الاخيرة حيث بلغت 4.190 مليون درهم مسجلة بذلك نموا نسبته 18,5 ٪ بالنظر لنتائج سنة 1977 والتي كانت بحق أضعف نتائج لوحظت خلال العشر سنوات السالفة. وبهذا انتقل قسط القطاع الفلاحي ضمن الانتاج الداخلي المجمل من 13,9 ٪ الى ما يزيد على 16 ٪. ومع ذلك فقد ظل عند مستوى أقل أهمية من الماضى نظرا للهيكل الجديد للانتاج الداخلي.

الحبوب

بينما تقاصت المساحات المزروعة بنسبة 2,8 ٪ من سنة لأخرى فان متوسط المردود الاجمالي للحبوب الرئيسية الاربعة والذي سبق له أن نزل الى 6 قناطير للهكتار سنة 1977 ارتفع من جديد الى 10,1 ٪ قنطار سنة 1978. أما محصول الشعير الذي يشكل وحده نصف الكميات المنتجة ومحصول القمح الصلب والقمح الطري والدرة، فقد بلغ في المجموع 46 مليون قنطار متجاوزا بذلك محصول الموسم السابق بنسبة 63 ٪، كما أنه يفوق متوسط الانتاج للفترة الخماسية 1973–1977 والذي وصل الى 39 مليون قنطار. ولولا الامطار والبرد الحار اللذين أضرا بالزراعات في المرحلة النهائية من نموها وذلك بالمناطق الجنوبية لكان المحصول أفضل أهمية. ومهما يكن من أمر، فانه لم يكن كافيا لتغطية الحاجيات الداخلية التي تقدر بحوالي 52 مليون قنطار. خاصة فيما يتعلق بالقمح الذي ناهز انتاجه 19 مليون قنطار بينما يقدر الطلب عليه بنحو 24 مليون قنطار.

وأمام هذا العجز الحاصل في انتاج الحبوب والذي أضيف الى العجز القوي جدا للموسم السابق، فانه تعين استيراد 15,5 مليون قنطار سنة 1978 بدلا من 12 مليون سنة 1977. وقد بلغت كلفة هذه المشتريات – حسب التقديرات الاحصائية لمكتب الصرف – 856 مليون درهم مقابل 587 مليون سنة 1977، فأثقلت بذلك كاهل الميزان التجاري سيما وان الاسعار داخل السوق الدولية كانت تميل الى الارتفاع.

وعلى النقيض من ذلك، فان زيادة الانتاج قد اسفرت، بالرغم من اعادة تكوين المخزونات الخاصة بالاستهلاك الذاتي وبالبذور، عن توسع ملموس في الكميات المسوقة عن طريق المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني، ذلك ان هذه المؤسسة التي حافظت على أسعار تدخلها قد اشترت فيما بين يونيو ودجنبر 1978، 3.363.000 قنطار بدلا من 900.000 قنطار خلال النصف الثاني من سنة 1977.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 8 الى 19.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أما فيما يخص محصول الحبوب الثانوية – وهي الخرطال والبشنة والذرة البيضاء بصفة رئيسية – فقد نمت بشكل ملموس اثر توسيع المساحات المخصصة لها واثر تحسين مردودها المتوسط الذي انتقل هذه السنة من 2.6 ٪ الى 3.6 قنطار للهكتار. بيد ان الكميات المصدرة – والمكونة أساسا من الخرطال – لم تشهد توسعا كبيرا رغم أنها بلغت 91.700 قنطار بدلا من 80.400 قنطار سنة 1977، اذ ظلت تقل بكثير عن الكميات التي بيعت الى الخارج سنة 1976 والتي كانت قد وصلت الى 254.400 قنطار.

القطاني

قدر انتاج القطاني بـ 2.6 مليون قنطار اي بزيادة نسبتها 67 ٪ من موسم لآخر وذلك اثر توسيع المساحات المزروعة وخصوصا اثر زيادة المردود الذي بلغ 5,3 قنطارا للهكتار عوضا عن 3.4 قنطار سنة 1977. وبالرغم من ذلك، فان هذا المحصول قد كان أدنى بكثير ليس فقط من المستوى القياسي المسجل خلال موسم 1973–1974 والبالغ 7 ملايين قنطار. بل وحتى من الانتاج المتوسط للفترة الخماسية الاخيرة والمقدر بـ 4.2 مليون قنطار.

البواكير

تابعت كميات البواكير المصدرة حركتها نحو الانخفاض التي ابتدأت خلال موسم 1974–1975، فلم تتجاوز هذه السنة 160.400 طن بينما كانت قد بلغت 184.000 طن سنة 1977 مسجلة بذلك هبوطا يناهز نسبة 13 ٪. ويرجع ذلك الى تقلص مبيعات كل من الطماطم والبطاطيس والتي نزلت على التوالي من 121.000 و 105.000 طن الى 50.000 و 46.000 طن. وهذا التطور مرتبط في جزء منه بالنوعية الرديئة لانتاج الطماطم وبالمخزونات الهامة من البطاطيس التي سبق تكوينها بأوربا والتي بيعت بأثمان منخفضة. كما يرتبط أيضا بتقوية اجراءات الحماية التي أقامتها دول الرابطة الاقتصادية الاوربية والتي يوجه اليها الجزء الاكبر من صادراتنا. هذا ونظرا لكون الانواع المزروعة بالمغرب لحد الآن تبلغ مرحلة الانتاج خارج الفترات التي تكون فيها هذه الاسواق مفتوحة في وجه مبيعاتنا ونظرا لكونها تبدو غير ملائمة أكثر فأكثر لمتطلبات المستهلكين الاجانب، فانه يبدو من اللائق العمل على الاسراع في نسق تغيير نوع الانتاج وذلك على الخصوص بتشجيع المغروسات المغطاة وبالبحث عن منافذ جديدة.

غير ان تراجع مداخيل الصادرات، التي قدرت اجماليا بـ 292 مليون درهم بدلا من 309 ملايين بالنسبة لموسم 1976–1977 قد كان أقل بروزا من تقلص الكميات المبيعة. ذلك أن انخفاض مداخيل البطاطيس من 67 الى 45 مليون درهم قد تم تعويضه جزئيا بزيادة المداخيل المتعلقة بتوريدات الطماطم والتي انتقلت من 220 الى 225 مليون بفضل ارتفاع هام في الاسعار.

الحوامض

ان انتاج الحوامض الذي سبق له أن زاد بنسبة 22,8 ٪ خلال موسم 1976–1977، قد ارتفع من جديد بمعدل 34,1 ٪ فبلغ بذلك مستوى قياسيا قدره 1.070.000 طن. غير أن هذا التوسع الملحوظ في الكميات المنتجة قد صاحبه انخفاض في النوعية التي تأثرت من كثرة الرطوبة خلال فترة الجني.

وبالرغم من كون الظروف المناخية لم تكن ملائمة تماما، ومن كون طاقات التكييف قد بدت غير كافية في بعض المناطق، فان الكميات المصدرة بلغت 673.000 طن مقابل 595.000 طن سابقا أي بارتفاع نسبته 13٪. وقد استوردت دول الرابطة الاقتصادية الاوربية 392.000 طن وبذلك ظلت حصتها تناهز 58 ٪ من مجموع مبيعات الحوامض. وبالمقابل فان المبيعات للاتحاد السوفياتي التي نزلت من 200.000 الى 190.000 طن لم تعد تمثل سوى 28,2 ٪ من مجموع الصادرات بدلا من 33,6 ٪ في نهاية الموسم السالف. وقد انتقل القدر الكلي للمداخيل التي لا زالت تمثل أحد العناصر الهامة من صادرات السلح من جهته من 704 الى 809 ملايين درهم مسجلا بذلك زيادة نسبتها 14,9 ٪.

أما الكميات المبيعة بالسوق الداخلية فقد ارتفعت الى 400.000 طن منها 180.000 طن تمت معالجتها من طرف معامل التحويل. ومن المتعين أن يزاد في الكميات المحولة عند ما يبتدئ استغلال الاراضي التي تمت اعادة غرسها في اطار تجديد المغروسات وتحسين أنواعها.

الزراعات الصناعية

بعد أن سبق للانتاج الكلي للزراعات الصناعية أن نزل سنة 1977 الى 1.673.000، فقد بلغ هذه السنة 2.750.000 طن أي بزيادة نسبتها 64,4 ٪ وذلك بفضل اتساع في المساحات وزيادة في المردودات.

وهكذا، فان محصول الشمندر السكري الذي لم يتجاوز 1.474.000 طن سنة 1976–1977، قد بلغ مستوى لم يسبق تسجيله من قبل وهو 2.400.000 طن أي بنمو يناهز 63 ٪ وذلك اثر اتساع في المساحات المجنية التي انتقلت من 48.200 الى 59.850 هكتار. وبالاخص اثر ارتفاع في المردودات التي وصلت في المتوسط الى 40,1 طن للهكتار في نظير 30,6 طن للهكتار في الموسم المنصرم. وقد كان هذا التطور الملائم أكثر بروزا بالنسبة لمنطقة الغرب حيث كانت الفيضانات التي سجلت سنة من قبل قد أضرت بجزء كبير من المزروعات.

وعلى اثر تحسن ملموس في النتائج المحصل عليها في نفس هذه المنطقة، فان انتاج قصب السكر قد بلغ في المجموع 334.000 طن أي بزيادة نسبتها 88 ٪ وذلك بفضل اتساع في المساحات وتحسن في المردودات اذ وصلت الاولى الى 4.534 هكتار والثانية الى 73,6 طن للهكتار مقابل 3.498 هكتار و 50,7 طن على التوالي.

وفي هذه الظروف، فان طاقة المصانع السكرية قد استعملت بشكل واسع. كما انتقلت كميات السكر المستخرجة من 233.000 الى 367.000 طن منها 34.000 طن استخرجت من قصب السكر. وهذه الزيادة في الانتاج المحلي الذي استطاع أن يغطي 65 ٪ من الحاجيات الداخلية قد سمحت بتقليص الواردات من السكر من 379.000 الى 289.000 طن، وبهذا، ونظرا للانخفاض الجديد الذي عرفته الاسعار الدولية، فان كلفة هذه المشتريات قد نزلت حسب احصائيات مكتب الصرف من 510 مليون الى 305 ملايين درهم.

أما فيما يتعلق بمحصول القطن الخاص لسنة 1977، والذي قدر بـ 178.800 قنطار، فقد هبط بنسبة تناهز 20 ٪ بسبب تقلص المساحات وخصوصا بسبب الطفيليات التي أضرت بالمردود الذي نزل في المتوسط من 12 الى 10 قناطير للهكتار. وقد سمح هذا الانتاج بالحصول على كمية تقدر بـ 5.760 طن من النوع الممتاز. هذا وعلى الرغم من الانتعاش الملحوظ الذي شهدته الصادرات، ومن النمو الخفيف لحجم المبيعات الى صناعة النسيج المحلية، فان ما يقرب من ثلث كمية القطن الجديد قد أضيف الى المخزونات المكونة من قبل.

وتفيد احصائيات مؤقتة تتعلق بموسم سنة 1978، بان محصول القطن قد ينخفض من جديد وبشكل ملموس وذلك بسبب تقلص كبير في المساحات المزروعة.

بلغ الانتاج الاجمالي للحبوب الزيتية 429.000 قنطار في نظير 274.300 قنطار سنة 1976. ويرجع السبب في هذا النمو الى انتاج الفول السوداني – الأرشيد – الذي تضاعف ثلاث مرات حيث وصل الى 270.000 قنطار. وبالمقابل، فان محصول العباد لم يتجاوز 159.300 قنطار أي بانخفاض نسبته 16,5 ٪ وذلك لكون التحسن الملحوظ الذي شهدته المردودات لم يستطع أن يعوض مجموع النقص الذي حصل في المساحات المخصصة لهذه الزراعة.

زراعة الزيتون

لقد تضرر محصول الزيتون الذي ابتدأ جنيه في خريف 1977 من الاحوال المناخية غير الملائمة فلم يصل سوى 163.000 طن مسجلا بذلك نقصا يربو على 46 ٪ بالمقارنة مع الموسم السابق. وقد سجل انتاج الزيت المقابل تقلصا أكثر بروزا اذ بلغ 15.000 طن بدلا من 35.000 طن سنة 1976–1977 أي بانخفاض يناهز 58٪. وقد خصص بأكمله للاستهلاك المحلي. وعلى كل، فان الطلب الخارجي قد كان ضعيفا نظرا للمخزونات الهامة التي سبق أن تكونت لدى عملائنا بالخارج.

على العكس من ذلك، فان التقديرات الاولية المتعلقة بالمحصول الذي ابتدأ جنيه سنة 1978 تبين عن تحسن في مردود الزيتون.

زراعة الكروم

ان مغروسات الكروم التي يتجاوز سن الجزء الاكبر منها ثلاثين سنة قد تضررت من حرارة شهري يونيو ويوليوز. وبذلك، لم يتعد انتاج النبيذ لسنة 1978 : 548.000 هكتولتر بينما كان قد وصل الى 922.000 هكتولتر سنة 1977. ونظرا لهبوط المبيعات بالسوق الداخلية وخصوصا بالنظر لتقلص الصادرات التي انخفضت من 387.000 الى 196.000 هكتولتر، فلم تجلب سوى 27 مليون درهم، فان التسويق الكلي لانتاج 1977 لم يتجاوز 637.000 هكتولتر عوضا عن 882.000 هكتولتر سنة 1970.

تربية المواشي

على الرغم من الأهمية الخاصة التي توليها السلطات العمومية لمشاكل تربية المواشي، التي تهم في الواقع الجانب الاكبر من الفلاحين، فان انتاج اللحوم الحمراء الخاضع للمراقبة لم يشهد نموا كبيرا. واذا كانت الاحصائيات الواردة في الجدول أسفله تدل على ارتفاع في هذا الانتاج بنسبة 6,2 ٪، فانه لا زال يقل شيئا ما عن الكميات المنتجة سنة 1974–1975 والتي كانت قد بلغت 111.630 طن أما الذبائح غير المراقبة فتقدر من جهتها بحوالي 50.000 طن.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

	1976-1975 *	1977-1976 *	1978-1977 *	التغيرات 1978-1977 / 1977-1976 %
البقر				
الرؤوس	609 900	561 900	554 000	— 1,3
الوزن بالأطنان	71 030	68 400	71 700	+ 4,8
الغنم				
الرؤوس	2 180 000	2 341 600	2 443 500	+ 4,3
الوزن بالأطنان	25 600	28 400	30 400	+ 7,0
الماعز				
الرؤوس	541 300	534 700	687 000	+ 28,5
الوزن بالأطنان	5 500	5 700	6 800	+ 19,3
المجموع				
الرؤوس	3 331 200	3 438 200	3 685 000	+ 7,2
الوزن بالأطنان	102 130	102 500	108 900	+ 6,2

(*) مدة الموسم من شتنبر الى غشت.

وعلى النقيض من ذلك، فان قطاع تربية الدواجن الذي يعرف نموا مستمرا مع تزايد نشاط الوحدات الصناعية، قد أنتج حوالي 82.000 طن من اللحوم البيضاء مقابل 71.000 طن سنة 1977 أي بزيادة تناهز 15 ٪. كما أن انتاج الحليب الذي سبق له ان انتقل من 350 الى 620 مليون لتر قد بلغ سنة 1978 ما يقرب من 800 مليون لتر. وقد تم تجميع الربع من هذا الانتاج من طرف معامل التحويل التي انتقل عددها من ثمانية الى تسعة خلال هذا الموسم. غير انه بالنظر للحاجيات الداخلية التي تقدر بما يعادل مليار لتر، فقد تعين، حسب احصائيات مكتب الصرف استيراد 35.000 طن من المواد اللبنية وذلك بقيمة قدرها 156 مليون درهم.

الصيد البحري

على الرغم من الاستثمارات الهامة التي خصصت لقطاع الصيد البحري منذ سنة 1973 خصوصا من أجل تجديد الوحدات الموجودة واقتناء سفن الصيد الضخمة، فان انتاج السمك الذي يمكنه أن يساهم بشكل واسع في التخفيف من العجز الحاصل في اللحوم، لم يطرأ عليه أي نمو خلال السنوات الاخيرة. ذلك انه قدر بحوالي 285.000 طن سنة 1978 مقابل 255.000 طن سنة 1977، فبقي بذلك أدنى بكثير من منتوج سنة 1973 الذي كان قد وصل الى 392.000 طن. أما الصادرات التي تهم مصبرات السردين بصفة رئيسية، فقد بلغت من جهتها 71.000 طن أي الى مستوى يعادل تقريبا متوسط الصادرات التي تمت خلال السنين السابقة.

لذلك، فان المخطط الثلاثي 1978ـ1980 ينص على تدعيم تجهيزات التبريد بالموانيء الكبرى. كما يلح على الزيادة في اقتناء سفن الصيد الضخمة.

المعادن والطاقة

ان النشاط المعدني الذي كان قد ارتفع بنسبة 15,8 ٪ سنة 1977، لم يزد هذه السنة سوى بمعدل 6,5 ٪ فقط. كما ظل نمو مداخيل الصادرات بطيئا جدا. ذلك أن توسع الطلب الخارجي كان أضعف من أن يؤدي الى انتعاش ملموس في الاسعار، زيادة على انخفاض قيمة أهم عملات التسديد.

كما أن معدل نمو قطاع الطاقة قد نزل من 7 ٪ الى 5,5 ٪ بازاء انخفاض نسق نمو الاستهلاك. غير انه نظرا لكون الموارد الداخلية لم تزد الا قليلا، فان نسبة توقف البلاد على الخارج فيما يتعلق بمواد الطاقة ظلت مرتفعة جدا.

ويبين الجدول التالي حركة تطور مقاييس الاستخراج المعدني وانتاج الطاقة خلال الاربع سنوات الاخيرة.

(الأساس 100 في 1969)	1975	1976	1977	1978
المقاييس				
الاستخراج المعدني	114	120	139	148
انتاج الطاقة	170	187	200	211

المعادن

كما هو الشأن بالنسبة لمقياس الاستخراج، فان قيمة انتاج القطاع المعدني محسوبة باسعار سنة 1969 حسب الاساس الجديد للمحاسبة الوطنية سجلت ارتفاعا نسبته 6,5 ٪. ونظرا لما عرفته باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى من تطور أقل ملاءمة، فقد مثل انتاج القطاع المعدني 3,7 ٪ من الانتاج الداخلي المجمل بدلا من 3,5 ٪ سنة 1977. اما بالاسعار الجارية، فان قيمة انتاج هذا القطاع شهدت على العكس من ذلك تقلصا نسبته 2,6 ٪.

ولقد تميزت الاسواق الدولية للمواد الاولية في الغالب بوفرة في العرض بازاء طلب لم يعرف سوى زيادة طفيفة جدا بسبب ضعف نمو أهم البلدان الصناعية. وفي هذه الظروف، فان الاسعار قد زادت قليلا بالمتوسط السنوي. غير ان الانخفاض الذي طرأ على أسعار الجنيه الاسترليني والدولار وهي أهم العملات الأكثر استعمالا في تجارة المعادن قد أدى الى تقلص في السعر الحقيقي للمواد المعدنية، حيث ان مقابل القيمة بالدرهم لصادرات المغرب لم يستطع أن ينمو بشكل ملموس. وبالاخص، فان مدخول ارساليات الفوسفاط الذي لا زال يحتل مكان الصدارة ضمن النشاط المعدني، قد بقي قارا تقريبا بالرغم من التوسع الذي طرأ على الكميات المصدرة.

وهكذا، فان القيمة الاجمالية لمجموع المنتجات المعدنية غير المولدة للطاقة ـ باعتبار القيمة في مكان الاستخراج ـ قدرت بـ 2.839,5 ملايين درهم حسب احصائيات مديرية المعادن، فانخفضت بذلك بنسبة 4,8٪، بينما كانت قد نمت بأكثر من 13٪ سنة 1977 (1). هذا، وقد تحسنت النتائج المتعلقة بالرصاص والكوبالت، في حين انخفضت نتائج الفوسفاط وخصوصا الحديد. ولذا، فان حصة الفوسفاط ضمن القيمة الكلية للانتاج قد تقلصت من جديد لتصل الى 82,4 ٪ فقط بعد أن سبق لها أن نزلت الى 89,3 ٪ سنة 1976 و 86,9 ٪ سنة 1977 (2).

أما المداخيل المتأتية من صادرات المعادن الخام، فقد قدرتها مديرية المعادن بـ : 2.703,4 ملايين درهم سنة 1978 في نظير 2.643,6 ملايين درهم سنة من قبل، أي بتوسع سنوي محدود، نسبته 2,3 ٪. وقد ظلت بذلك بعيدة كل البعد عن مردود توريدات سنة 1974 والذي كان قد وصل الى مبلغ هام قدره 4.596 مليون بفضل الوضعية الاقتصادية التي كانت جد ملائمة.

وعلى النقيض من ذلك، فقد استمر نمو التسويق المحلي بنسق سريع اثر ارتفاع حاجيات صناعة التحويل الناتج بدوره عن التدابير التي تم اتخاذها منذ عدة سنوات لكي يعالج محليا ما يقرب من ثلث كميات الفوسفاط المستخرج. وفي هذا الاطار، فقد استمرت أشغال بناء «المغرب فوسفور رقم 2» والذي سيستوعب كل سنة 1,7 مليون طن من معدن ابن جرير. كما تم القيام بالدراسات المتعلقة بتوسيع الطاقة الانتاجية «للمغرب فوسفور رقم 1».

وبموازاة ذلك، فقد تم تدعيم الهياكل الاساسية المعدنية نفسها. وفي هذا الصدد، فقد شاهدت سنة 1978 انتهاء تجهيز معدن الرصاص والزنك والبيروتين «بدرعة الصفرء كما تميزت بمتابعة أشغال استصلاح منجم الفوسفاط «بابن جرير» ومنجم النحاس «بالبليدة». واخيرا، فقد تم تنشيط الابحاث الجيولوجية في مجموع التراب الوطني. وقد أفضت هذه الجهود الى اكتشاف احتياطيات هامة جدا من الرصاص المزوج بالنحاس «بسيدي لحسن» وبالعثور على مؤشرات مشجعة لوجود الأورنيوم قرب «شيشاوا» و «ايميتانون». كما ان تقييم احتياطات منجم ازكور من معدن التانكستين قد اسفر عن نتائج مشجعة.

الفوسفاط

لقد استطاع المكتب الشريف للفوسفاط ان يوسع شيئا ما من المداخيل التي يجلبها من صادرات المعدن الخام بالرغم من كون أسعار السوق المعبر عنها بالدرهم قد شهدت مرة أخرى بعض الانخفاض بسبب تدهور الدولار، وذلك بفضل زيادة ملحوظة في الكميات المبيعة.

ومن أجل الاستجابة لهذه الزيادة، فقد ارتفع الانتاج بما يناهز 15 ٪ ليصل الى 20,2 مليون طن متجاوزا بذلك المستوى القياسي المحقق سنة 1974 بنسبة 2,2 ٪.

وفي الوقت ذاته، فان قيمة الصادرات التي قدرت من طرف مديرية المعادن بـ : 2.262,2 مليون، لم تزد سوى بمعدل 2٪ بالرغم من كون حجم الصادرات الذي انتقل من 14,7 الى 15,8 مليون طن ما بين 1976 و 1977 بلغ هذه السنة 17,3 ملايين من الاطنان أي بارتفاع يناهز 10 ٪ (3). وبفضل هذه النتيجة التي اسفرت عنها سياسة المكتب الشريف للفوسفاط تمكن المغرب من الحفاظ على حصة الثلث من التجارة العالمية للفوسفاط. وقد تلقت أوربا الغربية 61,9 ٪ من مجموع الصادرات عوضا عن 60,9 ٪، فظلت تشكل بذلك العميل الرئيسي لبلادنا، في حين ان حصة بلدان أوربا الشرقية نزلت في طرف سنة من 19,4 ٪ الى 17 ٪ بسبب انخفاض مشتريات كل من

(1) يساوي ثمن المعدن في مكان استخراجه ثمن الطن الواحد من المعدن عند تسليمه بميناء الشحن بعد طرح مصاريف النقل والشحن والافراغ المترتبة عن نقله من مكان الاستخراج الى ميناء الشحن.

(2) يرجع للملحقين الاحصائيين رقم 20 و 21.

(3) ان الفوارق التي يمكن ان تظهر بين الارقام الواردة في هذا الباب والارقام الواردة في الفصل المتعلق بالتجارة الخارجية ناتجة عن اختلاف طرق التسجيل المتبعة من طرف كل من مديرية المعادن ومكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رومانيا ويوغسلافيا. وقد اشترت اسبانيا كالسابق 2,7 ملايين طن فظلت تحتل بذلك الرتبة الاولى للزبناء، تليها فرنسا التي استوعبت 2,1 مليون طن في نظير 1,6 مليون سنة 1977، ثم بلجيكا والمكسيك وبولندا.

اما الكميات المباعة بالسوق الداخلية، فقد زادت من جهتها بنسق اسرع يفـوق نسبة 16٪، فوصلت بذلك الى 1.847 الف طن اي مـا يمثل 9,6٪ من المبيعات الاجمالية مقابل 9,1٪ سنة من قبل. كما أن صادرات الحامض الفوسفوري الذي يشكل أحد المواد الرئيسية المصنعة محليا من الفوسفـاط، فقد جلبت 269 مليون درهـم بـدلا من 224 مليون سنة 1977.

هذا، وتبدو آفاق نمو النشاط الفوسفـاطي مشجعة جـدا. ففي اطـار الاتفاقية المبرمة بتاريخ 10 مارس 1978 ومدتها ثلاثون سنة وحجمهـا الاجمالي يناهز 9 مـلايير من الـدولارات، التزم الاتحاد السوفياتي بتمويل التكاليف الضرورية لاستغلال منجم «مسقلة» الذي يمكن ان يصل انتاجه 10 ملايين طن سنويا.

المنتوجات المعدنية الاخرى

لقد اتسع مبلغ صادرات المعادن غير الفوسفاطية بأكـثر من النصف سنة 1977 على اثر تحسن ظروف التسويق. الا انه لم يشهد اي تغيير سنة 1978 اذ ظل يعادل 441,2 مليون درهم وذلك نظرا للضعف النسبي الذي طرأ على قيمة الجنيه الاسترليني الذي هو عملة التسديد الاكثر استعمالا في ترويج هذه المنتوجات ونظرا كـذلك لمـا اتسم به الطلب الخارجي من عدم الانتظام.

الـرصـاص

لقد زاد انتاج الرصاص بنسبة 6,6 ٪ ليصل الى 165.900 طن بعد ان كان قد انتقل فيما قبل من 98.700 الى 155.700 طن. وعلى العكس من ذلك، فان الصادرات التي سبق لها ان ارتفعت بشـدة سنة 1977 نـزلت من 121.600 الى 118.600 طن اي بتقلص سنوي نسبته 2,5 ٪. الا ان مداخيل هذه الصادرات بلغت 182,4 مليون درهم، فزادت بذلك بنسبة 7,8 ٪ وذلك اثر ارتفاع جديد في الاسعار التي سجلت زيادة قوية بعد هبوطها في بداية السنة. ذلك انه في الوقت الذي قام فيه الاتحاد السوفياتي بمشتريات ضخمة، وظل ينمو فيه الطلب من جانب مصانع السيارات، فان معدن الرصاص اصبح قليلا وتم انقال معامل الصهر بالولايات المتحدة لاسباب تتعلق بالحفاظ على البيئة.

الحـديـد

ان انتاج الحديد الذي يوجه في مجموعه الى الخارج والذي سبق له ان انتعش سنة 1977، قد شهد انخفاضا مفاجئا، اذ نزل من 407.400 طن الى 62.900 طن وذلك بموازاة تقلص حاد في الكميات المصدرة التي لم تتجاوز 40.700 طن بقيمة قدرها 2,8 ملايين درهم بينما كانت قد وصلت الى 429.300 طن و 35,2 مليون درهم سنة 1977. ومن تم، فان الحفاظ على نشاط شركة استغلال مناجم الحديد بالريف الذي يتضرر منذ سنوات عديدة من الازمـة العالميـة للصلب، يبدو أكثر فـأكثر متوقفا عـلى انجاز مركب الحديد بالناظور.

النحـاس

نزلت أسعار النحاس في شهر فبراير الى اضعف مستوى عرفته منذ سنتين، ثم عادت بعد ذلك الى اتجاه نحو الارتفاع ببطء. ذلك انه في الوقت الذي أعربت فيه أهم البلدان المنتجة عن نيتها في تخفيض المبيعات وظهرت فيه احداث زايير والخلافات الاجتماعية بمناجم البيرو، أعلنت الولايات المتحدة عن مشروع تكوين مخزون استراتيجي. الا ان الاسعار لم تكن في المستوى المرغوب لتشجع المستغلين المحليين على تدعيم نشاطهم. فكما كان الحال عليه سنة 1977 لم تتجاوز الكميات المستخرجة الا قليلا، 12.000 طن، كما ان حجم الصادرات ظل يناهز 11.000 طـن.

الـزنـك

نزل انتاج الزنك من 22.200 الى 10.500 طن مسجلا بذلك تقلصا يفوق 50 ٪ بعد ان سبق له ان انخفض بمقدار الربع خلال السنة السابقة. ويعزى الانخفاض المسجل هذه السنة الى هبوط حجم الارساليات الى الخارج والتي تحددت في 11.200 طن بقيمة قدرها 6,2 مليون درهم عوضا عن 25.700 طن و 18 مليون درهم سنة من قبل.

معـادن مختلفـة

انتقلت القيمة الاجمالية لصادرات المعادن المختلفة التي سبق لها ان زادت بشكل ملموس سنة 1977 من 188,6 الى 230,5 مليون درهـم، مما يرجـع الفضل فيه عـلى الخصوص الى ارتفاع المداخيل المتأتية من مبيعات الكوبالت.

ذلك ان مدخول صادرات هذا الاخير بلغ سنة 1978 ما قدره 82,8 مليون درهم بدلا من 37,2 مليون سنة من قبل اي بزيادة مقدارها 45,6 مليون أو 122,6٪. ومـرد هذا التوسع الملحوظ على الخصوص الى الزيادة الهامة التي عرفتها الاسعار اثر احداث زايير، البلد الذي يزود في الظروف العادية بـأكثر من نصف الانتاج من هـذا المعدن الاستراتيجي. وهكذا نمت الكميات المصدرة من جهتها بنسبة 6,6 ٪.

اما كميات المانغنيز الكيماوي المسلمة للخارج فقد عرفت هي الاخرى اتساعا من 127.800 الى 137.900 طن مسجلة بذلك زيادة سنوية نسبتها 7,9 ٪. وبموازاة ذلك ارتفعت المداخيل المتعلقة بها بمعدل 8,1 ٪ لتصل الى 57,1 مليون درهم.

وعلى النقيض من ذلك، فان صادرات الفليورين التي سبق لها ان تضاعفت ثلاث مرات سنة 1977، نزلت من 72.900 الى 66.100 طن اي بتقلص نسبته 9,3 ٪. ونـظرا للانخفاض الذي طرأ على الاسعار في نفس الوقت، فان قيمة هـذه الصـادرات بلغت 23,9 مليون منخفضة بذلك بمعدل 14 ٪. أما الانتاج، فرغم كونه انتقـل من 40.000 الى 59.200 طن، فانه بقي أدنى من حجم الصادرات.

وقد استمر اتساع المنافذ الخارجيه لبيارتين بنسق أضعف. فالكميات المباعة التي سبق لها ان ارتفعت بنسبة 54,2 ٪ سنة 1977 لم تزد هذه السنة سوى بمعدل 12,3 فقط لتستقر في 206.600 طن. وقد عرفت المداخيل المقابلة اتساعا اقل نسبته 2,9 ٪ اذ بلغت 32,2 مليون درهم.

وأخيرا، انتقل انتاج البيروتين الذي يوجه في مجموعه الى السوق الـداخلية من 150.000 الى 190.400 طن لكي يستجيب لنمو حاجيات الصناعة الكيماوية الوطنية

لقد عملت الدول المنتجة للمواد الاولية والتي تضررت من جديد من الآثار السلبية لوضعية اقتصادية غير ملائمة ولعدم الاستقرار الذي طبع الوضع النقدي العالمي، عملت على توحيد جهودها خلال المفاوضات التي جرت من أجل اقامة صندوق موحد لاستقرار أسعار بعض المواد الاولية. وقد أفضت هذه المفاوضات في مـارس 1979 الى احـداث صندوقين بامكانيات تصل في المجموع الى 750 مليون دولار.

الـطـاقـة

تميز النشاط الاقتصادي ببطء في معدل نموه. ولهذا فان الاستهلاك الكلي للطاقة لم يزد سوى بمعدل نسبته 4,5 ٪ مقابل 8,3 ٪ سنة 1977، اذ قدر بـ : 4.220 مـن آلاف الاطنان المعادلة للبترول بدلا من 4.037 ألف سنة 1977. أما الموارد الـوطنية، فقد تم تقديرها بـ : 885 الف من الاطنان المعادلة للبترول مسجلة بذلك زيادة نسبتها 3 ٪ وهي نسبة تقل عن معدل النمو البالغ 9,3 ٪ الذي سجل خلال السنة السالفة اثر الارتفاع الذي طرأ على انتاج الكهرباء من أصل مائي. وبذلك فقد تفاقم عجز ميزان الطاقة اذ انتقل من 3.178 الى 3.335 ألف من الاطنان المعادلة للبترول، وبالتالي، فان درجة توقف البلاد على الخارج قد بقيت تناهز 80 ٪ (1).

ولهذا، ونظرا لضرورة الحد من خروج العملات الاجنبية من أجل استيراد المواد النفطية، فان السلطات العمومية قد حاولت البحث عن التأثير على الطلب وذلك بالرفع من الاسعار الداخلية، في نفس الوقت الذي تابعت فيه تشجيع عمليات التنقيب عـن المحروقات كما تابعت ايضا الدراسات الهادفة الى تدعيم مصادر الطاقة الجديدة.

المـواد النفطية

لقد ظل انتاج المناجم الوطنية للمواد النفطية سنة 1978 يمثل 10 ٪ من مجموع الموارد المحلية ويغطي 2 ٪ فقط من الاستعمالات الكلية للطاقة. ذلك انه اذا كان استخراج البترول قد اتسع من 22.000 الى 24.300 طن، فان حجم انتاج الغاز لم يتجاوز 81,4 ملايين من الامتار المكعبة في نظير 86,2 مليون سنة 1977.

وفي الوقت ذاته، فان الاستهلاك الكلي للمواد النفطية المصفاة والذي يمثل اربعة أخماس من حاجيات البلاد من مواد الطاقة قد انتقل مما يقل عن 3,2 الى ما يفوق 3,3

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 22 و 25.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ملايين طن. غير ان معدل نمو هذا الاستهلاك قد انخفض بشكل واضح اذ بلغ 4,8 ٪ عوضا عن 8,6 ٪ سنة 1977 اثر الاستقرار الذي عرفه الطلب على الوقود والذي يرجع بدوره الى رفع الاثمان الذي تقرر في بداية السنة، كما يرجع الى التقلص الملموس في مبيعات السيارات الجديدة، كما انه من المحتمل ان يكون راجعا الى اجراءات تحديد السرعة على الطرقات والى تباطء نسق نمو مبيعات الفويل رقم 1 الذي نزل من 9,5 ٪ الى 2,5 ٪ فحسب. وبالمقابل، فان استعمالات الغاز السائل قد زادت كالسنة السالفة بما يربو على 12 ٪، بينما شهد استهلاك الفويل رقم 2 الذي استفاد من نمو نشاط المحطات الحرارية ومعامل السكر ارتفاعا نسبته 13,4 ٪ بدلا من 7,8 ٪ سنة 1977.

وفي هذه الظروف، فان استيراد المواد المحروقة زاد بعض الشيء اذ تجـاوز 3,6 ملايين طن. كما ان النفقات المقابلة انتقلت، حسب احصائيات مكتب الصرف من 1.589 الى ما يزيد على 1.650 مليون درهم بسبب ارتفاع مشتريات المواد المصفـاة. وعـلى النقيض من ذلك، فان كلفة المشتريات من النفط قد ظلت تناهز 1.250 مليون درهم. وقد تم اقتناء الجزء الاكبر منه من العراق ومن الاتحاد السوفياتي بالرغم من محاولة تنويع مصادر تزودنا من هذه المـواد.

أما المعملان الوطنيان للتصفية واللذين يشتغلان بطاقتهما الكلية منذ سنة 1976، فلم يستطيعا معالجة اكثر من 2,9 ملايين طن أي نفس الكمية لسنة 1977. ولذلك فقد توبعت بنشاط عمليات الاستصلاح الرامية الى الحصول على اكبر مردودية ممكنة من الوحدات الموجودة التابعة للشركة الشريفة لمواد البترول وللشركـة المغربية المجهولـة الاسم للصناعة والتصفية. وعلى الاخص، فقد انتهت في ختام سنة 1978 الاشغال الهادفة الى رفع الطاقة التحويلية للمعمل الاخير من 2,3 الى 5,8 ملايين طن.

هذا ومن اجل تخفيف ثقل الاستيراد من المواد المحروقـة على الميزان التجـاري وتخفيف تحملات الميزانية من جراء تدخلات صندوق الموازنة، فقد قـامت السلطـات العمومية ابتداء من 7 يناير 1978 بالرفع من الاسعار الـداخلية للمـواد النفطية والتي سبق لها ان زادت بشكل قوي بتاريخ 28 دجنبر 1976. وهكذا، فقد ارتفعت أثمـان الوقود العادي والممتاز على التوالي بنسبة 10,5 ٪ و 9,5 ٪، بينما زيا في أسعار زيت الغاز وزيت الفويل بمعدل 13,3 ٪ و 16,7 ٪. بل أكثر من هذا، فقد تم تطبيق زيادة جديدة في الاسعار ابتداء من 29 دجنبر 1978.

ومن جهة أخرى، فان التنقيبات الجارية في الجزء الجنوبي من الريف قد افضت سنة 1978 الى الكشف عن دلائل مشجعة لوجود الزيت. وفي نفس الوقت، فقد توبعت عمليات التنقيب بالبحر وخصوصا في ساحل الصويرة. والى جـانب ذلك، وفي اطـار الاعمال الجارية منذ سنة 1974 من اجل استغلال الصخور النفطية لتمحضيت وطرفاية والتي قد تصل احتياطاتها الى عشرات المليارات من الاطنان، فقد تم تقييم امكانيـات استعمال تقنية تسمح باستخراج النفط في مكان المعدن نفسه. كما توبعت بنزاء ذلك دراسات الجدوى لمختلف طرق الاستغلال التي تم بحثها.

الكهـربـاء

لقد قدر استهلاك الكهرباء بـ : 3.639 مليون كيلواط الساعة، وبذلك ظل معدل نموه يناهز 10 ٪، وهو معدل يفضي الى مضاعفة الحاجيات كل سبع سنوات. وقد كانت هذه النسبة قد فاقت 11 ٪ خلال السنتين السابقتين، الا انها بلغت هذه السنة 9,2 ٪ فقط اثر انخفاض طلب القطاع المعدني.

أما الانتاج الاجمالي الذي يحقق المكتب الوطني للكهرباء 90 ٪ منه تقريبا، فقـد انتقل من جهته، باعتبار الخسائر المترتبة عن النقل من 3.670 الى حوالي 4.060 مليون كيلواط الساعة. ونظرا لكون انتاج المعامل المائية الذي سبق له ان اتسع بشكل قوي سنة 1977، لم يشهد أي نمو هذه السنة، فان الزيادة المسجلة في انتاج الكهرباء قـد نجمت بصفة رئيسية عن ارتفاع الانتاج الحراري، الذي بلغ 2.719 مليون كيلواط الساعة في نظير 2.397 مليون سنة 1977، فمثل بذلك اكثر من ثلثي الانتاج الكلي من الكهرباء.

هذا ومن أجل أن يتمكن المكتب من الاستجابة لحاجيات متزايدة للصناعة والخواص، فقد تابع برنامجه التجهيزي سنة 1978. وهكذا فقد تم الانتهاء من بناء معمل الكهرباء المائي القائم على سد ادريس الاول، بينما توبع تشييد المحطتين الحراريتين بكل مـن المحمدية والقنيطرة وكذا بناء سد وادي المخازن والمسيرة. ومن جهة أخرى وحتى لا تؤدي زيادة استهلاك الكهرباء الى تفاقم ملموس لعجز البلاد من مـواد الطاقـة، فقد تقرر في اطار المخطط الثلاثي 1978ـ1980 القيام بدراسة امكانية بناء سدود جديدة في حوضي سبو وأم الربيع وكذا اقامة معمل حراري يستخـدم الصخور النفطية، واقـامة محطة نووية يمكنها استعمال مادة الأورنيوم الموجودة بالفوسفاط. كما تقرر أيـضـا بحث مختلف الاستخدامات الممكنة للطاقة الشمسية بالمغرب.

الفحـم

ان انتاج الفحم الحجري الذي بقي قارا تقريبا سنة 1977، لم يتسع الا قليلا خلال هذه السنة اذ بلغ 720.000 طن أي بزيادة قدرها 13.000 طن أو 1,8 ٪ فقط. وعـلى النقيض من ذلك، فان المبيعات الاجمالية التي نزلت سنة 1977 الى 791.700 طن ارتفعت الى 826.000 طن مسجلة بذلك زيادة سنوية تناهز 35.000 طن. ويعزى هذا التطور على الخصوص الى توسع حاجيات المحطات الحرارية للمكتب الوطني للكهرباء التي استوعبت 711.000 طن عوضا عن 676.800 طن سنة 1977. واخـيرا، فان الصـادرات ـ وان كانت لا تزال ضعيفة نسبيا ـ قد انتقلت هي الاخرى من 52.400 الى 56.100 طن. وفي هذه الظروف، فان المخزونات المحتفظ بها في مكان المنجم تقلصت من جديد. أما استيرادات الفحم الدسم والفحم الصناعي، فقد بلغت من جهتها 41.500 طن مقابل 31.000 طـن سنة 1977.

وقد كانت أشغال حفر البئر رقم 5 بجراده تشرف على نهايتها عند مختتم السنة. وتبلغ احتياطيات هذه البئر التي سيبدأ استغلالها مستقبلا 100 مليون طن. وسيسمح استخدامها بزيادة استخراج كميات الفحم الحجري بشكل ملموس.

الصنـاعـة ـ السيـاحـة

استمر نمو النشاط الصناعي سنة 1978 تقريبا بنفس النسق المسجل سنة 1977. ذلك ان انتاج هذا القطاع ارتفع بنسبة 6,3 ٪، بعد ان زاد بمعدل متوسط نسبته 6,6 ٪ خلال الثلاث سنوات الاخيرة من المخطط الخماسي 1973ـ1977 (1). وحسب الارقـام الجديدة للمحاسبة الوطنية، فان انتاج الصناعـة الحديثة والتقليدية قـدر بـ 5.070 مليون درهم باسعار سنة 1969، فمثل بذلك 19,5 ٪ من الانتاج الداخلي المجمل بدلا من 18,9 ٪ سنة 1977. وتبدو هذه النتائج التي سجلت على الخصوص بفضل انتعاش صناعات المواد الغذائية هامة جدا سيما وان الوضعية الدولية ظلت غير ملائمة لتوسع الصادرات وان اجراءات الاستقرار التي اتخذت في اطار المخطط الثلاثي 1978ـ1980 لم يفتها ان تؤدي الى انخفاض نشاط عدد كـبير من الفروع. كمـا ان تخفيض برامـج التجهيز اسفر بدوره عن تقلص نشاط قطاع البناء والاشغـال العمومية والـذي لـم يعد يدخل ضمن مقياس الانتاج الصناعي.

مواد التجهيز والمواد الوسيطة

صناعات التعدين

سجلت صناعة التعدين انخفاضا ملموسا خلال سنة 1978 بعد أن ظلت قارة سنة 1977. فقد شهدت نشاط أهم الفروع التي تدخل ضمن هذا القطاع بعض تعاش خلال النصف الاول من السنة. الا انه تأثر بعد ذلك من جراء انخفاض الطلبات العمومية وبدرجة أقـل من جراء صعوبـات التموين النـاجمة عن الاجـراءات الـتي اتخـذت قـصـد تخفيض حجم الاستيرادات.

وقد كان الشان كذلك بالنسبة لشركات صنع الاواني المعدنية وشركات النجارة المعدنية والتي اضطرت الى تخفيض نشاطها بعد ان انجزت ما كان لديها من أعمـال خلال النصف الاول من السنة. كما ان انتاج معامل الصهر تقلص بنسبة 5 ٪ بـعـد أن سبق له أن انخفض بمعدل 19 ٪ سنة 1977.

وعلى النقيض من ذلك، فقد أدى برنامج التجهيز الواسع الذي شرع فيه المكتب الوطني للسكك الحديدية الى تدعيم نشاط صناعة معدات السكك الحديدية التي زودته بأنواع جديدة من العربات، كما قامت بانجاز صفقات هامة لبناء الجسور.

وقد عرف تسويق الآلات الفلاحية نموا هاما بفضل التطور الحسن للمحاصيل واقامة تعاونيات جديدة. الا انه نظرا لأهمية المخزونات السابقة وتحويل بعض معامل التركيب، فان نسق الانتاج لم يتغير سوى قليلا. وعلى النقيض من ذلك، فقد تفاقـم انخفاض الطلب على السيارات السياحية الذي ابتدأ سنة 1977، اذ بلغ هذه السنة ما يزيد على 15 ٪ مقابل ما يفوق قليلا نسبة 6 ٪ سنة 1977. وقـد أدى ذلك الى نـزول عدد السيارات المركبة من 22.777 الى 19.666 وحـدة أي بانخفـاض نسبته 13,7 ٪. ويرجع هذا التطور الى ارتفاع أسعار بيع السيارات وزيادة تكلفة التأمين، وارتـفـاع أثمان المحروقات وفرض ضريبة خاصة بتسجيل السيارات. وقد كان انخفاض النشاط أكثر بروزا بالنسبة للسيارات النفعية اذ ان مقياسها الخاص سجل هبوطا يناهـز 40 ٪. وفي هذه الظروف، ظل نصف الطاقة الانتاجية غير مستعمل وقـامت الشركـات بتقليص مدة عملهـا وعـدد عمـالهـا.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 26.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أما حجم المصنوعات من التلفيفات المعدنية الذى سبق له ان زاد بنسبة 8,5 ٪ سنة 1977، فقد اتسع من جـديد بما يقرب من 5 ٪ بفضل زيادة حـاجيات صناعـات التعليب والصناعات غير الغذائية.

الصناعات الكيماوية والشبه الكيماوية وصناعات تحويل المطاط

لقد زاد نشاط الصناعات الكيماوية والشبه الكيماوية بنسبة 10,7 ٪ بعد أن سبق له أن اتسع بمعدل 10,1 ٪ سنة 1976 و 16,4 ٪ 1977. ففي الوقت الذي سجلت فيه صناعة الاسمدة ارتفاعا طفيفا ـ بغض النظر عن انتاج «المغرب فوسفور» الـذى نما بشكل ملموس ـ بعد اتساعها بنسبة 23,3 ٪ سنة 1977، عرف انتاج «الحامـض الفوسفوري» الذى يصدر للخارج بصفة رئيسية وانتـاج «الحامض السلفوري» نموا ملحوظا. كما ان الشركة الوطنية للتحليل الكهربائي والبتروكيمياء التى شرعت في العمل في شهر غشت 1977 زودت السوق الداخلية بكميات متزايدة من «البوليكلورير والفينيل والكلور والصودا» على الرغم من ضعف طلبـات المستعملين الذين سبق لهم تـكوين مخزونات هامة. وشهدت صناعات الغاز الطبيعي من جهتها نموا نسبته 78,2 ٪ بـدلا من 19,6 ٪ سنة 1977، بفضل زيادة استهلاك المشروبات الغازية. وعلى النقيض من ذلك، سجل انتاج «الأكسجين والأستلين» نموا أقل أهمية بكثير اثر التطور الغير الملائم الذي عرفته صناعة التعدين، كما ان تقلص نشاط البناء وتركيب السيارات أدى الى انخفاض في معدل زيادة انتاج فرع الاصباغ والملمعات الذي لم يتجاوز 5,9 ٪ بينما كان قد بلغ ما يناهز 25 ٪ خلال السنوات الاخيرة.

هذا واستفادت صناعة الأدوية مرة أخرى من ارتفاع الطلب مما أدى بالمختبرات، التى كان نشاط البعض منها قارا، الى القيام باستثمارات هامة.

ومن جهة أخرى وفيما يتعلق بصناعة تحويل المـطـاط، فقد زادت مبيعات قطع الغيار المطاطية بشكل ملموس فعوضت انخفاض مشتريات مصانع تركيب السيارات الجديدة من الاغلفة المطاطية. وبذلك ارتفع انتاج العجلات في المجموع بما يناهز نسبة 2 ٪. وعلى العكس من ذلك سجلت صناعة المنتوجات المطاطية المختلفة في المجمل تقلصا بمعدل 3,5 ٪ بالرغم من اتساع مبيعات الأحزمة الناقلة وصادرات الأحذية الطويلة. ويرجع السبب في التقلص المذكور الى انخفاض الطلب على النعال.

مـواد البنـاء ـ المبـانـي والاشغـال العمـوميـة

مواد البناء

سجل المقياس الرسمي لصناعة تحويل المعادن سنة 1978 انخفاضا بنسبة 0,5 ٪ بينما كان ارتفع بمعدل 8,1 ٪ سنة 1977. وقد نتج هذا التطور عن تقلص نشاط صناعات [illegible]ات البناء من التراب المطبوخ وصناعات منتوجات حجر الاسمنت وغيرها واللتين انخفضتا على التوالي بنسبة 16 ٪ و 13,3 ٪. وقدر انتاج الاسمنت، على النقيض من ذلك، بـ 2.800.000 طن أي [illegible]تفاع يناهز 8 ٪ بفضل استعمال أفضل للطاقة الانتاجية الحالية. وفي نفس الوقت نزل استهلاك الاسمنت الذى ظل ينمو بسرعة متزايدة خلال الفترة الخماسية الاخيرة، من 3.600.000 الى 3.500.000 طن. وقد نتج هـذا التحويل في الاتجاه، في جزء منه، عن تقلص الكميات المستوردة والتي لم تتجاوز 670.000 طن بدلا من 1.000.000 طن سنة 1977 بسبب صعوبات التموين. كما نتج بالاخص عـن تقلص نشاط قطاع المباني والاشغال العمومية.

المباني والاشغال العمومية

اذا كان عدد رخص البناء قد زاد بما يربو على 6 ٪، فان مساحات الاراضي وقيمة عمليات البناء المزمع القيام بها انخفضت على التوالي بمعدل 21 ٪ و 15 ٪، بينما كانت قـد نمت بنسبة 5 ٪ و 16 ٪ تواليا سنة 1977. فقد أدت التدابير الجبائية الجديـدة المتخذة سنة 1978 قصد المضاربة العقارية، الى انخفاض ملموس في بناء مساكن الكراء.

وقد سجل نشاط مؤسسات البناء والاشغال العمومية تقلصا شديدا بـالانتهاء من الصفقات العمومية المبرمة سابقا. اذ ان الطلبـات العمومية التى تدخـل في اطـار المخطط الثلاثي 1978ـ1980 كانت أقل أهمية من الماضي. كما أنها جاءت متأخرة جدا. وفي هذه الظروف اضطرت عدة شركات الى تخفيض عدد عمالها بنسبة كبيرة.

امتعـة الاستهـلاك

صناعات النسيج

شهدت سنة 1977 انخفاضا في المداخيل الفلاحية، كما تميزت بالتـدابير الـتى اتخذتها دول المجموعة الاقتصادية الاوربية قـصد الحد من استيرادهـا من المـلابس الداخلية والملابس الجاهزة. وقد أدى هذا كله، ابتداء من منتصف السنة الى تقلص نشاط صناعات النسيج. أما سنة 1978، فقد ظل الطلب الداخلي ضعيفا طيلة النصف الاول من السنة نظرا لاستمرار الآثار السيئة للموسم الفلاحي السابق على الاستهلاك الداخلي ونظرا كذلك لتخفيض الشركات التي شملتها تدابير الحد لمشترياتهـا مـن الفروع الاخرى. وقد شهد الطلب الداخلي بعض الانتعـاش فيما بعد بفضل النتـائج الحسنة التى عرفها القطاع الفلاحي. غير أن عـددا كبـيرا من الشركات لم تستطع أن تنمي انتاجها بسبب الضغوط التى عرفتها خزائنها. فقد تأثرت هـذه الاخـيرة على التوالي بتمديد آجال تسديد الديون وبارتفاع أسعار المواد الاولية ثم باقرار نـظـام الايداع من أجـل الاستيراد. أما الصادرات، فقد استفـادت من جهتهـا من اجراءات التشجيع الممنوحة لها ومن بـعض التوسيع في حجم الكميـات المقبولة بـأسواق دول الرابـطـة الاقتصادية الاوربية.

وفي هذا الإطار، انخفض مقياس صناعات النسيج سنة 1978 بنسبة 3,2 ٪ بينما كان قد ارتفع بمعدل 11٪ سنة 1976 و 3,3 ٪ سنة 1977. غير ان هذا التطور الاجمالي يشمل حركات تختلف شيئا ما من قطاع لآخر. وهكذا، ففيما يتعلـق بـفـرع صناعة الصوف، سجلت صناعات الخيوط انخفاضا بنسبة 12,5 ٪، بينما لم تنخفض صناعات الغزل سوى بمعدل 9 ٪. أما فيما يرجع لفرع صنـاعة القطن، فقد تقلصت صناعـة الخيوط بنسبة 8,2 ٪، بينما ظل نشاط وحـدات الغزل في مستواه السابـق. أمـا صناعات الحرير والخيوط الاصطناعية فقد شهدت من جهتها انخفاضا محدودا نسبته 2,6 ٪. وأخيرا استطاعت معامل صناعة الملابس الداخلية والملابس الجاهزة ـ والتي لا تدخل ضمن المقيـاس الرسمي ـ أن تزيد بعض الشيء من انـتـاجها اثـر تخفيف اجراءات الحماية التى تواجهها.

الصناعات الغذائية

سجل نشاط مجمل الصناعات الغذائية ارتفاعا ملحوظا خلال سنة 1978 بينما كان قد انخفض خلال سنة 1977: ذلك ان اهم فروع هذا القطاع تابعت او استعادت نموها على اثر التحسن الملموس الذى طرأ على ظروف تموينها.

وهكذا، فقد اسفر مقياس «الصناعات الغذائية» عن زيادة سنوية نسبتها 17,6 ٪ مقابل انخفاض معدله 5,7 ٪ سنة 1977. فقد تم تدعيم الطاقة الانتاجية لمعامل ال[illegible] اثر افتتاح معمل اللوكوس، وقد أمكن استعمال هذه الطاقة في حـدود أوسـ[illegible] المستويات القياسية التى بلغها انتـاج كل من الشمندر وقصب السكر. و[illegible] الكميات الم[illegible]جة بنسبة 58 ٪ اذ وصلت الى 367.000 طن، وسمحت [illegible]ية ما يقرب من [illegible] الاستهلاك الوطني الذى يقدر بحوالي 588.000 طن. أما [illegible] المطاحن الصناعيـة، فقد ارتفـع من جهته بنسبة 15,5 ٪ قصد الاستجـابة ل[illegible] الطلب: ذلك ان اعادة [illegible]ن المخزونات من الحبوب لدى الـفـلاحين أدى ا[illegible] ملحوظ في مشتريات الطـ[illegible] السميد. ونظرا للمساعدة التي [illegible] هذا المجـال، فان أسعار هذه [illegible] كانت الى جانب ذلك تقل عن أسعار الحبوب داخل السوق الحرة. أما صناعات الكسكس والعجينات الـ[illegible] والحلويات فقد زادت بمعدل 5 ٪ بعد أن سبق لها أن اتسعت بنسبة 6 ٪ [illegible].

هذا وقد سجلت الصناعات الغذائية [illegible] زيادات هامة. وقد كان الشأن كذلك بالنسبة لصناعات الحليب و[illegible] المشروبات الغازية التى زاد انتاجها على التوالي بنسبة 25,6 ٪ و 21,6 ٪. ك[illegible] صناعة تصبير السمك ان تـدعم نشاطهـا، خصوصا بفضل ارتفاع حجم المجلوبات السمكية للسفن الاجنبية. ولولا توجيه حصة متزايدة من مجلوبات السمك الى فروع انصاف المنتوجات لكان انتعاش هذا الفرع أكثر أهمية. ومن جهة أخرى، فقد أمكن الحفاظ على الكميات المصـدرة في مستواهـا السابق، بالرغم من الانخفاض الملحوظ الذى شهدته المبيعات لدول المجموعة الاقتصادية الاوربية على اثر تطبيق هذه الاخيرة لنظام جمركي أقل مـلاءمـة من الماضي. كما ان المداخيل التي جلبتها هذه الصادرات عرفت بعض التحسن بفضل الارتفاع الجديـد الذى سجلته أسعار البيـع.

وأخيرا، ارتفع المقياس المتعلق بصناعات تصبير الخضر والفواكه بنسبة 17,6 ٪ اثر الزيادة في انتاج العصير بشكل ملحوظ جدا.

صناعة الدهنيـات

سجلت صناعة معالجة الحبوب الزيتية وصناعه تصفيتها سنة 1978 اتساعا بلغ على التوالي 6,8 ٪ و 16,7 ٪ وذلك بسبب نمـو الاستهلاك وانخفاض انـتـاج زيت الزيتون. أما صناعات الصابون التى تنافسها صناعـة مواد التطهير المـركبة، فـقـد عرفت انخفاضا سنويا نسبته 16 ٪.

صناعة الورق والورق المقوى

بلغ توسع صناعة الورق والورق المقوى نسبة 3,8 ٪ بدلا من 8,3 ٪ سنة 1977، ويعزى هذا البطء في نسق النمو الى تقلص نشاط قطاع التحويل. وعلى النقيض مـن

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ذلك، فقد أدت الزيادة في الطلب الداخلي، التي نتجت في جزء منها عن اجراءات الحد من الاستيرادات وكذا الانتعاشة القوية للصادرات الى ارتفاع هام في انتاج عجينة الورق.

شهد نشاط صناعة الجلد بعض الانتعاش سنة 1978، بعد ما ظل يتجه نحو الانخفاض خلال السنتين السابقتين. فاذا كانت معامل دباغة الجلود الثقيلة قد خفضت من حجم انتاجها بشكل ملموس نظرا لقلة التموينات، فان انتاج دباغة الجلود الخفيفة ارتفع بنسبة 3,9 ٪ بعد أن سبق له ان انخفض باستمرار طيلة الثلاث سنوات الاخيرة. وبالاخص، فان انتاج معامل الاحذية، الذي لم يشهد اى تغيير خلال سنتي 1976 و 1977، اتسع بمعدل 9,1 ٪.

صناعات مختلفة

عرف تطور الصناعات المختلفة نفس الاتجاه المسجل سنة 1977. فقد ظل انتاج الصفائح الخشبية والمعدات الخشبية الخفيفة ومنتوجات الفلين ينمو بمعدل سريع. كما انه فيما يرجع لفرع المنتوجات الكهربائية والالكترونية، لم تستطع الزيادة الطفيفة في انتاج الاسلاك والحبال المنعزلة ان تعوض التقلص الشديد الذي سجله تجميع آلات الراديو والتلفزة.

السياحة

ان النشاط السياحي الذي سبق له ان شهد انتعاشا ملحوظا سنة 1977، لم يعرف أي نمو خلال سنة 1978. ذلك ان عدد الزوار الوافدين بلغ 1.545.760 أي بزيادة نسبتها 2,9 ٪ فقط، في حين انه كان قد ارتفع بمعدل 23,3 ٪ سنة 1977 (1). غير ان المداخيل المقابلة من العملات الاجنبية وصلت الى 1.650 مليون درهم بدلا من 1.500 مليون سابقا مسجلة بذلك نموا بنسبة 10 ٪ وذلك اثر زيادة اسعار الفنادق. ومن جهة أخرى، فان البدء في استعمال البنايات التي كانت على وشك الانتهاء في ختام سنة 1977 عمل على تدعيم الطاقة الايوائية بشكل هام.

دخول السياح

بينما مثلت سياحة العبور 4,4 ٪ من مجموع الوافدين مقابل 5 ٪ سنة 1977 فقد انتقل عدد السياح الذين أقاموا بالبلاد من 1.427.467 الى 1.477.093 فسجل بذلك سبقا سنويا نسبته 3,5 ٪ أي ما يقل بكثير عن الزيادة المسجلة سنة 1977 ونسبتها 28,0 ٪. ذلك ان دخول المغاربة المقيمين بالخارج الذي سبق له ان زاد بمعدل 78 ٪ خلال السنة السالفة، قد بقي مستقرا في حوالي 364.500 شخص. ومن جهة أخرى، فان عدد الاجانب كان محدودا في 1.112.608 اى بزيادة بسيطة نسبتها 4,7 ٪ عوضا عن 17,7 ٪ سنة 1977.

وتفيد مقارنة المعطيات الاحصائية من سنة لاخرى بان عدد الوافدين الاجانب نما بنسق أقوى خلال الخمسة أشهر الاولى من سنة 1978، ثم استقر في يونيو لينخفض في يوليوز وغشت، الشيء الذي قد يعزى، فيما يتعلق بالسياحة الجماعية الى المنافسة الاسبانية اثر تخفيض قيمة البسيطة في منتصف الموسم السياحي 1977. ثم عرف عدد الوافدين تطورا غير منتظم حتى نهاية السنة. وعلى هذا الشكل، فان النشاط السياحي قد كان موزعا توزيعا احسن في الزمان، اذ كان مدعما خلال النصف الاول من السنة، ثم أقل أهمية فيما بعد وبالاخص خلال شهري غشت ويوليوز، حيث انخفضت حصة هذين الشهرين ضمن المجموع من 27,8 ٪ الى 24,6 ٪. ويظهر ترتيب السياح حسب الجنسيات بان عدد الفرنسيين ما زال يحتل الصف الاول اذ انتقل من 284.029 الى 315.962 اى بزيادة نسبتها 11,2 ٪ عوضا عن 26 ٪ سنة 1977، كما يظهر بان عدد السياح الاسبان البالغ 142.678 ظل قارا تقريبا بينما كان قد اتسع بمعدل 22,4 ٪ سنة 1977. ويأتي في الدرجة الموالية السياح البريطانيون والامريكان والالمان، وقد ناهز عدد كل منهم 110.000 شخص.

ومن جهة أخرى، يظهر توزيع السياح الذين أقاموا بالمغرب حسب نوع وسيلة النقل المستعملة وحسب نقط الدخول للتراب الوطني، بان حصة الطريق الجوي ظلت تناهز 40 ٪، وان حصتي طنجة وباب سبتة قد بلغتا على التوالي 32,3 ٪ و 30,2 ٪ في نظير 34,6 ٪ و 28,2 ٪ سنة 1977.

الهياكل الفندقية

لقد تم ايجاد 1.890 سريرا في اطار التجهيز الفندقي خلال سنة 1977 وهي السنة النهائية للمخطط الخماسي الاخير. كما كانت الاعمال جارية في مختتم نفس هذه السنة

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 27.

للانتهاء من ايجاد 4.300 سرير. وفي سنة 1978 تدعمت الطاقة الايوائية للبلاد بحوالي 3.700 سرير، فبلغت بذلك ما مجموعه 51.100 سرير بالاضافة الى 11.000 مكان مخصص للمخيمين وأصحاب القوافل.

وتدخل عملية توسيع هياكل الاستقبال هذه في اطار التوجيهات المرسومة في المخطط الثلاثي 1978ـ1980. فقد تقرر ضمن هذا الاخير، الى جانب الاستثمارات المزمع القيام بها في الميدان الشبه الفندقي، ايجاد ما يقرب من 19.000 سرير في ظرف ثلاث سنوات. من المتعين أن يقوم القطاع الخاص بانجاز الثلاثة أرباع منها. ومن جهة أخرى، فقد تم اقرار عدة اجراءات أخرى قصد تحسين معدل استغلال الهياكل الموجودة : وهكذا، فقد تقرر تحسين الخدمات الفندقية، وتنشيط حملات الاشهار بالخارج، وتدعيم الاعمال الهادفة الى توزيع افضل للموسم السياحي.

الأسعار – الأجور – السكان – التشغيل

الأسعار

تميزت الوضعية الاقتصادية بزيادة في الانتاج الفلاحي كما تميزت على الخصوص باتخاذ اجراءات تصحيحية ترمي الى تخفيف حدة التوترات التضخمية. وفي هذا الاطار كان ارتفاع الاسعار أقل أهمية من سنة 1977. ذلك ان مقياس تكاليف المعيشة زاد من نهاية سنة لأخرى بنسبة 9,7 ٪ بينما كان قد ارتفع بمعدل 12,1 ٪ سنة 1977 و 13,4 ٪ سنة 1976. كما ان الزيادة في المتوسط السنوي لهذا المقياس لم تتجاوز 9,7 ٪ في نظير 12,5 ٪ سنة 1977. وتعتبر المقاييس المحسوبة بالمتوسط السنوي أكثر دلالة بالنسبة لتطور الاسعار، ولذا فهي التي ستؤخذ بعين الاعتبار في التحليلات التالية.

أما مقياس أسعار الانتاج الصناعي والمعدني وانتاج الطاقة والذي نشر أول مرة سنة 1978، فقد اسفر على أساس معطيات لازالت مؤقتة، عن زيادة سنوية محدودة في حوالي 6 ٪. أما فيما يتعلق بمقياس أسعار الجملة الذي كان يحسب على أساس أسعار سنة 1939، فقد تم الغاؤه بعد دجنبر 1977 نظرا لعدم تلائمه مع الهياكل الاقتصادية الحالية.

ويرجع انخفاض نسق نمو تكاليف المعيشة في الجزء الاكبر منه الى النتائج الحسنة التي عرفها الموسم الفلاحي. ذلك ان الغزارة النسبية للمحاصيل أدت الى هبوط في أسعار المواد الغذائية في منتصف السنة طبقا للتطور الموسمي الملاحظ عادة في مثل هذا الوقت من كل سنة. وعلى العكس من ذلك، فان رفع أسعار مواد الطاقة ضغط منذ بداية السنة على تطور المقاييس، كما أن أسعار المواد الصناعية قد زادت بصفة منتظمة. والى جانب ذلك، يبدو أن نسب الارباح قد زادت اتساعا خلال مسلسل التوزيع، كما ان ارتفاع الرسوم على المواد الاجنبية التي تشمل اسعارها جزءا من التضخم المالي قد أضيف بالطبع الى الاسعار من طرف المستوردين.

مقياس تكاليف المعيشة

يحسب مستوى أسعار تكاليف المعيشة بصفة رسمية منذ سنة 1975 بواسطة مقياس يعتمد على فئات اجتماعية واقتصادية موزعة عبر المدن الثمانية الكبرى للبلاد ويشمل 210 من المواد أو الخدمات تحتل المواد الغذائية من بينها مكان الصدارة بالنظر لوزنها داخل المقياس. وقد زاد هذا المقياس بنسبة 9,7 ٪ بعد أن سبق له أن ارتفع بمعدل 12,5 ٪ سنة 1977 (1).

وهكذا، سجل هذا المقياس زيادة قوية خلال الربع الاول من السنة خصوصا بسبب ارتفاع تكاليف النقل، ثم لم يشهد بعد ذلك أي تغيير الى غاية شهر يوليوز بفضل الانخفاض الموسمي لأسعار المواد الغذائية. وقد عاد الى حركته التصاعدية من غشت الى شتنبر بسبب زيادة الطلب التي سجلت بمناسبة شهر رمضان والدخول المدرسي. ثم استقر من جديد حتى نهاية السنة.

ويبين التحليل الجغرافي لمقياس تكاليف المعيشة، بان أسعار التقسيط قد ارتفعت بما يناهز 11 ٪ بمراكش وفاس وأكادير، وبنسبة 7,7 ٪ فقط بتطوان، بينما أسفرت الاحصائيات المتعلقة بالدار البيضاء والرباط ووجدة عن نتائج تقرب من المتوسط الوطني.

أما التوزيع بحسب مجموعات المواد، فيوضح بان تغيير المقياس العام يعزى في حدود 25 ٪ تقريبا الى ركن «النقل والتسلية وغير ذلك» وفي حدود ما يناهز 50 ٪ الى ركن «التغذية». غير ان تأثير هذا الركن الاخير قد نتج بعكس ما كان عليه الحال في

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 28.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

السنوات السابقة عن الوزن الذي تمثله هذه المجموعة داخل المقياس أكبر مما نتج عن الزيادة التي شهدتها هذه الاخيرة.

	الترجيح	المتوسط السنوي 1977	المتوسط السنوي 1978	التغير الاجمالي %	التغير الترجيح %
التغذية	54	173,8	188,2	+ 8,3	+ 4,8
الملبس	8,5	150,1	171,9	+ 14,5	+ 1,2
السكن	13,5	141,8	153,7	+ 8,4	+ 1,0
الصيانة، الوقاية، العلاج	5,5	129,4	138,7	+ 7,2	+ 0,3
/ النقل، التسلية، وغير ذلك	18,5	151,2	172,0	+ 13,8	+ 2,4
المقياس العام	100	160,8	176.4	+ 9,7	+ 9.7

ذلك ان الارتفاع السنوي لمقياس التغذية بلغ 8,3 ٪ عوضا عن 13,7 ٪ سنة 1977 و 10,3 ٪ سنة 1976، اى بمعدل أدنى من زيادة باقي الاركان الاخرى ويرتبط هذا التطور ببطء نسق نمو أسعار اللحم التي لم تزد بأكثر من 8,4 ٪ في نظير 12.9 ٪ سنة 1977، وأسعار الخضر الطرية التي تحدد ارتفاعها في نسبة 7,5 ٪ مقابل 20 ٪ سنة 1977. كما يعزى ايضا إلى انخفاض الاسعار الدولية بسهولة وان كانت آثار هذا الانخفاض على الأثمان الداخلية قد جاءت متأخرة ولم تكن سوى جزئية حيث أدت الى تقلص في أسعار المفروسات العطرية بنسبة 4,4 ٪. والتي سجلت ارتفاعا بمعدل 62 ٪ سنة 1977. الا أن التأثير الحسن لمختلف هذه التطورات قد نقص من جراء الزيادة الهامة التي طرأت على أثمان التوابل والقطاني وخصوصا أثمان المواد المستخرجة من الحبوب.

أما ركن «النقل والتسلية وغير ذلك»، فقد سجل ارتفاعا نسبته 13.8 ٪ في نظير 11,9 ٪ سنة 1977 وذلك اثر غلاء أسعار المحروقات وتكاليف التأمين على السيارات.

وترجع الزيادة بنسبة 8,4 ٪ في ركن «السكن» على الخصوص الى ارتفاع الاكرية ومصاريف التدفئة والانارة.

أما فيما يعود للزيادة في الألبسة التي بلغت 14.5 ٪، فقد نتجت بصفة رئيسية عن ارتفاع اسعار الملابس الداخلية وبدرجة اقل عن اسعار الأحذية.

مقياس اسعار الانتاج الصناعي وانتاج الطاقة والانتاج المعدني

يتم تحديد مقياس اسعار الانتاج الصناعي بالرجوع الى الهيكل العام للصناعة المغربية. وتمتد فترته الاساسية من يوليوز 1975 الى يونيو 1976. كما يجري ضبطه كل ثلاثة أشهر انطلاقا من لوائح أسعار المواد عند خروجها من المعمل ودون تطبيق الرسوم. ويشتمل هذا المقياس على 171 من المواد التأشيرية تم تجميعها ضمن 22 فرعا من المحاسبة الوطنية. وتوزع هذه الفروع نفسها الى المجموعات الثلاث التالية : المعادن والطاقة والصناعات التحويلية. ويصلح هذا المقياس لتصحيح المجموعات المحاسبية التي تقوم باعدادها المحاسبة الوطنية، كما يسمح ايضا بتتبع حركة تطور اسعار الانتاج منذ الغاء مقياس اسعار الجملة الذي كان مستعملا سابقا.

وهكذا سجل مقياس مجموعة «الطاقة» من سنة لأخرى ارتفاعا نسبته 15.4 ٪ على اثر الزيادة بأكثر من 20 ٪ فيما يتعلق بالكهرباء والماء وأكثر من 7 ٪ فيما يخص المواد النفطية المصفاة والمحروقات الأخرى. كما زادت مجموعة الصناعات التحويلية من جهتها بمعدل 7,8 ٪، في حين ان مجموعة المعادن شهدت، حسب معطيات لا زالت مؤقتة، انخفاضا يناهز 9 ٪. وفي هذه الظروف، فان المقياس العام نما بما يقرب من 6 ٪ بالقياس لسنة 1977 (1).

وسعيا من السلطات العمومية وراء تخفيف التوترات التضخمية التي ظهرت خلال السنة، وان كانت أقل حدة مما قبل، فقد تابعت مساعدتها للمواد الاساسية وبالاخص منها المواد الغذائية ذات الضرورة الاولية. غير ان المدفوعات التي قامت بها الخزينة في هذا المجال نزلت في سنة من 699 الى 389 مليون درهم بسبب الانخفاض الجديد الذي عرفته اسعار السكر في الاسواق الدولية وكذا بسبب الارتفاع الذي طرأ على أسعار الأسمنت والمحروقات. كما عملت السلطات العمومية على تسهيل استيراد اللحوم المصبرة أو المواشي الحية وشددت في مراقبتها الرامية الى القضاء على الاعمال التضاربية والى الابقاء على نسب الارباح في حدود معقولة. ولولا هذه الاجراءات لكان غلاء تكاليف المعيشة أكثر بروزا ولزادت صعوبة تحملها من جانب الفئات الاجتماعية البسيطة سيما وأن الدخل الحقيقي لم يشهد سوى زيادة طفيفة سنة 1978.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 29.

الاجـــور

حرصا من السلطات العمومية على اصلاح التوازنات الاساسية الاقتصادية والمالية بصفة تدريجية وبالاخص على تخفيف عجز الميزانية، فانها لم تر من اللائق القيام سنة 1978 بتعديل رسمي للمداخيل التي شهدت آخر زيادة في بداية سنة 1977. غير انه اعتبارا للارتفاع الهام الذي عرفته تكاليف المعيشة ولو بأقل حدة مما سبق، فان بعض المؤسسات التابعة للقطاع الحر أو الشبه العمومي قامت بمنح زيادات في الاجور. الا أن هذه الزيادات لم تكن كافية لا من حيث الحجم ولا من حيث العدد لتؤدي الى توسع ملموس في الحجم الكلي للاجور. وبالتالي فان القوة الشرائية للماجوريين لم تعرف تحسنا ملموسا خلال هذه السنة.

وفي هذه الظروف وتحت تأثير عوامل أخرى، فقد توتر الجو الاجتماعي بشكل ملحوظ خلال الاشهر الاخيرة من سنة 1978. وعلى اثر التشاور مع المنظمات النقابية للعمال وأرباب العمل فقد تقرر على الخصوص في نهاية أبريل 1979 رفع المرتبات والاجور وتقوية محاربة غلاء الاسعار.

وفي نفس الاجتماعي، فان المعاشات للأمد الطويل التي يمنحها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من أجل الشيخوخة أو العجز أو الوفاة قد زيد فيها ابتداء من فاتح يوليوز 1978. أما التعويضات العائلية التي كان قد أعلن عن الزيادة فيها سنة 1978 فقد تم رفعها من 24 الى 36 درهم شهريا بالنسبة لكل طفل وذلك ابتداء من فاتح يناير 1979.

السكـان ـ التشغيل

تم تقدير سكان البلاد في نهاية 1978 بما يزيد على 18.8 مليون نسمة. ويتميز مجموع السكان الذي يتزايد بمعدل سنوي يقرب من 3 ٪ بطابع الشباب اذ ان ما يقرب من ثلثي المغاربة تقل أعمارهم عن 25 سنة، كما يتميز بأغلبية المقيمين بالبوادي بالرغم من الحركة القوية للهجرة نحو المدن الكبرى.

أما في ميدان التشغيل فاذا كانت النتائج الحسنة للموسم الفلاحي الأخير تسمح بالقول بأن وضعية التشغيل قد تحسنت في المحيط القروي، فان الاحصائيات الجزئية المعلنة بعروض التشغيل تدل على العكس من ذلك على تدهور وضعية سوق التشغيل بالمدن. وهكذا، فحسب المعلومات التي تجمعت لدى وزارة الشغل والتكوين المهني، فان عدد التصريحات كان أكبر من السابق وعدد التوظيفات أقل من ذلك لدرجة ان عدد الوظائف التي أحدثت فعلا نزل في ظرف سنة من 12.849 الى 5.934 فقط. وقد نتج هذا التطور عن الملائم على الخصوص عن الصعوبات التي واجهتها قطاعات البناء والصناعة الحديد.

ومن جراء ذلك فقد تدهور الوضع الاجتماعي اذ انتقل العدد الرسمي للخلافات الاجتماعية من 780 سنة 1977 الى 916 سنة 1978. الا أنه بفضل تدخلات الادارة، فان حركات المطالبة التي أفضت الى اضرابات قد سببت في فقدان 306.000 يوم عمل فقط في نظير 315.000 يوم سنة 1977.

وقد أكد المخطط الثلاثي 1978–1980 من جديد على ضرورة متابعة المجهودات المبذولة في اطار الانعاش الوطني الذي يساهم في محاربة البطالة والتشغيل الجزئي بواسطة تنفيذ أشغال التجهيز الكبرى داخل القرى وبالتالي يؤدي بالسكان الى المشاركة في مجهود التنمية الذي تقوم به الدولة. وهكذا، فان البرنامج المحدد لهذه الفترة الثلاثية سيسمح بايجاد 28 مليون عمل، كما سيتطلب استثمارا اجماليا قدره 250 مليون درهم. وقد تم بالفعل تقديم 6,5 ملايين يوم عمل سنة 1978 الشيء الذي سمح بتشغيل 32.500 عامل لمدة 200 يوم.

أما حركة الهجرة الى الخارج التي سبق لها ان اخذت في الانتعاش سنة 1976 بعد فترة الركود التي دامت منذ 1973، فانها لم تستمر خلال سنة 1978، بل تظهر الاحصائيات الرسمية المتعلقة بعقود التشغيل على العكس من ذلك بأن عدد هذه العقود لم يتجاوز 12.834 عوضا عن 20.574 سنة 1977. وقد نتج هذا الانعكاس في الاتجاه على الخصوص عن توقف الهجرة نحو ليبيا التي كانت قد استقبلت 7.000 عاملا سنة 1977، كما نتج بدرجة أقل عن انخفاض عدد العقود المبرمة مع العربية السعودية. وقد ظلت التوظيفات لدى فرنسا على النقيض من ذلك تناهز 11.700. كما تجدر الاشارة من جهة أخرى الى ان الجزء الاكبر من التوظيفات الجديدة كان يكتسي طابعا موسميا.

وأخيرا وفيما يتعلق بالتكوين المهني، فقد تميزت سنة 1978 باحداث لجنة دائمة تتكلف على الخصوص بتجميع المعلومات وتحديد الأسبقيات حسب حاجيات الاقتصاد الوطني وبتشجيع وتنسيق مختلف المبادرات العمومية والحرة المتخذة في هذا المجال. كما أنه من المقرر انشاء معهد للتكنولوجيا التطبيقية لتكوين الأطر المتوسطة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

التجـارة الخـارجيـة

ان مجهود التجهيز الكبير الذي ابتدأ سنة 1975 والذي استمر بالرغم من هبوط أسعار الفوسفاط وعدم استقرار وكفاية الانتاج الفلاحي أدى الى اختلال عميق في الميزان التجاري الذي اسفر، بحساب الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين والصادرات مسلمة بميناء الشحن، عن عجز قدره 8.542 مليون درهم أي ما يعادل عشر مرات حجم العجز المسجل سنة 1974. ولذا، فان السلطات العمومية التي سبق لها، في اطار قانون المالية لسنة 1978 أن قررت رفع معدل الضريبة الخاصة على الاستيراد وبالأخص تخفيض حجم الاستثمارات العمومية، اتخذت في شهر يونيو مجموعة من التدابير ترمي الى تحسين وضعية الحسابات الخارجية. وهكذا، فقد تم اقرار الايداع المسبق ونسبته 25 ٪ من القيمة الاجمالية للاستيراد، يوضع في حساب مجمد وبدون مكافأة لمدة أدناها ستة أشهر ابتداء من تاريخ تسليم الوثائق للبنك المكلف بعملية الاستيراد. الا أنه تم اعفاء بعض الاستيرادات من هذا الايداع الالزامي وخصوصا مشتريات المواد الغذائية الاساسية، والمنتوجات النفطية، والأسمنت والأدوية وكذا التموينات الخاصة بالجمعيات التعاونية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن ناحية ثانية، فقد تمت مراجعة اللوائح الثلاث للبرنامج العام للاستيراد قصد فرض الرخصة على شراء بعض السلع التي كان اقتناؤها حرا فيما قبل ومنع دخول مواد الاستهلاك التي تعتبر غير ضرورية أو التي يتم انتاجها محليا. وأخيرا، فقد تم اتخاذ بعض الاجراءات بهدف تشجيع الصادرات خصوصا في ميدان سياسة السلف.

وفي هذه الظروف، فقد أمكن تخفيض عجز المبادلات التجارية بنسبة الثلث في ظرف سنة اذ بلغ باعتبار قيمة السلع مسلمة بميناء الشحن ما قدره 4.617 مليون درهم بدلا من 6.814 مليون سنة 1977. ذلك ان قيمة الصادرات ارتفعت بنسبة 6,8 ٪ مقابل 5 ٪ سنة 1977، بينما تقلصت قيمة الواردات بمعدل 14,2 ٪، مما يعزى على الخصوص الى انخفاض كلفة استيراد مواد التجهيز. ولذا، فان معدل تغطية الواردات، الذي سبق له أن هبط الى 46,2 ٪ ارتفع الى 57,6 ٪، كما يبين ذلك الجدول التالي :

بملايين الدراهم	1974	1975	1976	1977	1978
الواردات (1) مسلمة بميناء الشحن	7 297	9 147	10 168	12 674	10 878
الصادرات (2) مسلمة بميناء الشحن	7 440	6 238	5 579	5 860	6 261
الرصيد	143+	2 909−	4 589−	6 814−	4 617−
معدل التغطية (بالنسبة المائوية)	102,0	68,2	54,9	46,2	57,6

(1) باستثناء المواد المستوردة دون مقابل.
(2) بما في ذلك وقود المستودعات المستخدم لتموين السفن والطائرات.

انتقل معدل تغطية الواردات من 40,7 ٪ الى 50,7 ٪ على أساس الصادرات مسلمة بميناء الشحن والواردات باضافة قيمة الشحن والتأمين والتي قدرت بـ 1.484 مليون درهم. وعلى نفس هذا الاساس، فان عجز التجارة الخارجية الذي كان قد ارتفع من 5.076 الى 8.542 فيما بين 1976 و 1977 قد نزل الى 6.100 مليون. وعلى الرغم من ذلك، فان هذا العجز لا زال قويا اذ بلغ ما يناهز قيمة الصادرات كما أنه مثل ما يقرب من 14 ٪ من الناتج الداخلي المجمل (1).

ولولا التطور غير الملائم للاسعار لكان هذا الانخفاض في العجز أكثر أهمية. ذلك أن مواد التبادل شهدت اختلالا عميقا سنة 1977، بينما كانت قد تحسنت سنة 1978.

ومن جهة أخرى، فان دراسة رصيد المبادلات حسب فئات العمليات تظهر تحسنا في نتائج جل المجموعات.

بملايين الدراهم	1974	1975	1976	1977	1978
المواد الغذائية	186−	1 138−	175−	239−	17+
الطاقة والمواد الخام	2 678+	1 869+	504+	222−	219−
انصاف المنتوجات	1 598−	1 815−	2 174−	2 512−	2 190−
مواد التجهيز	1 378−	2 445−	3 423−	4 941−	3 354−
مواد الاستهلاك	368−	623−	708−	628−	354−
المجموع	852−	4 156−	5 976−	8 542−	6 100−

غير أن انخفاض العجز الاجمالي يرجع في حدود الثلثين الى التقلص الملحوظ في النفقات المتعلقة بمشتريات مواد التجهيز. كما أن الاستيرادات الصافية للزيوت النباتية والحبوب الزيتية قد بلغت 360 مليون درهم مقابل 354 مليون سنة 1977 ضمن مجموعة «الطاقة والمواد الخام». فلو لم يكن الأمر كذلك، لسجلت المجموعة المذكورة فائضا قدره 141 مليون درهم عوضا عن 132 مليون سنة 1977، وبالتالي لنزل عجز مجموعة «المواد الغذائية» من 393 الى 343 مليون.

وأخيرا، يظهر التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية بأن البلدان الأوربية ظلت في المجمل تشكل أهم العملاء التجاريين للمغرب، بالرغم من ظهور بعض الفوارق الملحوظة في تطور المبادلات من بلد لآخر.

الاستـيرادات

شهدت الكميات المستوردة سنة 1978 انخفاضا بنسبة 4,1 ٪ بعد أن كانت قد سجلت توسعا سريعا خلال الفترة الخماسية 1973ـ1977. وقد عرفت النفقات المقابلة تقلصا أكثر بروزا اذ بلغت بحساب القيمة والشحن والتأمين 12.361 مليون درهم بدلا من 14.402 ملايين سنة 1977 أي بانخفاض نسبته 14,2 ٪، بينما كانت قد زادت بمعدل 11,2 ٪ سنة 1976 و 24,6 ٪ سنة 1977. ويرجع هذا التطور خصوصا الى انخفاض كلفة مشتريات مواد التجهيز التي تقلصت بنسبة 31,9 ٪ والتي مثلت 27,4 ٪ من القيمة الاجمالية للواردات مقابل 34,5 ٪ سنة 1977؛ وفي نفس الوقت فان مشتريات المواد الخام ومواد الاستهلاك وانصاف المنتوجات شهدت كذلك بعض التقلص، وقد ظلت حصصها تناهز 10 ٪ لكل من المجموعتين الاولى والثانية و 22 ٪ فيما يرجع للمجموعة الثالثة. وعلى النقيض من ذلك، فان مشتريات المواد الغذائية ومواد الطاقة ارتفعت بشكل طفيف، بحيث انتقلت حصتها ضمن مجموعة الواردات على التوالي من 13,5 ٪ الى 16,2 ٪ ومن 11,6 ٪ الى 14,4 ٪.

ومن جهة أخرى، أدت التغييرات التي طرأت على البرنامج العام للاستيرادات الى تقلص محسوس في النفقات المتعلقة بالمواد التي يتم اقتناؤها بشكل حر والتي نزلت نسبتها في ظرف سنة من 55 ٪ الى ما يقرب من 45 ٪ من مجموع الواردات.

المواد الغذائية

ارتفع حجم المشتريات من المواد الغذائية بنسبة 8,2 ٪ وكان قد زاد بمعدل 35,7 ٪ سنة 1977. وتجاوزت النفقات المقابلة مليارين من الدراهم أي بزيادة نسبتها 3,1 ٪. فقد تعين رفع الواردات من القمح من 12 الى 13.5 مليون قنطار من أجل تغطية عجز محصول سنة 1978 وخصوصا من أجل اعادة تكوين المخزونات التي سبق استعمال الجزء الاكبر منها في أعقاب المحصول الرديء للموسم السابق. ونظرا لاتجاه الاسعار بالسوق الدولية نحو الارتفاع، فان كلفة هذه المشتريات انتقلت بدورها من 587 الى 850 مليون مسجلة بذلك نموا نسبته 45,8 ٪. وعلى النقيض من ذلك، فقد تم تقليص كميات السكر المستورد من 379.000 الى 289.050 طن بفضل توسع الانتاج المحلي، مما أدى ـ الى جانب انخفاض جديد في الاسعار الدولية ـ الى تحديد كلفة هذه المشتريات في 305 ملايين عوضا عن 510 ملايين سنة 1977. وقد بلغت مشتريات الشاي والقهوة في المجمل 258 مليون مقابل 175 مليون سنة 1977.

مواد الطـاقـة

اذا كانت مشتريات الزيت الخام قد ظلت تناهز 1.250 مليون درهم نظرا للاستعمال الكلي للطاقة التحويلية لمعامل التكرير، فان واردات المواد النفطية المصفاة زادت من جديد، اذ كلفت في المجموع 1.782 مليون درهم في نظير 1.669 سنة 1977.

المـواد الخـام

وعلى النقيض من ذلك، فان قيمة الواردات من المواد الخام لم تتجاوز 1.177 مليون درهم، مقابل 1.392 مليون سنة 1977 نظرا لكون الكميات المستوردة التي سبق لها أن زادت بنسبة 44,4 ٪ سنة 1977 انخفضت بمعدل 39,4 ٪ اثر تقلص مشتريات الحبوب الزيتية والخشب والكبريت.

انصاف المنتوجـات

لقد خفضت المؤسسات من حجم مشترياتها من أنصاف المنتوجات بنسبة 3,5 ٪ بسبب وجوب حصولها على رخصة الاستيراد في أغلب الحالات وحرصا منها على الحد من التكلفة المالية الناتجة عن الايداع المسبق. وقد نزلت النفقات المقابلة لهذه الواردات من 3.075 الى 2.813 مليون فانخفضت بذلك بشكل أبرز بسبب هبوط أسعار بعض المواد.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 30 الى 35.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مواد التجهيز

لم تتجاوز النفقات المتعلقة بمشتريات مواد التجهيز 3.387 مليون درهم سنة 1978 مسجلة بذلك تقلصا سنويا نسبته 31,9 ٪ بعد أن كانت قد عرفت توسعا ملموسا خلال الفترة الخماسية المنصرمة وبعد أن وصلت مبلغا هاما قدره 4.971 مليون درهم سنة 1977 وقد شهدت جل مجموعات هذا الركن انخفاضا محسوسا وخصوصا منها ما يتعلق بمشتريات معدات النقل. ويرجع هذا التطور الى هبوط الاستثمارات العمومية، وبدرجة أقل الى الايداع من أجل الاستيراد الذي تم اقراره في منتصف السنة.

مواد الاستهلاك

ان الحظر الذي تم وضعه على استيراد بعض المواد غير الضرورية وبعض المنتوجات المصنوعة محليا كالسيارات السياحية وآلات الالتقاط للراديو والتلفزة، سمح بتخفيض كلفة اقتناء مواد الاستهلاك بنسبة 11,4 ٪، التي نزلت من 1.351 الى 1.197 مليون درهم من سنة لأخرى.

الصادرات

لقد زاد حجم الكميات المصدرة بنسبة 7,2 ٪، أما قيمة الصادرات فبلغت 6.261 مليون درهم بدلا من 5.860 مليون سنة 1977 مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 6,8 ٪ أي ما يفوق النسبة المسجلة سنة 1977، وهي 5 ٪. ويعزى هذا التوسع في المداخيل الى الزيادة في حجم مبيعات المواد المصنعة وبالأخص الى مبيعات المواد الغذائية واللتين مثلتا على التوالي 23,9 ٪ و 32,3٪ من المبيعات الاجمالية مقابل 22,4 ٪ و 29,1 ٪ سنة 1977. وعلى النقيض من ذلك، فان حصة المواد الأولية التي ما فتئت تنخفض منذ سنة 1975 نزلت من 46.9 ٪ الى 42,4 ٪ على الرغم من توسع جديد في صادرات معدن الفوسفاط.

المواد الغذائية

بلغت قيمة صادرات المواد الغذائية 2.022 مليون درهم عوضا عن 1.705 ملايين سنة 1977 فسجلت بذلك نموا نسبته 18,6 ٪ بينما كانت قد انخفضت بمعدل 5,3 ٪ سنة 1977. ويرجع الفضل في الزيادة المسجلة هذه السنة الى ارتفاع مبيعات الحوامض التي انتقلت من 616 الى 810 ملايين. وبالمقابل، فان المداخيل المتعلقة بمبيعات البواكير ومصبرات السمك ومصبرات الخضر والفواكه لم تشهد سوى نمو طفيف من سنة لأخرى.

المواد الخام

انخفضت صادرات المواد الخام بنسبة 3,5 ٪ لتصل الى 2.652 مليون درهم، بعد أن ظلت قارة سنة 1977 وكانت قد شهدت انكماشا قويا خلال السنتين السابقتين. ذلك أن ارتفاع أسعار المانغنيز والكوبالت والرصاص لم يكن كافيا لتعويض كل الاختلال الذي طرأ على أثمان تسويق جل المعادن الأخرى، وبالأخص تعويض الآثار غير الملائمة لهبوط ارساليات الحديد وتقلص مداخيل الفوسفاط. فقد نزلت هذه الأخيرة من 2.111 الى 2.034 مليون درهم بالرغم من نمو الكميات المصدرة بنسبة 9,5 ٪ وذلك بسبب انخفاض قيمة الدولار، فلم تمثل عند هذا المستوى سوى 32,5 ٪ من القيمة الاجمالية للصادرات بدلا من 36 ٪ سنة 1977 و 39,3 ٪ سنة 1976. أما فيما يخص مبيعات المواد الأولية من أصل حيواني ونباتي، فقد نزلت من 227 الى 203 ملايين بسبب التوقف الشبه التام لمبيعات زيت الزيتون والذي نتج بدوره عن رداءة محصول سنة 1977.

المنتوجات نصف المنتهية والمنتهية الصنع

انتقلت صادرات المنتوجات نصف المنتهية من 564 الى 623 مليون درهم بفضل التوسع المستمر في مبيعات الأسمدة والحامض الفسفوري. كما أن صادرات مواد الاستهلاك ارتفعت من 753 الى 876 مليون، مما يرجع الفضل فيه على الخصوص الى توسيع مبيعات الزرابي والملابس القطنية. أما المداخيل المتحصلة من مبيعات «الملابس الجاهزة» و «الملابس الداخلية» فانها لم تعرف سوى زيادة طفيفة بالنظر لاجراءات التحديد المطبقة من طرف المجموعة الاقتصادية الأوربية. وبهذا، فان صادرات المواد المصنعة جلبت في المجموع 1.499 مليون درهم عوضا عن 1.316 مليون سنة 1977 أي بزيادة سنوية نسبتها 13,9 ٪.

التوزيع الجغرافي للمبادلات

لم يصاحب الانخفاض الملموس في العجز الخارجي المسجل سنة 1978 تغيير في التيارات التجارية. فالدول الأوربية زودت بـ 72 ٪ من المشتريات كما استقبلت 82 ٪ من الارساليات، في نظير 73 ٪ و 80 ٪ على التوالي سنة 1977. الا أن تيارات المبادلات الأكثر أهمية سجلت أحيانا تغييرات تختلف بشكل محسوس اما عن الانخفاض الاجمالي للواردات البالغ 14,2 ٪ أو عن الزيادة في مجموع الصادرات ونسبتها 6,8 ٪.

وهكذا، فقد ارتفعت قيمة مشتريات الرابطة الاقتصادية الأوربية بنسبة 8,8 ٪ اذ وصلت الى 3.565 مليون درهم، وانخفض حجم مبيعاتها بمعدل 17,2 ٪ بحيث بلغ 6.076 مليون. وبذلك، فان الرصيد السلبي للمبادلات مع هذه المجموعة من الدول نزل من 4.063 الى 2.511 مليون مسجلا بذلك تقلصا سنويا نسبته 38,2 ٪. ويرجع هذا التحسن الملموس في التجارة مع بلدان الرابطة الأوربية بصفة رئيسية الى ارتفاع صادرات الفوسفاط من جهة، والى الانخفاض الكبير لمشتريات مواد التجهيز. وقد كان تطور المبادلات مع فرنسا ملائما بشكل خاص، اذ أن هذا البلد الذي ظل يشكل العميل التجاري الاول للمغرب رفع من حجم مشترياته الى 1.661 مليون درهم أي بزيادة نسبتها 14,6٪ بالقياس لسنة 1977، في حين ان مبيعاته نزلت الى 3.227 مليون أي بانخفاض نسبته 18 ٪ من سنة لأخرى. أما العمليات التجارية مع دول الرابطة الأخرى، فقد اسفرت عن رصيد سلبي أقل أهمية من السنة الماضية بل اسفرت عن فائض طفيف فيما يخص اتحاد بلجيكا واللكسمبورغ.

وفيما يتعلق بأهم العملاء الآخرين ، فقد تقلص العجز التجاري بازاء الاتحاد السوفياتي واليابان بشكل ملحوظ، في حين أن ارتفاع الواردات من اسبانيا، والدول العربية والولايات المتحدة أدى على النقيض من ذلك الى تفاقم الرصيد السلبي للمغرب.

وتجدر الاشارة في الاخير الى أن الانكماش الواضح في المشتريات من باقي الدول الاخرى، والتي لم تتجاوز 2.190 مليون، في نظير 2.991 مليون سنة 1977 نتج بصفة رئيسية عن تقلص مبيعات كل من كندا والأرجنتين والنرويج.

لقد سمحت الاجراءات التي تم اتخاذها قصد تخفيض نفقات الاستيراد، والتي تطورت، منذ مستهل السنة في تطبيق سياسة الحد من الاستثمارات العمومية ورفع تعريفات حقوق الجمرك، ثم في وسط السنة في اقرار نظام الايداع من أجل الاستيراد وتحديد أو حظر دخول بعض المواد، سمحت في نهاية السنة الاولى من المخطط الثلاثي 1978–1980 بتخفيف العجز التجاري بشكل ملموس. ومن المتعين أن يتابع هذا العمل باكثر من الجدة والصراحة بالنظر للقرارات الاخيرة لمنظمة الدول المصدرة للبترول والتي سوف لا يفوتها أن تزيد من كلفة مشترياتنا من مواد الطاقة. غير أن تحسين وضعية مبادلاتنا الخارجية بصفة تامة ودائمة يستدعي تقليص حجم الواردات التي لا يمكن الحد منها بشكل واسع جدا، كما يستدعي أيضا تنمية الصادرات بنسق أسرع. وفي هذا الصدد، فان الزيادة في المداخيل من العملات الأجنبية مرتبطة فعلا وبشكل واسع بتحسين مواد التبادل، بيد أنها تتوقف كذلك على اعادة النظر في العلاقات الحالية والمستقبلة للمغرب مع الرابطة الاقتصادية الأوربية، كما تتوقف بالنظر الى التوسيع المرتقب لهذه الرابطة، على الجهود التي ستبذل لتنويع العمليات التجارية مع الخارج.

العلاقات المالية مع الخارج

لقد خضع ميزان الأداءات مع الخارج خلال السنوات الاخيرة الى ضغوطات ناتجة عن الوضع الدولي غير الملائم وعن الوضعية الاقتصادية الداخلية الصعبة. وكان عجز ميزان العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات قد وصل في نهاية سنة 1977 الى مبلغ هام قدره 10.875 مليون درهم، مما اسفر عن رصيد سلبي في الأداءات الجارية بلغ 8.223 مليون درهم على الرغم من الزيادة المستمرة في تحويلات العمال المغاربة بالخارج. ونظرا لما تطلبته هذه الوضعية من لجوء الى التمويل الخارجي الذي خفض من طاقة استدانة البلاد، فان السلطات العمومية التي أصبحت دون سلاح أمام الصعوبات الناجمة عن الوضعية الاقتصادية والمالية الدولية وعن انتعاش تيارات الحماية المتخذة من طرف بعض الدول، عمدت سنة 1978 الى اقرار مجموعة من التدابير الهادفة الى التخفيف من الاختلال الجاري وبالتالي الى التقليل من اللجوء الى التسليفات الخارجية.

وهكذا، فقد تم تقليص نفقات التجهيز العمومية وتم الحد من استيرادات مواد الاستهلاك غير الضرورية. كما تم الى جانب ذلك اقرار مسطرة الايداع من أجل استيراد بعض السلع، وتقرر منح مكافأة لصالح تحويلات العمال المغاربة القاطنين بفرنسا.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبموازاة ذلك، وفي اطار تنمية الصادرات، فقد تم توسيع امكانيات تمويل التسليفات الخاصة بهذا النوع من العمليات. وعلى النقيض من ذلك فانه لم يتخذ أي اجراء خاص بعمليات التحويل بحيث لم يطرأ أي تغيير على نظام العلاقات المالية المغربية مع الخارج.

ولذلك كله، فقد أمكن تحديد عجز ميزان الأداءات في 26 مليون درهم (1). أما مقابل قيمة «تباطات الصرف الصافية لدى الجهاز البنكي، فقد بلغت من جهتها 1.779 مليون درهم " من 1.812 مليون في آخر سنة 1977. وقد كان هذا التطور موازيا للانخفاض الذي عهدته الموجودات من العملات القابلة للتحويل والتي تقلصت بمبلغ 51 مليون، بينما ارتفع الرصيد الدائن لآوفاق الأداء الثنائية بما قدره 18 مليون. وعلى الرغم من كون الموجودات الخارجية الصافية قد نزلت شيئا ما عن مستواها في آخر 1977، فانها كانت تمثل عند نهاية هذه السنة ما يزيد على شهر ونصف من الواردات. أما بالنسبة للاحتياطات الاجمالية، فقد انتقلت في طرف سنة من 2.902 الى 3.267 مليون، فكانت تطي بذلك ما يقرب من ثلاثة أشهر من الواردات.

ميزان الأداءات

لقد اسفرت الاجراءات المتخذة سنة 1978 قصد تنمية حركة الصادرات وخصوصا قصد الحد من تيار الواردات، عن تخفيض هام للعجز التجاري الذي كان قد تفاقم بسرعة خلال السنوات الاخيرة. وعلى النقيض من ذلك، فان تطور باقي العمليات الجارية مع الخارج كان مشابها للتطور الذي لوحظ في السنوات السابقة اذ زادت التحملات الخاصة بالفوائد المتعلقة بالدين الخارجي، وظلت تحملات العمليات الحكومية عامة، واستمر ارتفاع مداخيل القطاع السياحي وتحويلات العمال المغاربة بالخارج. وفي هذه الظروف، فان الرصيد السلبي لميزان الأداءات الجارية نزل في طرف سنة من 8.223 الى 5.619 مليون درهم، فلم يعد يمثل سوى 10,9٪ من الناتج الداخلي المجمل عوضا عن 17,6٪ سنة 1977. ولذا، فقد أمكن تحديد اللجوء الى رؤوس الأموال غير النقدية في 5.593 مليون درهم.

وهكذا، فان الحفاظ على ميزان الأداءات في توازن شبه تام، قد صاحبه تحسن في هيكل الميزان نفسه كما يتجلى ذلك من خلال الجدول التالي :

الارصدة بملايين الدراهم	1974	1975	1976	1977	1978
السلع والخدمات	435—	4 229—	8 405—	10875—	8 737—
أداءات التحويل	1470+	2 016+	2.413+	2652+	3 118+
العمليات الجارية	**1035+**	2 213—	5 992—	8223—	5 619—
رؤوس الاموال غير النقدية	498—	2 145+	5 941+	8206+	5 593+
ميزان الأداءات	**537+**	68—	51—	17—	26—

السلع والخدمات

لم يتجاوز اختلال العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات 8.737 مليون درهم بينما كان قد وصل الى 10.875 مليون سنة 1977، وذلك بفضل ارتفاع جديد في مداخيل السياحة وخصوصا اثر التقلص الملحوظ في عجز المبادلات التجارية. ولولا استمرار العمليات الحكومية في الضغط على الحسابات الخارجية، ولولا تفاقم الرصيد السلبي للركن الخاص «بمداخيل الاستثمارات» لكان هذا التحسن أكثر أهمية.

أما العمليات المتعلقة بالسلع — باعتبار قيمة السلع مسلمة بميناء الشحن — فقد اسفرت عن عجز قدره 4.752 مليون أي ما يقل بنسبة الثلث تقريبا عن العجز الذي سبق تسجيله سنة 1977. وقد نتج هذا التطور عن التحام حركتين ملائمتين. فمن جهة، بلغ حجم الصادرات 6.201 مليون أي بارتفاع يناهز 7 ٪ بدلا من 5 ٪ تقريبا سنة 1977. ذلك انه اذا كانت قيمة صادرات المواد الخام قد انخفضت بعض الشيء، فان مبيعات المنتجات المصنعة وبالاخص مبيعات المواد الغذائية قد زادت بشكل ملموس جدا. ومن جهة أخرى، فان تخفيض برامج التجهيز والحظر الذي فرض على دخول بعض المنتوجات والزام المستوردين بتكوين ايداع مسبق يعادل 25٪ من كلفة السلع المستوردة، كل ذلك سمح بتقليص حجم الواردات بنسبة 14 ٪ اذ بلغت في النهاية 10.953 مليون.

والى جانب ذلك، فقد نزلت مصاريف النقل والتأمين من 1.733 الى 1.494 مليون، في حين ان المداخيل من نفس النوع والتي سبق لها ان ارتفعت بصفة ملحوظة سنة 1977 على اثر تدعيم عدد السفن التجارية، ظلت تساوي 374 مليون. ومن ثم، فقد اسفرت التسديدات المدرجة ضمن هذا الركن عن رصيد سلبي أقل أهمية ومقداره 1.120 مليون بدلا من 1.358 مليون سنة 1977.

وقد انتقل الفائض الذي اسفر عنه باب «الأسفار» من 1.080 الى 1.210 ملايين درهم. فقد زادت المداخيل من العملات الاجنبية في هذا المجال بنسبة 10٪ على اثر التوسع الخفيف الذي شهده عدد الزوار وبسبب الزيادة المحتملة في متوسط نفقة كل سائح. وهكذا، فقد قدرت هذه المداخيل بـ : 1.650 مليون درهم عوضا عن 1.500 مليون، في نفس الوقت الذي بلغت فيه المنح المخصصة للقاطنين الذين سافروا الى الخارج 440 مليون اي بارتفاع لا يتعدى 5 ٪. أما مقابل قيمة حركات العملات الاجنبية التي مرت بالفعل عن طريق الجهاز البنكي، فقد انتقل من 1.098 الى 1.250 مليون بالنسبة للمداخيل ومن 284 الى 307 ملايين فيما يرجع للأداءات.

وقد اسفرت حركات «مداخيل الاستثمارات» عن رصيد سلبي قدره 1.182 مليون بدلا من 712 سنة 1977 وذلك بسبب الزيادة السريعة في التسديدات برسم الفوائد المتعلقة بالدين الخارجي والتي بلغت 1.040 مليون درهم مقابل 664 مليون سنة 1977 و 376 مليون سنة 1976. أما التوظيفات بالخارج، فلم تجلب سوى 107 ملايين، بينما كانت قد جلبت 139 مليون خلال السنة السالفة.

وأخيرا، فان العمليات الحكومية بلغت 3.238 مليون درهم. وفي نفس الوقت، وصلت التحويلات في الاتجاه المعاكس مما تطلبه تسيير الهيآت الدولية والسفارات الأجنبية الموجودة بالمغرب الى 257 مليون. وبالتالي، فان العجز الناتج عن هذا الركن ظل يناهز 3 مليارات من الدراهم.

أداءات التحويل

ما فتيء مجلوب التحويلات دون مقابل يعرف نموا متواصلا منذ عشر سنوات، وقد بلغ هذه السنة 3.118 مليون درهم بدلا من 2.652 مليون سنة 1977. ذلك أن تحويلات عمالنا بالخارج انتقلت من 2.652 الى 3.176 مليون مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 19.8 ٪ أي ما يفوق بكثير معدل النمو المسجل سنتي 1976 و 1977 وكان قد بلغ على التوالي 12 ٪ و 9,7 ٪. وقد ساهم دون شك في هذا التطور القرار الذي اتخذ في شهر يونيو والقاضي باقرار منحة مكافأة لصالح التحويلات من هذا النوع والصادرة عن فرنسا حيث تقطن أغلبية العمال المغاربة بالخارج. وعلى العكس من ذلك، فان حجم التحويلات التي قام بها الاجانب القاطنون الذين غادروا المغرب بصفة نهائية ارتفع بنسبة 14,2 ٪ ليصل في المجموع الى 314 مليون.

وبالمقابل، فان عمليات القطاع العمومي قد تقلصت من سنة لاخرى. فقد وصل مجموع الهبات الممنوحة في اطار التعاون، والنفقات التي تم القيام بها برسم مساهمة المغرب في تسيير الهيآت الدولية الى 230 مليون درهم، بينما كان قد بلغ 277 مليون سنة 1977. كما أن المداخيل المتعلقة بالمساعدات العمومية المجانية انخفضت في بحر سنة من 340 الى 286 مليون. وفي هذه الظروف، فان فائض هذا النوع من العمليات تقلص بشكل خفيف.

وفي النهاية، فقد مكن فائض أداءات التحويل من تمويل 35,7 ٪ من عجز السلع والخدمات في نظير 24,4 ٪ سنة 1977. وقد أمكن تغطية الباقي، أي 3.670 في مجموعه تقريبا، بواسطة المداخيل الصافية لرؤوس الأموال غير النقدية.

رؤوس الأموال غير النقدية

لم يتجاوز المجلوب الصافي لرؤوس الأموال غير النقدية الذي تطلبه توازن ميزان الأداءات 5.593 مليون درهم سنة 1978، بينما كان قد بلغ 8.206 ملايين سنة 1977. ويعزى هذا التطور الى التقلص الذي عرفته التسليفات الخارجية سواء منها العمومية أم الخصوصية، كما يعزى بدرجة أقل الى توسع التسديدات برسم مال الدين.

وهكذا، فان حركات رؤوس الأموال الحرة التي كانت قد عرفت فائضا قدره 537 مليون سنة 1977 قد اسفرت هذه السنة عن عجز يقدر بـ : 111 مليون ويرجع في الجزء الأكبر منه الى التقلص الشديد الذي طرأ على القروض التجارية المحصل عليها والتي نزل حجمها من 1.170 الى 686 مليون. والى جانب ذلك، فقد تقلص قدر المجلوب الصافي لبلادنا برسم القروض والاستثمارات الحرة وذلك بسبب نمو التسديدات بنسق أسرع

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 6.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

من زيادة المداخيل التي بلغت 523 مليون درهم منها 437 مليون بتفويت للعملات الاجنبية و 49 مليون بادماج للاحتياطات و 17 مليون باستعمال موجودات «حسابات الرسمال».

وفي نفس الوقت نزل حجم الدخول الصافية لرؤوس الأموال العمومية غير النقدية من 7.652 الى 5.703 ملايين درهم. وبذلك، فان مجموع الموارد المحصل عليها بهذا الرسم لم يتجاوز ما مقابل قيمته 6.764 مليون، بينما كان قد بلغ 8.213 مليون سنة 1977. ذلك أنه في الوقت الذي انخفضت فيه القروض التجارية من 926 الى 673 مليون، فان الالتجاء الى التسليفات بالعملات الاجنبية والممنوحة من طرف الهيآت الدولية أو المقدمة في اطار التعاون الثنائي أو المحصل عليها بالسوق الدولية للرساميل، كانت محدودة في 6.051 مليون بدلا من 7.249 سنة 1977. الا أن هذا التطور يعزى بأكمله لتقلص الأموال الموجهة للخزينة العمومية، اذ ان المؤسسات العمومية أو شبه العمومية وكثيرا من المؤسسات المالية المتخصصة التجأت على العكس من ذلك بشكل أوسع الى التسليفات الخارجية من أجل تمويل مشاريع انمائية خاصة. اما في الجانب الآخر، فاذا كانت التسديدات المتعلقة بالقروض التجارية قد نزلت من 251 الى 201 مليون، فان الاقتطاعات الخاصة بالقروض، بالعملات الأجنبية وبالدراهم، انتقلت من 302 الى 824 مليون اثر حلول تاريخ استحقاق الحصص الاولى للاقتراضات التي تم الحصول عليها سنة 1975 وذلك بعد انتهاء فترة عدم الاقتطاع. وبذلك، فان التحمل الاجمالي للدين الخارجي للمغرب الذي يشمل بالاضافة الى التسديدات المذكورة، الفوائد الواردة ضمن النفقات في ركن «مداخيل الاستثمارات» بما قدره 1.040 مليون قد وصل الى 2.065 مليون درهم مقابل 1.217 مليون سنة 1977 و 711 مليون سنة 1976. وقد مثل هذا التحمل عند هذا المستوى 22.9 ٪ من المداخيل الخاصة بالسلع والخدمات غير العوامل، كما مثل 16.7 ٪ من الموارد المتعلقة بالسلع والخدمات العوامل عوضا عن 14.5 ٪ و 10.0 ٪ على التوالي سنة 1977.

تنظيم العلاقات التجارية والمالية مع الخارج

بينما لم تشهد علاقات المغرب مع الخارج أي تغيير خلال السنوات السابقة، فقد اتخذت اجراءات هامة سنة 1978 قصد التخفيف من عجز العمليات الجارية. واذا كان الكثير من هذه الاجراءات يهدف الى تدعيم نمو المداخيل من العملات الاجنبية، فان اهمها كان يرمي الى تقليص مبلغ نفقات الاستيراد.

فالى جانب الرفع من معدل الضريبة الخاصة على الاستيراد من 8 الى 12 ٪ ابتداء من فاتح يناير 1978 والزيادة الهامة التي طرأت في شهر مايو على الحقوق الجمركية الخاصة ببعض السلع، فان البرنامج العام للاستيراد الذي سبقت مراجعته مرة أولى في يناير قد شهد تغييرا عميقا في شهر يونيو. وهكذا فقد تم تحويل عدد من المواد من لائحة «أ» الى لائحة «ب» – أي أن هذه المواد التي كانت تستورد بشكل حر فيما قبل، أصبحت خاضعة الى الحصول على رخصة – كما أن عدد المواد المحظور استيرادها والمسجلة بلائحة «ج» تضاعف ثلاث مرات. وعلى اثر ذلك، فقد نزلت حصة المواد الواردة في لائحة «أ» ضمن مجموع المشتريات من 55 ٪ تقريبا الى 45 ٪. ومن جهة أخرى، فقد تم، في شهر يونيو كذلك اقرار نظام الايداع المسبق بنسبة قدرها 25 ٪ من القيمة الاجمالية للاستيراد المزمع تحقيقه وتوضع بحساب مجمد ودون مكافأة لمدة أدناها ستة أشهر وتحول لحساب الخزينة لدى بنك المغرب. الا ان هذا الالزام لم يشمل التموينات من المواد الأساسية والمشتريات التي تدخل ضمن اطار الانظمة الاقتصادية الجمركية وكذا المشتريات التي تقوم بها الجمعيات التعاونية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهكذا، فانه يبدو جليا ان عددا من الاجراءات ذات الأهمية قد تم اتخاذها سنة 1978 قصد تخفيض حجم دخول السلع. وبالمقابل، فان النظام الخاص بأداءات التحويل لم يشهد أي تغيير، بل على العكس من ذلك فقد تم تخفيف الاجراءات الادارية من جديد خصوصا فيما يتعلق بمنح العملات الاجنبية لأسفار الاعمال وفيما يخص تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.

وبالاضافة الى الاجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية من أجل تشجيع القروض الخاصة بالصادرات، فقد تقرر في بداية شهر يونيو، ومن أجل زيادة نمو الموارد من العملات الاجنبية، منح مكافأة اضافية الى التحويلات البنكية أو البريدية التي يقوم بها العمال المغاربة القاطنون بفرنسا. وقد أضيفت هذه المكافأة الى تلك التي سبق اقرارها في يوليوز 1973 ونسبتها 5 ٪ لفائدة كل العمال المغاربة المقيمين بالخارج. وبذلك أصبح سعر الصرف بالنسبة للعاملين بفرنسا درهم واحد مقابل فرنك فرنسي. ومن ناحية أخرى، فان السلطات كانت في مختتم السنة على وشك الانتهاء من وضع قانون خاص بنظام تغطية الصرف لاجل.

أما فيما يتعلق بنظام تسعير العملات الأجنبية القائم على أساس تغييرات قيمة عملات أهم العملاء التجاريين للمغرب، فقد سمح بالتخفيف من حدة التغييرات غير المنتظمة التي لوحظت داخل أسواق الصرف عند تقييم هذه التغييرات بالدرهم. وهكذا، فان الفرنك الفرنسي عرف بعض الانخفاض في بداية السنة ثم انتعش بشكل قوى فيما بعد ليستقر في 0.92 و 0.94 درهم أي في مستوى معادل لما سجل سنة 1977. وفي الوقت ذاته، فقد سجلت العملات الاخرى زيادة تقدر بـ : 10 ٪ بالنسبة للفرنك السويسري و 4 ٪ فيما يرجع للبسيطة والمارك الالماني. وعلى النقيض من ذلك، فقد انخفض الدولار بشكل بالغ خلال العشرة أشهر الاولى من السنة اذ نزل من 4.39 درهم الى 3.70، ليستقر في النهاية في 3.88 أي بانخفاض معدله 10 ٪ بالقياس لسعره في بداية الفترة. وتجدر الاشارة في الاخير الى ان بنك المغرب أصبح يسعر يوميا ابتداء من 2 نونبر 1978 كلا من الريال السعودي والدينار الكويتي ودرهم الامارات العربية المتحدة وابتداء من فاتح يناير 1979 الين الياباني (1).

لقد اسفرت الاجراءات المتخذة سنة 1978 عن تقلص ملحوظ لعجز ميزان الأداءات الجارية بحيث أصبح اللجوء الى التمويل الخارجي أقل أهمية بكثير بالقياس للسنوات الاخيرة. وبالرغم من هذه النتائج الملائمة، فان القيام باصلاح واسع لا زال ضروريا، اذ من المتعين الوصول خلال السنوات القادمة الى تسديد الدين الخارجي وتحقيق فوائض كافية لتدعيم مستوى احتياطاتنا من الصرف. ولهذا، ينبغي محاولة البحث عن الموارد الخارجية بأحسن شروط ممكنة، وكذا الاستمرار في تشجيع الانشطة العاملة من أجل التصدير، كما ينبغي على الاخص نهج سياسة انتقائية فيما يتعلق بالاستيراد.

المالية العمومية

تميزت سنة 1978 وهي السنة الاولى لتطبيق المخطط الثلاثي الجديد بالعزم على اقرار سياسة لاصلاح الوضعية المالية للدولة سواء على مستوى اعداد القانون المالي أم على صعيد تنفيذه. ذلك ان الزيادة السريعة في نفقات الاستثمار خلال الثلاث سنوات الاخيرة من المخطط الخماسي 1973–1977 أفضت الى تفاقم في عجز الميزانية، مما استدعى اللجوء بشكل قوى الى رؤوس الاموال الاجنبية لتغطية هذا العجز. ولذلك، فقد بدا من الضروري اتخاذ اجراءات تقشفية انتقائية ترمي الى تخفيف نسق نمو التحملات العادية، كما ظهر من اللازم ايضا اقرار ضرائب جديدة أو استصلاح الموجود منها. وبالاخص، فقد بدا من الواجب تقليص أهمية نفقات التجهيز. وهكذا، فقد أمكن تخفيض عجز الميزانية في ظرف سنة من 8.702 الى 5.550 مليون درهم.

الا ان مكشوف الصندوق لم ينخفض سوى بدرجة أقل بسبب أداءات ما تخلف من تسديدات الدولة. اذ بلغ هذا المكشوف 6.815 مليون درهم بدلا من 7.588 مليون سنة 1977. وفي عداد المصاريف، فان حجم التسليفات الخارجية لم يتجاوز 3.909 ملايين درهم مقابل 5.300 مليون سنة 1977. غير أنه تعين على الخزينة اللجوء بشكل أوسع الى وسائل التمويل الداخلية ذات الصبغة النقدية.

قانون المالية

تركز اعداد قانون المالية لسنة 1978 حول ثلاث محاور. فمن جهة تقرر توسيع الموارد العادية بشكل ملموس باقرار ضرائب جديدة ومراجعة عدد من الضرائب الموجودة خصوصا قصد تحقيق أكبر عدالة بالنسبة للتحملات الضريبية فيما بين المؤدين لها، وكذلك من أجل الحد من المضاربة العقارية. ومن جهة ثانية، فقد تم البحث اثناء اعداد الميزانية عن تخفيض نسق نمو نفقات التسيير دون الاضرار بالقطاعات ذات الاسبقية أو اعادة النظر في مبدإ التسيير العادي للادارة. وأخيرا، فقد تم على الاخص تخفيض برامج التجهيز الى مستوى يعتبر أكثر تمشيا مع امكانيات التمويل، وكافيا لتحقيق معدل نمو هام للنشاط الاقتصادي.

وهكذا تقلصت نفقات الاستثمار الواردة في الميزانية العامة بمبلغ 3.610 مليون درهم، فلم تعد تمثل سوى 32.9 ٪ عوضا عن 45 ٪ سنة 1977 من حجم التحملات العمومية الاجمالية. وبالتالي، فقد وصلت في المجموع الى 24.063 مليون بينما كانت قد بلغت 26.104 مليون سنة 1977 مسجلة بذلك انخفاضا سنويا نسبته 4.4 ٪.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 12.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي نفس الوقت، فقد قدرت الموارد المرتقبة بـ 24.124 مليون أي بزيادة تناهز 12 ٪ وذلك اثر توسع نسبته 24,5 ٪ في تقديرات المداخيل العادية. وبالمقابل، فقد انخفض مبلغ الاقتراضات الخارجية المرخص بها في ظرف سنة من 6.700 الى 5.500 مليون.

ومن تم، فقد نزل مكشوف قانون المالية من 4.525 الى 839 مليون درهم كما يتجلى ذلك من خلال الجدول التالي :

بملايين الدراهم	1977			1978		
	التحملات	الموارد	الارصدة	التحملات	الموارد	الارصدة
الميزانية العامة	21 680	*17 405	*4 275–	19 477	*19 078	399–
– نفقات التسيير	8 886			9 469		
– نفقات الاستثمار	11 744			8 128		
– نفقات الدين العمومي	1 050			1 880		
الميزانيات الملحقة	1 059	1 059	—	979	979	—
الحسابات الخاصة	3 365	3 115	250 –	4 507	4 067	440–
قانون المالية	26 104	21 579	4 525 –	24 963	24 124	839–

(*) منها 10.290 مليون درهم بالنسبة لسنة 1977 و 12.808 ملايين فيما يرجع لسنة 1978، تمثل الموارد العادية و 6.700 مليون درهم و 5.500 مليون على التوالي تمثل الاقتراضات الخارجية المرخص بها. ويتمثل الباقي في المداخيل الاستثنائية والاقتراضات الداخلية لاجل طويل.

نفقات الميزانية العامة

بلغت التحملات المرتقبة للميزانية العامة 19.477 مليون درهم مسفرة بذلك عن انخفاض سنوي نسبته 10,2 ٪ على عكس النمو الذي لوحظ خلال الاربع سنوات الماضية.

وقد وصلت نفقات التسيير في المجموع الى 9.469 مليون درهم بدلا من 8.886 مليون سابقا أي بارتفاع نسبته 6,5 ٪ فقط في نظير 8,2 ٪ سنة 1977. وانتقلت تكاليف الموظفين من 4.803 الى 5.955 مليون فسجلت بذلك سبقا سنويا بنسبة 24 ٪ عوضا عن 26 ٪ سنة من قبل، وذلك اثر الزيادات في الاجور التي تقررت سنة 1977 وبسبب الترقيات العادية وخصوصا بسبب الوظائف التي تم احداثها بالادارات المكلفة بالتربية الوطنية والأمن والصحة العمومية. أما نفقات المعدات التي لم تعرف أي زيادة في اطار قانون المالية السابق، فقد ارتفعت بالمقابل بنسبة 17,8 ٪ خصوصا قصد تلبية حاجيات الجماعات المحلية وقوات الأمن. وفيما يتعلق بالمخصصات للتحملات المشتركة، فقد نزلت من جهتها من 1.109 الى 901 مليون وذلك بالنظر خصوصا لما كان مرتقبا من هبوط في اسعار بعض المواد الغذائية المستوردة و بالنظر لما طرأ من رفع في الاسعار الداخلية لبعض المواد التي تحظى بمساعدة الدولة وأخيرا، فقد تم تخصيص 470 مليون فقط لمواجهة النفقات الطارئة مقابل 1.155 مليون سنة 1977.

وانتقل الغلاف المخصص لخدمة الدين العمومي من 1.050 الى 1.880 مليون. ويرتبط هذا التوسع الهام البالغ 79 ٪ في الجزء الاكبر منه بحلول تاريخ الاستحقاق بالنسبة للتسديدات الاولى لرأس المال المتعلقة بالاقتراضات المحصل عليها داخل السوق المالية الدولية سنتي 1975 و 1976، وذلك بعد انقضاء فترة عدم الانذار.

ولكي يتسنى لبرامج التجهيز ان تواكب بشكل أفضل كلا من الطاقة التمويلية للبلاد وكذا الامكانيات الحقيقية للتنفيذ، فقد تم تخفيض قروض الاستثمار المفتوحة من 11.744 الى 8.128 مليون أي بتقلص نسبته 30,8 ٪. وقد تم تخصيص 5.776 مليون من هذا المبلغ الى المرافق الاقتصادية وبصفة رئيسية قصد اتمام العمليات الجاري انجازها في نهاية 1977. وقد خصص الجزء الاكبر من هذا المبلغ أي 3.193 مليون لوزارة المالية التي كان من المتعين عليها القيام بمساهمات جديدة في شركات مختلفة وان تغطي تكاليف بعض اشغال البنية الاساسية. أما المنح المخصصة للقطاع الاجتماعي والقروض المفتوحة للمرافق الادارية وبالاخص للدفاع الوطني، فقد نزلت من جهتها على التوالي من 839 الى 630 مليون ومن 2.286 الى 1.722 مليون، مسجلة بذلك انخفاضا سنويا بما يعادل الربع تقريبا.

مداخيل الميزانية العامة

الى جانب المجهودات التي تم بذلها من اجل تقليص نفقات التجهيز، عمدت السلطات العمومية – مع حرصها على الحد من اللجوء الى رؤوس الاموال الخارجية – الى رفع حجم الموارد المرتقبة للميزانية العامة من 17.405 الى 19.078 مليون أي بزيادة نسبتها 9,6 ٪ وهي نسبة تفوق التوسع المسجل سنة 1977 بنقطتين.

وهكذا نزل حجم الاقتراضات المرتقبة في ظرف سنة من 7.115 الى 6.270 مليون بفضل تقلص حجم التسليفات الخارجية المرخص بها، والتي تحدد مقابل قيمتها في 5.500 مليون بدلا من 6.700 مليون سنة 1977، فلم يعد يمثل سوى 28,8 ٪ من مجموع مداخيل الميزانية العامة في نظير 38,5 ٪ سنة 1977.

وبالمقابل، فقد تم تقدير المداخيل العادية بمبلغ 12.808 ملايين درهم أي بارتفاع نسبته 24,5 ٪ بالقياس لتقديرات قانون المالية السابق التي لم تكن قد زادت سوى بمعدل 8 ٪ فقط. ذلك انه اذا كان من المرتقب ان تعرف مدفوعات المكتب الشريف للفوسفاط انخفاضا جديدا، فانه كان من المنتظر ان تشهد المداخيل الجبائية الاخرى بالمقابل نموا قويا خصوصا اثر اتساع قاعدة الاقتطاعات وتقوية محاربة الاختلاس بالتدليس بحيث بلغت هذه الجبايات 10.575 مليون مقابل 7.776 مليون. وترجع هذه الزيادة البالغة 2.799 مليون أو 36 ٪ في حدود ثلاثة ارباعها الى ارتفاع المرتقب في المساهمات غير المباشرة نتيجة لانتقال معدل الضريبة الخاصة على الاستيراد من 8 الى 12 ٪ ولمضاعفة حقوق التنبر المطبقة في ميدان السير، ونتيجة كذلك للضريبة الجديدة المؤداة عند تسجيل السيارات لاول مرة.

ومن جهة اخرى فقد كانت الضرائب المباشرة موضوع تغييرات ملحوظة. غير ان هذه التغييرات لم تؤد فورا الى زيادة حادة جدا في حجم التحصيلات. فقد تم أولا تعديل ثلاث مجموعات من الضرائب الموجودة، ذلك ان مردود الأسهم والحصص في رأس المال التي يملكها الاشخاص الطبيعيون أصبحت منذ الآن خاضعة لاقتطاع عند المورد قصد تلافي كل اختلاس بالتدليس. ومن اجل اخضاع المداخيل الاكثر ارتفاعا لجزء آخر من التحملات الجبائية، فقد تم تصحيح درجة تصاعد المساهمة التكميلية. وبالنسبة لضريبة المباني التي كان يؤديها كل الملاكين بمعدل موحد، فقد تم وضع حد أدنى للالزام بأداء الضريبة، كما وضع لها معدل تصاعدي يؤدى على كل المباني التي يملكها شخص واحد. وقد تم ثانيا، اقرار ضريبتين بهدف الحد من المضاربة العقارية. ففوائض القيمة المحققة بمناسبة بيع العقارات والتي كانت تضاف فيما قبل الى المداخيل الخاضعة للمساهمة التكميلية أصبحت الآن خاضعة مباشرة لضريبة يختلف معدلها حسب مدة امتلاك العقار. ومن جهة اخرى، تم احداث ضريبة على الاراضي الحضرية. وتتكون هذه الضريبة نفسها من رسم موحد يؤدى في حالة دخول القطع الارضية ضمن المحيط الحضري ومن رسم سنوي يؤدى على القطع الارضية غير المبنية.

تنفيذ قانون المالية

لقد تم تنفيذ الميزانية العمومية والميزانيات الملحقة وفقا للتوجيهات التي وضعها قانون المالية بحيث اسفرت هذه الميزانيات عن عجز اجمالي أقل أهمية بكثير من العجز الذي سبق تسجيله سنة 1977. ذلك انه بالرغم من تقلص الفائض العادي فان العجز المذكور نزل من 8.702 الى 5.559 مليون، فلم يعد يمثل سوى 10,7 ٪ من الناتج الداخلي المجمل مقابل 18.6 ٪ سنة 1977. وقد نتج هذا التطور عن تقلص النفقات أكثر مما نتج عن زيادة المداخيل. فقد بلغت هذه الاخيرة 11.728 مليون درهم، فارتفعت بذلك بنسبة 8,8 ٪ أي بنسق أقل سرعة مما كان مرتقبا. كما ان نفقات التسيير بلغت 8.832 مليون وبذلك شهد نموها بعض البطء. في حين عرفت نفقات التجهيز المتعلقة بسنة 1978 انخفاضا بينما اذ نزلت من 10.306 الى 6.520 مليون (1).

وعلى العكس من ذلك، فان الحسابات الخاصة التي سبق لها ان اسفرت سنة 1977 عن فائض في المداخيل قدر بـ 665 مليون. شهدت هذه السنة فائضا في التحملات بلغ 749 مليون. كما ان الاموال المخصصة للنفقات التي تم الامر بصرفها والتي سبق لها ان ساهمت سنة 1977 في تخفيف عجز الصندوق في حدود 551 مليون، فقد عملت على التقيض من ذلك هذه السنة على اثقال هذا العجز بمبلغ 474 مليون وذلك اثر توسع أداءات التسوية المتعلقة بالاستثمارات التي انجزت خلال السنوات السالفة.

وبالتالي، فان حاجيات الدوله من الاموال المتاحة التي كانت قد ناهزت 7.600 مليون سنتي 1976 و 1977 قد وصلت في المجمل الى 6.815 مليون درهم، وهو مبلغ لا زال هاما بالرغم من كونه أقل من المبلغ السابق.

ومن أجل تغطية عجز الصندوق، فان الخزينة التي خفضت عمدا من لجوئها الى رؤوس الاموال الاجنبية، قصد تخفيض نسق نمو الدين الخارجي، حصلت على تسليفات داخلية ذات صبغة نقدية بحجم أكثر اتساعا مما سبق. أما التسهيلات الجديدة الممنوحة من طرف بنك المغرب والتي ظل حدها الاقصى دون تغيير تقريبا، فقد بلغت قدرا أقل أهمية من سنة 1977. كما حصلت الخزينة من جهة اخرى خصوصا على موارد اضافية من طرف المحاسبين العموميين وبالاخص من لدن الجهاز البنكي الذي سمحت له امكانياته بتوسيع محفظته من السندات العمومية بشكل ملموس. والى جانب ذلك، فقد استفادت الخزينة من تحويلات أموال الودائع من أجل الاستيراد. وفي هذه الظروف، فقد مولت الموارد الخارجية 52,7٪ من عجز الصندوق وما أضيف اليه من رصيد سلبي لركن «عمليات للحفظ وللتسوية» بدلا من 66,5 ٪ سنة 1977.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية رقم 37، 38 و 39.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ويوضح الجدول التالي حركة تطور عمليات الخزينة خلال السنتين السالفتين.

بملايين الدراهم	1977	1978
المداخيل العادية	10 784	11 728
النفقات العادية	9 400	10 889
الرصيد العادي	+ 1 384	839 +
اموال المساعدة للميزانيات الملحقة	+ 330	122 +
نفقات التجهيز	10 306	6 520
عجز الميزانية	– 8 702	5 559 –
رصيد الميزانيات الملحقة	– 102	33 –
رصيد الحسابات الخاصة	+ 665	749 –
اموال مخصصة لنفقات تم الامر بصرفها	+ 551	474 –
عجز الصندوق	– 7 588	6 815 –
التمويل	+ 7 588	6 815 +
التسليفات الخارجية	+ 5 369	3 909 +
الاقتراضات الداخلية	+ 860	1 600 +
(منها السندات المكتتب بها من طرف البنوك)	(+ 470)	(1 389 +)
الودائع لدى الخزينة ولدى مركز الشيكات البريدية	+ 422	902 +
(منها الودائع من أجل الاستيراد)	–	(713 +)
(ودائع أخرى ذات صبغة نقدية)	(+ 353)	(366 +)
تسبيقات بنك المغرب	+ 1 418	1 007 +
عمليات للحفظ او للتسوية	– 481	603 –

المداخيل

ان المداخيل العادية للخزينة التي سبق لها ان ارتفعت بما يقرب من 30 ٪ سنة 1977، وصلت سنة 1978 الى 11.728 مليون في نظير 10.784 مليون فيما قبل، فلم تزد سوى بنسبة 8,8 ٪ فقط. ذلك انه اذا كانت المداخيل المختلفة للدولة قد زادت بشكل ملحوظ فان نسق نمو المداخيل الجبائية عرف على النقيض من ذلك انخفاضا ملموسا. كما نزلت المدفوعات المباشرة للمكتب الشريف للفوسفاط من 917 الى 800 مليون، فلم تعد تمثل سوى 6,8 ٪ من مجموع الموارد العادية.

وهكذا، بلغت التحصيلات الجبائية، باستثناء مدفوعات المكتب الشريف للفوسفاط 10.233 مليون عوضا عن 9.375 مليون مسجلة بذلك توسعا سنويا قدره 858 مليون أو 9,2 ٪ أي ما يقل بكثير عن الزيادة المسجلة في نهاية 1977 والبالغة 2.656 أو 39,5 ٪ والتي كانت قد نتجت بالاخص عن المجهود الذي بذل من أجل تحصيل ما كان قد تخلف من ضرائب مباشرة. ويعزى هذا التطور ايضا الى انخفاض نسق توسع العمليات. وفي هذه الظروف، فان الضغط الجبائي سواء كان محسوبا بالقياس للناتج الداخلي المجمل أم بالقياس لمجموع الموارد المتاحة لم يشهد أي تغيير يذكر من سنة لاخرى. فقد ظل يناهز نسبة 20 ٪ في الحالة الاولى ويقارب 17 ٪ في الحالة الثانية. أما فيما يتعلق بالتكوين الهيكلي للجباية، فان حصة الضرائب المباشرة التي لا زالت ضعيفة، قد عرفت على العكس من ذلك توسعا طفيفا اذ انتقلت من 24٪ الى 25,1٪.

فقد بلغت المداخيل المتأتية من الضرائب المباشرة 2.568 مليون درهم بدلا من 2.251 مليون فيما سبق أي بزيادة نسبتها 14,1٪، بينما كانت قد ارتفعت بمعدل 30٪ سنة 1976 و 44 ٪ سنة 1977. ومع ذلك، فان نسق نموها كان أسرع من زيادة المساهمات غير المباشرة. ذلك ان هذه الاخيرة انتقلت من 7.124 الى 7.665 مليون، فلم تسجل سوى توسع قدره 541 مليون أو 7,6 ٪ فقط، أي ما يقل بكثير عن الارتفاع المسجل سنة 1977 وهو 1.968 مليون أو 38,2 ٪. ويرجع هذا البطء في نسق نمو التحصيلات بالدرجة الاولى الى الضعف النسبي الذي اتسمت به زيادة المداخيل برسم الحقوق الجمركية. ذلك ان هذه الاخيرة بلغت 2.568 مليون فزادت بنسبة 6,9 ٪ بالرغم من تقلص حجم دخول السلع مما يرجع الفضل فيه على الخصوص الى الرفع الذي طرأ على معدل الضريبة الخاصة على الاستيراد والذي انتقل من 8 الى 12 ٪. وقد كانت الحقوق الجمركية قد شهدت ارتفاعا نسبته 45,8 ٪ خلال سنة 1977. كما يرجع البطء المذكور الى نمو الضرائب غير المباشرة المحضة بنسق أقل اذ بلغت 4.265 مليون مسجلة بذلك توسعا بنسبة 9,4 ٪ مقابل 29,3 ٪ سنة 1977. واخيرا فان المبالغ المحصلة برسم التسجيل والتنبر التي كانت قد انتقلت من 492 الى 821 مليون سنة 1977، اثر ارتفاع حقوق التنبر والزيادة في الضريبة الخاصة على السيارات، ظلت قارة عند هذا المستوى ولم تتجاوز المبلغ المذكور.

النفقات

لقد سمح تقلص الاستثمارات العمومية الذي تبلور في انخفاض قدره 3.786 مليون درهم أو ما نسبته 36,7٪ في نفقات استثمار السنة المالية، سمح بانزال النحملات الاجمالية للخزينة من 19.706 الى 17.409 ملايين أي بانخفاض نسبته 11,7 ٪. ويعتبر هذا التغيير في الاتجاه كحد لحركة التطور نحو الارتفاع التي سجلت خلال السنوات الاخيرة. وفيما يتعلق بالنفقات العادية، فقد استمرت في الارتفاع بنفس المعدل، اذ جاءت الزيادة في تحملات الدين العمومي لتعوض الانخفاض الجديد الذي طرأ على المساعدات التي تمنحها الدولة من أجل مواجهة ارتفاع اسعار مواد الاستهلاك الاساسية ولتعوض اثر الاجراءات التي اتخذت قصد تخفيف نسق نمو القروض المتعلقة بتسيير الادارة.

ذلك أن مجموع التحملات العادية وصل الى 10.889 مليون في نظير 9.400 مليون سنة 1977 أي بزيادة نسبتها 15,8 ٪ بدلا من 15,3 ٪ سنة 1977. ويرجع هذا التطور في جزء منه الى نفقات التسيير التي انتقلت من 7.697 الى 8.832 مليون بحيث ظل معدل نموها محدودا في 14,7 ٪ مقابل 21,2 ٪ سنة 1976 و 18,8 ٪ سنة 1977 وذلك بفضل تدابير التقشف التي تم اتخاذها اثناء اعداد قانون المالية. كما يرجع ايضا الى زيادة الاداءات المتعلقة بخدمة الدين العمومي والتي مرت في ظرف سنة من 1.004 الى 1.668 مليون، فمثلت 14,2 ٪ من المداخيل العادية للدولة عوضا عن 9,3 ٪ سنة 1977 و 8,8 ٪ سنة 1976. ومن تم، فان النفقات الخاصة بالاقتراضات الداخلية انتقلت من 373 الى 486 مليون، في حين ان التحملات المرتبطة بالتسليفات الخارجية تضاعفت لتصل الى 1.188 مليون بسبب زيادة حجم الفوائد المدفوعة، بل أكثر من ذلك بسبب ارتفاع مبلغ تسديدات الرسمال. ذلك ان هذه الاخيرة بعد ان كانت محدودة سنة 1977 اذ لم تتجاوز 174 مليون وصلت الى 556 مليون اثر حلول تاريخ الاستحقاق بالنسبة للتسديدات الاولى المتعلقة بالتسليفات التي سبق الحصول عليها بالسوق الدولية للرساميل سنة 1975 بعد انقضاء فترة عدم الاندثار. وبالمقابل، فان الرفع من بعض الاسعار الداخلية وخصوصا منها المواد النفطية وكذا الانخفاض المستمر في الاسعار الدولية للسكر، كل ذلك سمح بتخفيض جديد في المساعدات التي تمنحها الدولة لصندوق الموازنة، حيث لم تتجاوز 389 مليون في نظير 699 مليون سنة 1977 و 940 مليون سنة 1976.

أما نفقات الاستثمار التي سبق ان بلغت 4.454 مليون درهم سنة 1975 وانتقلت الى 8.121 مليون سنة 1976 ثم الى 10.306 ملايين سنة 1977 أي الى ما يفوق حجم التحملات العادية، فقد ادرجت ضمن قانون المالية لسنة 1978 بمبلغ 6.520 مليون فقط وذلك تمشيا مع امكانيات التمويل الداخلية والخارجية للبلاد. وهكذا، فقد ركزت الخزينة مجهودها التجهيزي على اتمام او متابعة المشاريع التي تم البدء في انجازها خلال المخطط الخماسي 1973–1977. كما ركزت اهتمامها على تصفية النفقات التي بقيت معلقة عند مختتم السنة المالية السالفة. ومن تم، فان الاموال المخصصة بهذا الرسم، والتي كانت قد اسفرت عن فائض في المداخيل قدره 551 مليون سنة 1977، قد اسفرت سنة 1978 عن تحمل مقداره 474 مليون. وهكذا، فان الاداءات الفعلية بلغت 6.994 مليون بدلا من 9.755 مليون أي بانخفاض سنوي قدره 2.761 مليون. غير انه بالنظر لكون الفائض العادي قد تقلص من 1.384 الى 839 مليون ولكون تطور الحسابات الخاصة كان غير ملائم، فان عجز صندوق الدولة تحدد في 6.815 مليون، بحيث لم ينخفض سوى بمبلغ 773 مليون.

تمويل عجز الصندوق

لقد أمكن تحقيق توازن الاموال المتاحة لدى الخزينة بواسطة لجوء اوسع الى التسليفات الداخلية التي زادت بما قدره 3.509 ملايين عوضا عن 2.700 مليون سنة 1977. ذلك ان الموارد الاضافية ذات الصبغة النقدية التي حصلت عليها الدولة قد ارتفعت بمبلغ 3.475 مليون مقابل 2.241 مليون سنة 1977 اثر التوسع الهام الذي عرفته محفظة السندات العمومية التي تملكها البنوك وكذا بسبب اقرار نظام الايداع المسبق من اجل الاستيراد. وبذلك انتقلت حصة هذه الاموال في تمويل عجز الصندوق وما أضيف اليه من رصيد سلبي لركن «عمليات للحفظ او للتسوية» من 27,8 ٪ الى 46,8 ٪. وبالمقابل، فان حصة رؤوس الاموال الاجنبية لم تتجاوز 52,7 ٪ بينما كانت قد وصلت الى 66,5٪ سنة 1977. وقد كان الهدف من تخفيض الاقتراضات الخارجية هو الحد من ارتفاع تحملات الدين الخارجي.

التسليفات الخارجية

بلغت التسليفات الخارجية التي تلقتها الخزينة ما مقابل قيمته 3.909 ملايين درهم فقط في نظير 5.369 مليون سنة 1977. وقد تم الحصول على الجزء الاكبر من هذه الاقتراضات في اطار التعاون الثنائي. كما انه تم القيام بعدد من السحوبات على القروض التي تم التعاقد عليها سنة 1977 او 1978 داخل السوق الدولية للرساميل. واخيرا، استمرت الهيآت الدولية في تقديم مساعدتها المالية للمغرب.

الاقتراضات الداخلية

وعلى العكس من ذلك، فان مجموع اصدارات الاقتراض الداخلي وصل الى 1.600 مليون درهم بدلا من 860 مليون سنة 1977. وترتبط هذه الزيادة الهامة بالتضخم السريع

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الذي شهده حجم السندات العمومية التي يحتفظ بها الجهاز البنكي والذي ارتفع بمبلغ 1.389 مليون، حيث ان مؤسسة هامة تمكنت خلال الثلث الاخير من السنة من تسوية وضعيتها بازاء نظام المحفظة الدنيا للسندات العمومية. كما ان جل البنوك قامت بتوظيف فائض موجوداتها في سندات الخزينة.

الودائع لدى الخزينة ولدى مركز الشيكات البريدية

زادت الودائع لدى المحاسبين العموميين بما قدره 902 ملايين درهم عوضا عن 422 مليون سنة 1977. فقد عرفت موجودات المؤسسات والخواص لدى الخزينة ولدى مركز الشيكات البريدية ارتفاعا قدره 366 مليون. كما بلغت الاموال التي احتفظت بها الخزينة برسم الايداع المسبق من اجل الاستيراد، والذي تم اقراره في يونيو، حوالي 700 مليون في نهاية السنة.

الالتجاءات الى معهد الاصدار

وصلت ديون بنك المغرب على الخزينة في المجموع عند نهاية 1978 الى 6.152 مليون درهم فعرفت بذلك توسعا قدره 1.007 ملايين اى اقل من الزيادة المسجلة سنة 1977 ومبلغها 1.418 مليون.

فالتسبيقات الاتفاقية الممنوحة للدولة ظلت قارة في 4.000 مليون درهم ولم تشهد اى تغيير سنة 1978. وقد كان الشان كذلك بالنسبة لتعبئة سندين للخزينة بمبلغ اجمالي قدره 139 مليون درهم يمثلان مقابل تعهد بنك المغرب سنة 1959 بالنقود المعدنية والبسيطة المتداولة. اما تسهيل الصندوق الممنوح للخزينة في حدود 10 ٪ من المداخيل العادية للسنة السابقة، فقد تمت تعبئته في كليته اى بمبلغ 1.288 مليون درهم، بزيادة قدرها 317 مليون. وفيما يتعلق بالتسليفات غير المباشرة والمتمثلة على الخصوص في تعبئة الكمبيالات الجمركية والسندات الالزامية المختلفة، فقد وصلت الى 650 مليون درهم، في حين انها لم تكن قد استعملت سنة 1977. واخيرا، سجل الحساب البريدي لبنك المغرب ارتفاعا قدره 40 مليون درهم.

وبالتالي، فان القروض الجديدة لمعهد الاصدار غطت ما نسبته 13.6 ٪ من عجز صندوق الدولة عوضا عن 17,6 ٪ سنة 1977. كما مثلت 29 ٪ من وسائل التمويل ذات الصبغة النقدية في نظير 63,3 ٪.

حركة تطور النقد

مرت السياسة النقدية المتبعة خلال المخطط الخماسي الاخير بمرحلتين متواليتين. ففي مرحلة أولى عملت السلطات النقدية على تشجيع تمويل الاقتصاد الوطني في وقت كانت تسمح بذلك وضعية الحسابات الخارجية وتطور الاسعار الداخلية، وذلك حرصا منها على تدعيم ومصاحبة حركة توسع الاستثمارات سواء منها العامة او الخاصة ثم بعد ان سمحت على الخصوص للجهاز البنكي بتوزيع القروض بدون تحديد، عمدت من جديد في منتصف سنة 1976 الى اخضاع توسع القروض البنكية الى تحديد الزامي وذلك بسبب الضغوط التي طرأت على التوازنات الاساسية.

ونظرا لاستمرار هذه الضغوط، فان السلطات النقدية قامت سنة 1978 بتطبيق سياسة اكثر انتقاء، وهي سياسة تتلائم والتوجيهات العامة للمخطط الثلاثي. وذلك ان السلطات العمومية قد شعرت بالاخطار المرتبطة بتضخم الطلب الاجمالي الذي شهدته السنوات الماضية والذي أدى بدوره الى ارتفاع قوي ومستمر في الاسعار كما أدى الى اختلال متزايد في الاداءات الخارجية، ولذا، فقد اتخذت، في الميدان الاقتصادي مجموعة من التدابير الهادفة الى جعل معدل التنمية، اكثر ملائمة لطاقات التمويل الداخلية والخارجية، دون المساس بنمو القطاعات المنتجة. وقد تبلورت هذه المجموعة من التدابير على الخصوص في اقرار ميزانية تتسم بتقشف انتقائي وبالاخص في وضع برنامج هام للحد من الاستيرادات وكذا في اتخاذ اجراءات قصد تشجيع تيار الصادرات وتدعيم تكوين التوفير الوطني.

وفي هذه الظروف وعلى ضوء تقديرات الزيادة المرتقبة في الانتاج الداخلي المجمل، فان السلطات النقدية، حرصا منها على الوصول الى سياسة تمويل متكاملة تستجيب للمتطلبات الحقيقية للاقتصاد، حاولت التحكم بشكل أدق في انشاء وسائل الاداء، فاعادت النظر في حدود توسع القروض الداخلية. وهكذا أقرت تحديد التسهيلات الممنوحة للخزينة من طرف بنك المغرب وجعلت سياسة تأطير السلف البنكي أكثر تضييقا من سنة 1977.

ونظرا لذلك، فان معدل نمو المجموعة النقدية، كان طيلة الأحد عشر شهرا الاولى من سنة 1978، أدنى من المعدل المسجل خلال نفس الفترة من السنة السابقة. وقد وصل في نهاية نونبر 13.9٪ فقط عوضا عن 16٪ سنة 1977 (1). الا انه نظرا لتوسع استثنائي في الديون المترتبة على الدولة، مما يعزى في الجزء الاكبر منه الى تصفية نفقات الاستثمار الذي انجز خلال السنوات الماضية، فان نمو المجموعة النقدية زاد بأكثر من 7٪ فقط خلال شهر دجنبر وحده حيث وصل في النهاية الى 21,3٪ في نظير 18,4 ٪ سنة 1976 و 18,6 ٪ سنة 1977.

وعلى النقيض من ذلك، فان الزيادة السنويه للمجموعة النقدية على أساس متوسط المبالغ في آخر كل شهر قد كانت بطيئة بشكل واضح اذ لم تتجاوز 15,6 ٪ سنة 1978 بينما كانت قد وصلت الى 20,8 ٪ سنة 1976 و 20,4 ٪ سنة 1977. غير أنها ظلت مع ذلك تفوق معدل نمو الناتج الداخلي المجمل المحسوب بالاسعار الجارية الذي قدر بـ 10.6 ٪ وبالاخص نمو النفقة الوطنية الذي انخفض من جهته من 15,3 ٪ الى 4,6 ٪ على اثر تقلص العجز في السلع والخدمات. وفي هذه الظروف، فان سيولة الاقتصاد قد شهدت توسعا جديدا.

ومن جهة أخرى، فقد تدعمت أهم الاتجاهات التي تميز بها تطور مكونات ومقابلات المجموعة النقدية خلال السنوات الماضية. وهكذا، فقد شهد نمو الموجودات النقدية انخفاضا جديدا بازاء توسع كبير جدا في حجم الموجودات شبه النقدية اثر الارتفاع الذي عرفته اسعار الفائدة الدائنة واثر اقرار نظام الايداع من أجل الاستيراد. ونظرا لكون الموجودات الخارجية الصافية ظلت دون تغيير تقريبا، فان نسق نمو القروض المقدمة للاقتصاد انخفض من جديد بشكل ملموس، في حين ان نسق زيادة الديون على الخزينة ارتفع من جديد.

المجموعة النقدية

ان توسع المجموعة النقدية الذي عادة ما يكون أكثر حدة ابتداء من الربع الثاني من السنة قد كان خلال الاحد عشر شهرا الاولى من سنة 1978 أكثر انتظاما بالنظر لعدم تصادف فترات نمو مكونات المجموعة كما كان أكثر بطئا بسبب التضييق الذي فرضته سياسة التأطير على التسليفات البنكية. وعلى العكس من ذلك، فان توسع المجموعة كان أقوى الى حد كبير خلال شهر دجنبر تحت التأثير المزدوج لاعادة تكوين الموجودات الخارجية، وتوسيع القروض الموزعة، وبصفة أخص بسبب التضخم المفاجيء للديون على الخزينة العمومية.

وبالتالي، فان الحجم الكلي للموجودات النقدية وشبه النقدية للمؤسسات والخواص انتقل فيما بين نهاية 1977 وآخر 1978 من 20.045 الى 24.311 مليون درهم مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 4.266 مليون درهم – سجل أكثر من الثلث منه خلال شهر واحد – مقابل 3.143 مليون سنة 1977. وبذلك يكون قد اتسع بنسبة 21,3 ٪ عوضا عن 18.6 ٪ سنة 1977 كما يوضح ذلك الجدول التالي :

بملايين الدراهم	1975	1976		1977		1978	
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	التغيرات %
ا. الموجودات النقدية	12 838	15 150	18,0+	17 865	17,9+	20 639	15,5+
العملة الائتمانية	4 651	5 733	23,3+	6 651	16,0+	7 677	15,4+
العملة الكتابية	8 187	9 417	15,0+	11 214	19,1+	12 962	15,6+
ب. شبه العملة	1 437	1 752	21,9+	2 180	24,4+	3 672	68,4+
منها :							
الودائع من أجل الاستيراد ..	—	—	—	—	—	(713)	—
المجموعة النقدية الكلية (أ + ب)	14 275	16 902	18,4+	20 045	18,6+	24 311	21,3+

وقد عرفت الموجودات النقدية وحدها زيادة أقل أهمية ونسبتها 15,5 ٪ مقابل 17,9 ٪ سنة 1977. ذلك انه اذا كان معدل نمو العملة الائتمانية لم يطرأ عليه أي انخفاض، وان معدل زيادة العملة الكتابية قد تقلص بشكل ملحوظ، فان القرار القاضي برفع معدلات الفائدة الدائنة وكذا قرار الزام بعض المستوردين بتكوين ودائع تجمد لمدة ستة أشهر قد أديا الى ارتفاع في نسق نمو الموجودات شبه النقدية. ونتيجة لذلك، فان حصة هذه الاخيرة ضمن المجموعة النقدية قد انتقلت في ظرف سنة من 10,9 ٪ الى 15,1 ٪ وذلك على حساب حصة الموجودات النقدية والتي نزلت من 89,1 ٪ الى 84,9 ٪، حيث أن حصتي العملة الائتمانية والعملة الكتابية بلغتا على التوالي 31,6 ٪ و 53,3 ٪ مقابل 33,2 ٪ و 55,9 ٪ سنة 1977.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 40 الى 49.

لقد وضعت البيانات الحسابية للبنوك بتاريخ 28 دجنبر 1978 حيث أن يومي 30 و 31 كانا يومي عطلة. وحتى تتأتى المقارنة بين هذه الاحصائيات واحصائيات نهاية سنة 1977، فقد تم القيام هذه السنة أيضا بتصحيح مطابق للتصحيح الذي أجري على وضعية السنة الماضية وذلك فيما يرجع خاصة للقروض المستحقة للتسديد يومي 30 و 31 دجنبر وذلك حسب البيانات الحسابية التي قدمتها البنوك.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

العملـة الائتمـانيـة

بلغت القيمة الاجمالية للأوراق النقدية والنقود المتداولة في نهاية دجنبر 1978 بعد اسقاط الأرصدة لدى البنوك والمحاسبين العموميين 7.677 مليون درهم مسجلة بذلك زيادة سنوية قدرها 1.026 مليون أو 15,4 ٪ بدلا من 918 مليون أو 16 ٪ سنة 1977.

وقد جاء هذا التطور متأخرا جدا، بحيث أن نمو العملة الائتمانية لم يتجاوز نسبة 1,2 ٪ في آخر مايو. وبالمقابل، فقد نمت هذه العملة بنسق أسرع فيما بعد ذلك ولم تتوقف حركة ارتفاعها سوى في شهر شتنبر، فشهدت بذلك تطورا مشابها للتطور الملاحظ منذ اقرار نظام تأطير السلف.

العملـة الكتـابيـة

لقد كان توسع العملة الكتابية محدودا خلال النصف الاول من السنة من جراء تطبيق سياسة سلف أكثر تضييقا. ومما زاد من بطء نمو هذه العملة خلال الخمسة أشهر الموالية هو الرفع الذي طرأ على أسعار الفائدة الدائنة واقرار نظام الايداع من أجل الاستيراد. وهكذا لم يتجاوز النمو 631 مليون درهم أو ما نسبته 15,6 ٪ في نهاية نونبر في نظير 15,4 ٪ سنة 1977. بيد أن الحجم الهام للأداءات التي قامت بها الدولة في شهر دجنبر أدى الى تضخم مفاجيء في الودائع لدى البنوك وفي الودائع لدى الخزينة. ومن ثم، فقد بلغ مجموع الودائع تحت الطلب 12.962 مليون درهم في نهاية السنة مسفرا بذلك عن زيادة قدرها 1.748 مليون أي بنسبة سنوية وصلت الى 15,6 ٪. ومع ذلك، فان هذه النسبة كانت أدنى من المعدل الذي سجل سنة 1977 وهو 19,1 ٪.

الودائع تحت الطلب لدى الجهاز البنكي

لقد كانت الودائع تحت الطلب لدى الجهاز البنكي تتكون في الجزء الاخير منها من الودائع لدى البنوك التجارية، اذ أن أرصدة الودائع المفتوحة لدى معهد الاصدار لم تتجاوز 265 مليون في نهاية دجنبر 1978. وقد سجلت الودائع لدى البنوك التجارية ارتفاعا نسبته 15,1٪ حيث انتقلت من 9.443 الى 10.868 مليون درهم. فسجلت عند هذا المستوى 83,8 ٪ من مجموع العملة الكتابية مقابل 84,2 ٪ في مختتم سنة 1977.

وقد بلغت الودائع البنكية المحضة في نهاية سنة 1978 ما قدره 10.603 ملايين درهم عوضا عن 9.224 مليون سنة 1977. وباستثناء حركتين نحو الانخفاض سجلتا في ابريل وغشت، فان هذه الودائع قد شهدت نموا شبه منتظم الى غاية نونبر ثم ارتفعت بشكل قوي خلال دجنبر. الا أن حركات تطور مختلف فئات الودائع لم تكن متشابهة.

وهكذا، فان نمو حسابات الشيكات والحسابات على الدفاتر والتي وصلت مبلغ 5.605 ملايين درهم بدلا من 4.822 مليون في نهاية 1977، قد سجل في الجزء الاكبر منه منذ شهر يونيو بفضل الزيادة الملحوظة في الودائع تحت الطلب للعمال المغاربة القاطنين بالخارج، تلك الودائع التي وصلت في النهاية الى 2.224 مليون عوضا عن 1.712 مليون سنة 1977 أي بتوسع نسبته 30 ٪ تقريبا. وعلى العكس من ذلك، فان حسابات الشيكات التي يملكها القاطنون وصلت الى 2.979 مليون، فلم تزد سوى بمعدل 5,6 ٪. وأخيرا، فان الحسابات على الدفاتر بلغت في المجموع 402 مليون فارتفعت بنسبة 39,1 ٪ اثر القرار الذي اتخذ في شهر يونيو والقاضي برفع معدل سعر الفائدة من 3 الى 4 ٪ ورفع الحد الأعلى لهذه الودائع من 40.000 الى 75.000 درهم.

أما فيما يتعلق بالحسابات الجارية، فقد انخفضت بشكل ملحوظ في شهر ابريل، ولم تتجاوز مستواها في آخر دجنبر 1977 الا في شهر اكتوبر. وبالتـالي، فقد وصلت الى 4.666 مليون درهم مسجلة بذلك توسعا سنويا قدره 584 مليون أو 14,3 ٪ مما نتج في الثلثين منه عن الزيادة القوية جدا في أرصدة هذه الحسابات في دجنبر، الشيء الذي يعزى بدوره الى ارتفاع أداءات الخزينة العمومية.

أما حجم الحسابات الدائنة المختلفة الذي انتقلت من 320 الى 332 مليون فقط، فلم يعرف سوى نمو طفيف خلافا لما كان عليه الشأن في السنوات السالفة.

الودائع تحت الطلب لدى المحاسبين العموميين

بلغ حجم الاموال المودعة من طرف المؤسسات والخواص لدى المحاسبين العموميين 2.094 مليون درهم بدلا من 1.771 مليون في نهـاية دجنبر 1977 وبذلك نـاهزت نسبة نموه 18 ٪، أي نسبة تفوق الزيادة في الودائع لدى الجهاز البنكي. وبذلك، فان حصته ضمن مجموع العملة الكتابية اتسعت من 15,8 ٪ الى 16,2 ٪.

غير أن هذه الزيادة البالغة 323 مليون كانت مرتبطة في أهم جزء منها بنمو الودائع لدى الخزينة، التي ظلت تتقلب خلال السنة بل ونزلت الى حدود 743 مليون في نونبر لتنتقل في الاخير، من 918 الى 1.182 مليون اثر الزيادة الاستثنائية في نفقات الدولة. وعلى النقيض من ذلك، فان الودائع بالشيكات البريدية عرفت تغييرات محدودة، باستثناء تقلص ملموس في شهر أبريل، حيث لم تتسع سوى بـ 59 مليون درهم لتستقر في 912 مليون في نهاية سنة 1978.

العملـة شبـه النقـديـة

شهد حجم الودائع لأجل استحقاق محدد زيادة منتظمة الى غاية ابريل، ثم عرف نوعا من الانخفاض في شهري مايو ويونيو ثم ارتفع بعد ذلك بشكل سريع بسبب الاجراءات الرامية الى تشجيع التوفير الداخلي. وقد بلغ في النهاية 2.959 مليون درهم مقابل 2.180 مليون مسجلا بذلك توسعا سنويا نسبته 35,7٪ وهي نسبة تفوق بكثير معدل الزيادة المسجل سنة 1977 وهو 24,4٪. بيد أن حصة الودائع التي يفوق أجل استحقاقها أربعة أشهر والتي سبق لهـا أن انخفضت بعض الشيء سنة 1977، نزلت من 61٪ الى 58٪.

أما الودائع من أجل الاستيراد – التي تم اقرارها في شهر يونيو والتي تجمد في حساب بدون مكافئة ولمدة أدناها ستة أشهر ابتداء من تاريخ تسليم الوثـائق للبنك القائم بعملية الاستـيراد – فقـد نمت من جهتهـا بـاستمرار حيث بلغت 713 مليون درهـم في نـهـاية السنـة.

سيولـة الاقتصـاد

تتضمن السيولات الموضوعة رهن المؤسسات والخواص الى جـانب الموجـودات النقدية والشبيهة بالنقدية كل الاصول المالية التي تملكها المؤسسات والخواص والتي يمكن تحويلها بسرعة الى وسائل للأداء دون التعرض الى أية خسارة في الرسمـال. ويتعلق الامر بالودائع لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي وصندوق التوفير الوطني، وكذا سندات الخزينة وسندات الصندوق الوطني للانماء الاقتصادي القصيرة الاجل مما يكتتب فيه القطاع الحر غير البنكي. وقد بلغ الحجم الكلي للسيولات المحددة على هذا النحو، محسوبا بالمتوسط السنوي على أساس المبالغ في نهاية الاشهر ما قدره 22.257 مليون درهم مسجلا بذلك توسعا نسبته 15,5 ٪ من سنة لأخرى.

	1975 %	1976 %	1977 %	1978 %
معدل زيادة				
– المجموعة النقدية				
في نهاية السنة	20,5	18,4	18,6	21,3
بالمتوسط السنوي	23,6	20,8	20,4	15,6
– السيولات				
بالمتوسط السنوي	23,3	20,8	20,4	15,5
– الناتج الوطني الاجمالي (×)	9,2	13,7	12,0	10,9
– النفقة الوطنية (×)	19,5	22,0	15,3	4,6
معدل سيولة الاقتصاد				
– السيولات				
الناتج الوطني الاجمالي	35,0	37,2	40,0	41,6
– السيولات				
النفقة الوطنية الاجمالية	33,2	32,9	34,3	37,9

(*) أرقام مصححة اثر البدء باستعمال الارقام الجديدة للمحاسبة الوطنية وذلك بالنسبة لسنوات ما قبل 1978. أما فيما يتعلق بهذه السنة الاخيرة، فان الارقام تقديرية فقط.

وعلى الرغم من التسديدات الهامة التي قامت بها الخزينة في نهاية السنة، والتي سوف لا تظهر آثارها على النشاط الاقتصادي الا بعد مدة، فان معدل نمو السيولات قد انخفض بما يناهز خمس نقط بالقياس للنتائج المسجلة خلال سنتي 1976 و 1977. وان عبر ذلك على شيء، فـانما يعبر على السياسة التضييقية التي تنهجها السلطـات النقدية. غير ان معدل تكوين السيولات ظل مع ذلك اكبر من معدل نمو الناتج الوطني الاجمالي الذي بلغ 10,9 ٪ ومن توسع النفقة الوطنية الاجمالية البالغ 4,6 ٪ فقط بسبب تقلص العجز في السلع والخدمـات. وبذلك، فان درجـة سيولة الاقتصـاد قـد عرفت اتـسـاعـا جـديـدا.

مقابـلات المجموعـة النقديـة

ان السياسة النقدية المتبعة سنة 1978 كان يمليهـا الحرص على تحديـد تضخم الطلب الاجمالي في وقت استمر فيه الضغوط على الحسابات الخارجية وظل فيه عجز الميزانية قائما، وان كان في مستوى أقل من الماضي. وقد كانت هذه السياسة تهدف الى ضمان استقرار موجودات الصرف الصافية والى جعل التسليفات الداخلية تنمو بنسق خفيف مطابق للزيادة المرتقبة في الانتاج.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وقد كان التطور السنوي لمقابلات المجموعة النقدية مشابها للاتجاهات التي سبقت ملاحظتها سنة 1977. كما أنه يبدو ملائما لما كان مرتقبا بالنسبة للموجودات الخارجية والقروض للاقتصاد . وعلى النقيض من ذلك، فان النمو الهام الذي عرفته الديون على الخزينة وخصوصا في نهاية السنة لم يسمح باحترام الحدود التي تم وضعها في هذا الصدد.

ذلك ان حجم الموجودات الخارجية الصافية ظل قارا تقريبا، بينما كان معدل زيادة التسليفات الداخلية يناهز 23 ٪. فتوسع القروض المقدمة للاقتصاد قد كان محدودا من جديد من جراء تطبيق سياسة سلف أكثر تضييقا، بحيث لم يزد سوى بنسبة 10,1 ٪ في حين أنه كان قد بلغ 16,6 ٪ سنة 1977 و 20,1 ٪ سنة 1976. أما توسع الديون على الخزينة والذي كان قد انتقل من 21 ٪ الى 27,5 ٪، فقد وصل الى 34,1 ٪ بالرغم مما انطبعت به الميزانية من تقشف انتقائي. وفي هذه الظروف، فان التسهيلات ذات الصبغة النقدية والممنوحة للدولة قد كونت اربعة اخماس من الوسائل النقدية الجديدة، ومثلت في نهاية 1978 ما نسبته 54 ٪ من مقابلات المجموعة النقدية في نظير 48,7 ٪ سنة 1977. وبازاء ذلك، فان حصتي الموجودات الخارجية والقروض للاقتصاد نزلت على التوالي من 8,7 ٪ الى 7,1 ٪ ومن 42,6 ٪ الى 38,9 ٪.

	1975	1976		1977		1978	
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	التغيرات %
الموجودات الخارجية الصافية	1 908	1 838	3,7—	1 812	1,4—	1 779	1,8—
الديون على الخزينة	6 558	7 935	21,0+	10 116	27,5+	13 561	34,1
منها :							
بنك المغرب	(2 498)	(3 660)	(24,2+)	(5 009)	(36,9+)	(6 058)	(20,9)
محفظة البنوك من السندات العمومية	(2 473)	(2 835)	(14,6+)	(3 305)	(16,6+)	(4 694)	(42,0)
القروض المقدمة للاقتصاد	6 331	7 606	20,1+	8 867	16,6+	9 761	10,1
مجموع المقابلات	14 797	17 379	—	20 795	—	25 101	—
عناصر مختلفة	522—	477—	—	750—	—	790—	—
المجموعة النقدية	14 275	16 902	—	20 045	—	24 311	—

الموجودات الخارجية

أما مجموع الموجودات الخارجية الصافية الذي شهد تغيرات واسعة على مدار السنة كلها فقد بلغ 1.779 مليون درهم عوضا عن 1.812 مليون في نهاية دجنبر 1977 وسجل بذلك انخفاضا محدودا قدره 33 مليون أو ما نسبته 1,8 ٪. وعلى الرغم من كون المشتريات من الخارج قد تقلصت في نفس الوقت بشكل ملموس فان حجم هذه الموجودات لم يعد يمثل سوى شهر ونصف من الاستيرادات على أساس المعطيات الاحصائية الخاصة بالتجارة الخارجية لهذه السنة.

وخلافا للتطور الملاحظ سنة 1977، فان المجلوبات من رؤوس الاموال الخارجية لم تعوض الا نادرا الضغوط التي أحدثها عجز ميزان الاداءات الجارية على الاحتياطات الصافية من الصرف بالنظر لكونه كان مستمرا وان كان حجمه ضعيفا. فبعد أن وصلت الموجودات الخارجية الى 2.387 مليون درهم في يناير، أخذت تنقلص بسرعة الى نهاية النصف الاول من السنة، باستثناء انتعاش جزئي في شهر مايو. وهكذا لم تكن تتجاوز في شهر يونيو 1.697 مليون وهو أضعف مستوى سجل منذ سنة 1972. ثم بعد ذلك، سمحت رؤوس الاموال المتأتية من الخارج خلال شهري يوليوز وغشت برفع هذه الموجودات الى 1.986 مليون. وقد اتجهت الاحتياطات الصافية من الصرف من جديد نحو الانخفاض في نهاية السنة. الا انه أعيد تكوين الجزء الاكبر منها في دجنبر.

وقد شمل هذا التطور على الخصوص الموجودات الصافية القابلة للتحويل ببنك المغرب والتي نزلت قيمتها في ظرف سنة من 1.520 الى 1.388 مليون. وعلى العكس من ذلك، فان رصيد الموجودات الخارجية لدى البنوك قد انتقل من 251 الى 332 مليون، في حين ان الوضعية الدائنة بازاء منطقة أوفاق الاداء الثنائية قد بلغت 53 مليون مقابل 41 مليون في نهاية دجنبر 1977 وذلك اثر ارتفاع الديون المترتبة على الاتحاد السوفياتي.

الديون على الخزينة

وصلت الديون على الخزينة الى 13.561 مليون درهم، مسجلة بذلك توسعا هاما قدره 3.445 مليون أو 34,1 ٪. وهو توسع يفوق بكثير ما تم تسجيله سنة 1977 من زيادة بلغت 2.181 مليون أو 27,5 ٪. وهكذا فقد مثلت ما يربو على 80 ٪ من وسائل الاداء التي تم انشاؤها سنة 1978.

وكما كان الحال عليه سنة 1977، فان حجم هذه الديون لم ينخفض سوى في يناير ويوليوز وغشت حيث سمحت رؤوس الاموال الاجنبية المقترضة من طرف الخزينة بتخفيف لجوئها الى التمويلات ذات الصبغة النقدية. وقد تميز تطور الديون على الخزينة بثلاث مراحل مختلفة : المرحلة الاولى كانت مرحلة ارتفاع بلغت حدها الاعلى في شهر يونيو، ثم المرحلة الثانية انطبعت بانخفاض طفيف خلال يوليوز وغشت والمرحلة الثالثة وتميزت بارتفاع سريع طوال الاربعة أشهر الاخيرة من السنة، وبالاخص خلال شهر دجنبر حيث زادت الديون على الخزينة بما قدره 2.464 مليون، أي ما يمثل ثلاثة أرباع الزيادة السنوية.

وعلى النقيض من ذلك، فان التغيرات المسجلة قد طبعت تطور مختلف موارد استدانة الخزينة. وهكذا، فان محفظة السندات العمومية التي يملكها الجهاز البنكي والتي يجب ان تعادل على الاقل 30 ٪ من التزامات البنوك قد شهدت تضخما بالغا خلال شهري شتنبر ونونبر حين قامت احدى البنوك الهامة باكتتاب سندات الخزينة في حدود ما يستلزمه التنظيم الخاص بها. ثم في شهر دجنبر لما اكتتبت البنوك الاخرى بدورها بما يفوق الحد الادنى الالزامي. وبذلك بلغ حجم السندات المكتتبة من طرف الجهاز المصرفي 4.694 مليون أي بزيادة قدرها 1.389 مليون أو 42 ٪ مقابل 470 مليون أو 16,6 ٪ سنة 1977. أما حجم ودائع المؤسسات والخواص لدى المحاسبين العموميين، فقد وصل في شهر مايو الى 1.914 مليون، ثم نزل الى 1.638 مليون في نونبر. وقد اسفر في الاخير عن توسع بمقدار 323 مليون اثر ارتفاع مفاجيء خلال دجنبر. وأخيرا، فقد بلغت الودائع لدى الخزينة في نهاية السنة برسم الايداع من أجل الاستيراد ما يقرب من 700 مليون. وهكذا، فان الخزينة قد استطاعت، الى جانب المساعدات الممنوحة لها من طرف معهد الاصدار أن تجلب، بالاخص خلال الاربعة اشهر الاخيرة من السنة قدرا من الموارد الاضافية يساوي 2.396 مليون بدلا من 823 مليون سنة 1977.

وعلى العكس من ذلك، فان ديون بنك المغرب الذي كان قد منح للدولة في أكتوبر 1977 تسبيقا اتفاقيا جديدا بلغ مليارين من الدراهيم، فقد تمت على الاخص فيما بين يونيو وغشت اذ انتقلت من 5.009 الى 6.058 مليون درهم، فلم تتسع بذلك سوى بمقدار 1.049 مليون مقابل 1.349 مليون سنة 1977.

القروض للاقتصاد

بلغ في نهاية السنة حجم القروض المقدمة للاقتصاد والممولة من الموارد النقدية 9.761 مليون درهم أي ما يقل بنسبة 28 ٪ عن حجم الديون على الخزينة. وقد كان نسق توسع القروض المذكورة محدودا من جديد اثر تطبيق سياسة تأطير الائتمان. بحيث لم تزد سوى بمقدار 894 مليون أو ما نسبته 10,1 ٪ بينما كانت قد نمت بما قدره 1.261 مليون أو 16,6 ٪ سنة 1977. وتعزى هذه النتيجة الى ارتفاع في القروض الممولة من طرف البنوك بمبلغ 1.027 مليون درهم، منها 174 مليون برسم التسليفات للمدى المتوسط والطويل، كما تعزى الى تقلص في المساعدات الممنوحة من لدن معهد الاصدار بمقدار 133 مليون.

وقد كان تطور مجموع القروض المقدمة للاقتصاد حسب التسلسل الزمني مشابها للتطور الموسمي المعتاد والذي لوحظ خلال السنوات السالفة ولم يختلف عنه سوى في يناير بمناسبة تسديد نفقات هامة برسم السنة السابقة، مما سمح بتخفيض حجم هذه التسهيلات بنسبة 4.2 ٪. وعلى العكس من ذلك وكما هي العادة، فان هذه القروض قد نمت بنسق مستمر نسبيا خلال الثلاثة أشهر الثانية والرابعة من السنة.

أما القروض الممولة من طرف معهد الاصدار، فقد سجلت من جهتها خلال التسعة أشهر الاولى من سنة 1978 تغيرات في نفس الاتجاه وبنفس الاتساع الذي عرفته تغيرات مجموع التسهيلات ذات الصبغة النقدية، باستثناء الفترة التي تم فيها تخفيض سقوف اعادة الخصم بالنسبة للمؤسسات البنكية التي كانت قد تجاوزت حدود النمو المفروضة عليها فيما يتعلق بالقروض الخاضعة للتأطير. وفيما بعد ذلك، وفي نفس الوقت الذي اتسع فيه توزيع التسليفات، فان البنوك استطاعت أن تمول جزءا أكبر منها. وفي هذه الظروف، فان الحجم الكلي للسندات التجارية المخصومة من طرف بنك المغرب نزل في ظرف سنة من 1.613 الى 1.480 مليون، فلم يعد يمثل سوى 15,2 ٪ عند نهاية 1978 من مجموع القروض المقدمة للاقتصاد عوضا عن 18,2 ٪ في آخر 1977.

العناصر المختلفة

لقد وصل مجموع مقابلات المجموعة النقدية عند نهاية دجنبر 1978 الى 25.101 مليون درهم، بينما بلغت المجموعة النقدية نفسها 24.311 مليون. ويرجع الفارق الذي يبلغ 790 مليون بدلا من 750 مليون سنة 1977، الى الفائض المتأتي من موارد البنوك ومعهد الاصدار التي لا تكتسي صبغة نقدية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الائتمان

زاد مجموع القروض المقدمة للاقتصاد خلال سنة 1978 بما قدره 1.833 مليون درهم أو ما نسبته 14 ٪ أي بمعدل يقل كثيرا عما سبق تسجيله سنة 1977 والذي كان قد بلغ 22.2 ٪ اثر زيادة وصلت الى 2.381 مليون. وقد شمل هذا الانخفاض الملموس في نسق توزيع التسليفات بصفة رئيسية التسهيلات الممنوحة من طرف البنوك والتي لم تزد سوى بـ 817 مليون أو 9.7 ٪ فقط (1)، في نظير 1.423 مليون أو 20.3 ٪ سنة 1977. الا انه ارتبط كذلك بانخفاض سرعة نمو التسليفات الممنوحة من طرف المؤسسات المالية المتخصصة والتي اتسعت بمبلغ 979 مليون أو بنسبة 21.8 ٪ مقابل 983 مليون او 28.3 ٪ سنة 1977. أما فيما يخص القروض المباشرة لبنك المغرب والتي ظل حجمها ضعيفا نسبيا، فقد زادت بما قدره 46 مليون فقط.

وقد حصل هذا البطء في حركة نمو التسهيلات المقدمة للاقتصاد نتيجة لسياسة السلطات النقدية التي حددت من توسع القروض البنكية بشكل اقوى في سنة 1977 تمشيا مع تطبيق مخطط الاستقرار الثلاثي. كما ان الاجراءات التي تم اتخاذها بهدف جعل الاستثمارات تتلاءم اكثر مع الطاقات التمويلية للبلاد ادت الى انخفاض توسع قروض المؤسسات المالية المتخصصة.

يعطي هذا الفصل نظرة حول سياسة السلف التي تم تطبيقها سنة 1978، قبل أن يقوم بتحليل مفصل لعمليات البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة ثم تحليل تطور السيولات البنكية.

سياسة السلف

لقد كانت سياسة السلف التي تم تطبيقها ابتداء من منتصف سنة 1976 وحتى نهاية 1977 قد سمحت، خصوصا بفضل التحديد الالزامي لنمو التسليفات الموزعة من طرف البنوك، بتخفيف الضغوط على التوازنات الداخلية والخارجية التي صاحبت التوسع الهام للاستثمارات المحققة خلال الثلاث سنوات الاخيرة من المخطط الخماسي 1973–1977. غير أن سرعة ارتفاع الاسعار وبالاخص الزيادة الملموسة في الاستيرادات وخصوصا منها ما يتعلق بمواد التجهيز، كل ذلك ادى الى اختلال بارز في ميزان الاداءات الجارية مما استدعى اللجوء الى رؤوس الاموال الاجنبية بصفة ملحوظة. والماما من السلطات العمومية بما ينطوي عليه هذا التطور من مخاطر، فقد عمدت سنة 1978 الى اتخاذ اجراءات تهدف بالدرجة الاولى الى تخفيف نمو الطلب الاجمالي وخصوصا منه التكوين الاجمالي للرسمال الثابت. وهكذا، فقد تم تخفيض نفقات الاستثمار المدرجة في الميزانية بما يناهز الثلث وتم اقرار برنامج هام للحد من الاستيرادات. كما أقدمت السلطات النقدية على اقرار معدل لزيادة التسليفات البنكية يقل بكثير عن المعدلات التي سبق فرضها سنة 1977. ونظرا للزيادة الملموسة التي شهدتها معدلات الفائدة الدائنة من جهة اخرى لتدعيم حجم التوفير الداخلي، فقد ارتأت السلطات النقدية أنه من الضروري ترك بعض الحرية لتوسع السيولات البنكية فيما يرجع للمراقبة الكمية غير المباشرة. وأخيرا، فقد استمرت السلطات في تشجيع الاستثمارات المنتجة والانشطة العاملة من أجل التصدير وذلك بواسطة المقتضيات الانتقائية اللازمة لذلك.

المراقبة الكمية

حرصا من السلطات النقدية على جعل نسق نمو المجموعة النقدية يتمشى وزيادة قيمة الانتاج الداخلي المجمل، واعتبارا منها للتطور المرتقب للموجودات الخارجية والديون على الخزينة، فقد عمدت الى اتخاذ قرارات تم الاعلان عنها خلال اجتماعي لجنة السلف والسوق المالية بتاريخ 14 فبراير و 27 يونيو. فالى جانب بقاء زيادة محفظة الاوراق التجارية المحسوبة على الخارج خارج التأطير وعدم خضوع حجم الاوراق المالية الخاصة بالتصدير لمقتضيات التنظيم، فقد تم قبل كل شيء تحديد معدل النمو الأقصى للقروض البنكية الاخرى للاقتصاد في نسبة 3 ٪ فيما يتعلق بالنصف الاول من السنة و 10 ٪ فيما يرجع لمجموع السنة في نظير 5 ٪ و 14 ٪ على التوالي بالنسبة لسنة 1977. وقد تم التأكيد في نفس الوقت على ضرورة ربط تسليفات البنوك بمجهود التمويل الذاتي للمقترضين. وقد أعلن في هذا الصدد أن الاستثناءات التي سمح بها فيما قبل بالنسبة لتطبيق قاعدة معامل تقسيم المخاطر سوف لا يسمح بها الا في حالات معينة. ولتدعيم فعالية هذا النظام، فقد تقرر على الخصوص فيما يرجع للبنوك التي لم تحترم الحدود الموضوعة لها والتي تعرضت من جراء ذلك الى حذف مجموع سقف اعادة الخصم اخضاعها الى تكوين احتياطي اضافي لدى بنك المغرب في حدود التجاوز غير الخاضع للمجزاء أو في حالة تجاوز جديد للحدود المفروضة.

وقد صاحب هذه المراقبة المباشرة للحد الاعلى المسموح به لنمو التسليفات تنظيم لين للسيولة البنكية. ذلك ان بنك المغرب أحجم كما كان الشأن سنة 1977 عن اللجوء الى الرفع الاجمالي للسقوف العادية لاعادة الخصم. الا ان الاجراءات المتخذة لتسهيل تمويل الصادرات وتمويل الموسم الفلاحي وكذا الآثار التوسعية لنفقات الخزينة التي زادت من سرعة تسديد ديونها، كل ذلك أدى، خصوصا في النصف الثاني من السنة الى اتساع سيولة البنوك. وفي هذه الظروف فان المؤسسات البنكية التي تعين عليها اللجوء في منتصف السنة الى الرفع من المكافآت الممنوحة على الودائع لاجل دون مراجعة لمعدلات الفائدة المدينة، لم تلجأ الا قليلا للتسبيقات الخاصة لمعهد الاصدار، كما استطاعت ايضا ان تحصل على التمويل اللازم لها داخل السوق النقدية وبمعدلات اقل ارتفاعا من ذي قبل.

وهكذا وبفضل مجموع هذه التدابير الصارمة، فان نسق نمو القروض البنكية قد انخفض بشكل ملحوظ من سنة لاخرى واندرج في النهاية ضمن الحدود التي تم وضعها. غير انه تم تطبيق بعض العقوبات ضد عدد من المؤسسات التي تجاوزت الحدود وبالاخص خلال نهاية النصف الاول من السنة وهي الفترة التي لوحظ فيها ان نسق اتساع التسليفات الخاضعة للتنظيم قد تجاوز بكثير المعدل الاقصى المحدد من طرف السلطات النقدية. ومن تم فقد تم تخفيض سقف اعادة الخصم بالنسبة لعدد كبير من البنوك، بل وتم حذفها في كثير من الحالات مما أدى الى تكوين احتياطات اضافية لدى بنك المغرب.

المراقبة الانتقائية

تعتبر الاجراءات ذات الصبغة الانتقائية عنصرا ضروريا لتكميل المراقبة الكمية خصوصا اذا ما تجلت في وضع سقف الزامي لنمو التسليفات. وقد شكلت هذه الاجراءات دعما ماليا للأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية.

وهكذا ولتشجيع زيادة الاستثمارات، ظلت القروض المتوسطة الاجل القابلة لاعادة الخصم غير خاضعة لمقتضيات معامل تقسيم المخاطر الذي يفرض على البنوك ان تحدد مجموع التسهيلات الممنوحة لمستفيد واحد في نسبة 10 ٪ من اموالها الخاصة. كما استمر العمل بالمسطرة المبسطة فيما يتعلق بطلبات الموافقة على اعادة الخصم المطبقة على القروض المتوسطة الاجل والمقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما طبقت السلطات النقدية سياسة تشجيعية ازاء الطلبات المقدمة في هذا الشأن للمؤسسات المالية المتخصصة. ومن جهة اخرى فقد ظلت هذه المؤسسات غير خاضعة للتأطير وظلت تلتجيء لاعادة التمويل لدى معهد الاصدار في اطار سقوف اعادة الخصم التي بقيت في مستواها السابق باستثناء ما يرجع للقرض العقاري والفندقي الذي استفاد من تسهيلات انتقلت من 150 الى 180 مليون درهم. وقد ادت مختلف هذه التدابير الى توسع ملحوظ في قروض التجهيز. وبالاخص، فقد رفع الجهاز البنكي من حجم تسليفاته للمدى المتوسط بنسبة 20 ٪ فحسن بذلك وضعيته الاجمالية ازاء القاعدة التي تفرض عليه الحفاظ على حجم يعادل نسبة 4,5 ٪ من التزاماته تجاه الغير في شكل قروض متوسطة الاجل قابلة لاعادة الخصم.

ومن جهة اخرى، فقد شهدت سنة 1978 توسيع الاجراءات المقررة لصالح عمليات التصدير وذلك بشكل ملموس جدا. وهكذا، فان «التسبيقات الخاصة بالتصدير» التي أحدثت سنة 1977 لتمويل الديون التجارية المترتبة على الخارج – والتي وضعت زيادتها خارج التأطير سنة 1977 – ولتمويل الشركات المصدرة، قد تم نقلها في بداية السنة من 50 الى 100 مليون درهم. ثم تقرر بعد ذلك وخلال اجتماع لجنة السلف والسوق المالية بتاريخ 27 يونيو قبول مجموع الديون المترتبة على الخارج خارج سقف اعادة الخصم وقبول الاوراق المالية للتصدير في حدود يتفق عليها مسبقا. وقد اعلن في شهر يونيو كذلك عن عدم اخضاع التسهيلات المرتبطة بالحاجيات العامة للمصدرين من الاموال الناضة الى التأطير. وفي هذا الصدد، فقد قام بنك المغرب سنة 1978 بقبول ما يناهز مائة ملف لاعادة الخصم بمجموع قدره 94 مليون درهم وذلك بعد ما تم اشعار المهتمين بهذا النوع من العمليات بشكل أفضل وأوسع.

وأخيرا، فقد استمر العمل «بالحصة الخاصة بتمويل الحبوب» بمبلغ 150 مليون الى غاية يونيو ثم زيد فيها عند هذا التاريخ لتصل الى 250 مليون درهم وذلك قصد تسهيل تمويل استيرادات القمح وتسويق المحصول الزراعي. ومن المعلوم انه ينتهي العمل عادة باستعمال هذه الحصة في نهاية شهر دجنبر.

المؤسسات الموزعة للسلف

البنوك

لقد ظل تمركز النشاط البنكي ملحوظا سنة 1978. ذلك ان سبعة بنوك من مجموع خمسة عشر بنكا ذات الحساب الختامي البالغ ملمارا من الدراهيم على الاقل مثلت 87.3 ٪ من الوضعية المجمعة للجهاز البنكي في نهايه هذه السنة في نظير 87,6 ٪ فيما

(1) باستثناء القروض المقدمة للمؤسسات المالية. ذلك أن هذه القروض تعتبر كإعادة تمويل للمؤسسات المالية المتخصصة التي استطاعت ان تنمي قروضها المباشرة للاقتصاد بنفس القدر.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

سبق. كما بلغت حصة المؤسستين الاكبر أهمية 41,2٪ مقابل 42,1٪ سنة 1977. وقد ظلت حصة المؤسسات الصغرى وعددها ستة تناهز 6 ٪

حجم الودائع
(في نهاية السنة وبملايين الدراهم)

حجم الحساب الختامي	عدد البنوك		مجموع الودائع		النسبة المائوية للمجموع	
	1977	1978	1977	1978	1977	1978
ما يفوق 3.000 و	2	2	6 637	7 672	42	41
من 1000 الى 3000	5	5	7 165	8 586	46	46
من 300 الى 1000	2	2	1 089	1 284	7	7
اقل من 300	6	6	882	1 078	5	6
المجموع	15	15	15 753	18 620	100	100

ومن جهة أخرى، فقد نمت الشبكة البنكية من جديد، اذ زاد عددها بـ 39 شباك ليصل في المجموع الى 513 في نهاية هذه السنة بعد أن سبق لها أن اتسعت بخمسين وحدة سنة 1977. الا أنه نظرا لكون أكثر من ثلثي هذه الشبابيك فتح بالمدن الكبرى الشاطئي الاطلسي وخصوصا بالاحياء المجاورة للمجموعات الكبرى، فان التوزيع الجغرافي للشبابيك لم يشهد أي تغيير. وهكذا، ظل الجانب الغربي للبلاد يحتوي على أكثر من نصف الشبابيك، كما أن الدار البيضاء وحدها لا زالت تشمل ما يقرب من ربع الشبابيك وحوالي 43 ٪ من الودائع.

حركة تطور موارد واستخدامات البنوك

انتقل مجموع الوضعية المجمعة للبنوك من نهاية سنة لاخرى من 14.564 الى 16.618 مليون درهم مسجلا بذلك زيادة نسبتها 22,5 ٪ وهي نسبة تفوق المعدل المسجل سنتي 1977 و 1976 وهو على التوالي 17,4 ٪ و 19,5 ٪. فاذا كانت نسبة القروض للاقتصاد من جانب الاستخدامات قد نزلت من 20,3 ٪ الى 9,7 ٪ بسبب سياسة الحد من القروض التي تم تطبيقها، فان توسع التسليفات الى الخزينة زاد بشكل قوي اذ بلغ 62,1 ٪ بدلا من 16,8 ٪ سنة 1977. وبالمقابل، فان الزيادة بنسق أسرع في الموارد قد نتجت خصوصا عن انتعاش الودائع التي ارتفعت بنسبة 25,2 ٪ مقابل 10,5 ٪ سنة 1977. في حين ان الحجم الاجمالي لوسائل اعادة التمويل ظل قارا تقريبا.

ويبين الجدول التالي حركة تطور الحساب الختامي المجمع لبنوك الودائع (1).

بملايين الدراهم	نهاية 1977	نهاية 1978	التغيرات بالنسبة المائوية
الاستخدامات			
الودائع والاحتياطي النقدي	571	674	18,0
منها : الاحتياطي النقدي	(435)	(437)	(0,5)
الديون على الخزينة العامة	3 336	5 409	62,1
منها : عفظة السندات العمومية	(3 305)	(4 694)	(42,0)
الايداع من أجل الاسترداد	—	(697)	—
قروض للاقتصاد	8 416	9 233	9,7
تسليفات للمؤسسات المالية المتخصصة	151	134	11,3–
رسوم بالمحفظة	454	547	20,5
الموجودات الخارجية (1)	167	205	22,8
تقنيات وعناصر مختلفة صافية (2)	459	416	11,3–
المجموع	13 564	16 618	22,5

بملايين الدراهم	نهاية 1977	نهاية 1978	التغيرات بالنسبة المائوية
الموارد			
أموال ذاتية (2)	583	719	23,3
مخصصات للمخاطر	134	158	17,9
ودائع تحت الطلب	9 224	10 603	15,0
منها : عمليات لأجل قصير جدا (3)	(87)	(79)	(9,2-)
ودائع لأجل	2 180	2 959	35,7
ودائع من أجل الاسترداد	—	713	—
التزامات خارجية	170	160	5,9–
مساعدات معهد الاصدار (4)	957	1 165	21,7
مساعدات المؤسسات المالية المتخصصة (سندات مودعة كضمانة)	316	141	55,4–
المجموع	13 564	16 618	22,5

(1) باستثناء الديون المترتبة على الخارج المدرجة ضمن القروض للاقتصاد.
(2) الوضعية الصافية.
(3) ان مبلغ الودائع تحت الطلب الخاصة بالبنوك، المأخوذ من الاحصائيات النقدية يتضمن كذلك ودائع المؤسسات المالية المتخصصة، وكذا التسبيقات لأجل قصير جدا التي تتلقاها هذه الاخيرة داخل السوق النقدية.
(4) بما في ذلك السندات المتوسطة الأجل الواردة عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 50.

الاستخدامات

شهد العنصران الهامان في استخدامات البنوك نموا مختلفا جدا. وبذلك تغيرت حصتهما ضمن مجموع الاصول بشكل ملموس. فقد نزلت نسبة القروض الممنوحة للاقتصاد من 62 ٪ الى 55,6 ٪ بينما بلغت حصة التسليفات للخزينة 32,5 ٪ بدلا من 24,6 ٪ في نهاية سنة 1977.

بلغت القروض المقدمة للاقتصاد بصفة مباشرة 9.233 مليون فارتفعت بما قدره 817 مليون أو 9,7 ٪ فقط مقابل 1.423 مليون أو 20,3 ٪ سنة 1977. وقد نتج هذا التطور عن انخفاض نسق نمو القروض الخاضعة للتاطير. أما التسليفات ذات الصبغة الانتقائية، فقد اتسعت على النقيض من ذلك بمعدل أعلى. وقد كان الامر كذلك بالنسبة للقروض المتوسطة الاجل التي زادت بما يقرب من 20 ٪. ومن تم، فان النسبة بين محفظة السندات الممثلة للقروض المتوسطة الاجل القابلة لاعادة الخصم وبين مجموع التزامات البنوك قد قاربت الحد الادنى القانوني والمحدد في نسبة 4,5 ٪. فقد بلغت هذه النسبة بالمتوسط في نهاية الاشهر 4,4 ٪ فيما يخص جميع المؤسسات مقابل 3,5 ٪ سنة 1976 و 4,1 ٪ سنة 1977. الا أن نصف المؤسسات البنكية لم تطبق النسبة المفروضة على مدار السنة كلها.

وبلغت الديون على الخزينة من جهتها 5.409 ملايين درهم مسجلة بذلك سبقا سنويا قدره 2.073 مليون أو 62,1 ٪. وتعزى هذه الزيادة الهامة في جزء منها الى تحويل الودائع من أجل الاسترداد لصالح الدولة التي كانت تحتفظ في هذا الصدد بمبلغ 697 مليون عند نهاية 1978. كما نتجت بدرجة أكبر عن التوسع الملحوظ جدا في حجم السندات المكتتبة من طرف البنوك والذي زاد بمقدار 1.389 مليون منها 705 ملايين خلال شهري نونبر ودجنبر وحدهما حيث كان الجهاز البنكي يتوفر على فائض هام في السيولات. غير أنه اذا كانت محفظة السندات العمومية قد مثلت في نهاية السنة 34 ٪ من مجموع التزامات البنوك أي بما يفوق المعدل المطلوب بأربع نقط، فقد مثلت بالمتوسط في نهاية الاشهر 29 ٪ فقط بدلا من 28 ٪ سنة 1977. ذلك أن ضيق السيولة البنكية خلال ابريل ويونيو قد أدى بعدد كبير من المؤسسات الى اللجوء للتسبيقات الخاصة التي يقدمها بنك المغرب على سندات الخزينة. ومن جهة أخرى، فقد ظلت محفظة القرض الشعبي من السندات العمومية تقل بكثير عن الحد الادنى القانوني وبالاخص من يونيو الى غشت، الى أن استطاع الاكتتاب ابتداء من شتنبر في سندات الزامية لمدة 15 سنة.

وقد تبلورت الزيادة في محفظة السندات العمومية الممكن تعبئتها لدى بنك المغرب كذلك في تحسن معامل السيولة، أو النسبة بين الاصول السائلة أو القابلة للتعبئة وبين مجموع الالتزامات. فقد انتقل هذا المعامل من نهاية سنة لاخرى من 66 ٪ الى 72,0 ٪ أي الى مستوى يفوق بكثير المعدل القانوني وهو 50 ٪. وأخيرا، فان المقتضيات المتعلقة «بالاحتياطي النقدي» قد تم احترامها دون صعوبة كما كان الشأن سنة 1977.

الموارد

باستثناء مجموع وسائل اعادة التمويل التي لم تنم سوى بـ 33 مليون درهم فقط والتي سيتم التعرض لحركة تطورها في اطار تحليل السيولات البنكية، تتكون موارد البنوك بصفة أساسية من أموالها الذاتية وخصوصا من ودائع زبنائها.

فقد بلغت هذه الاخيرة 14.275 مليون درهم في نهاية دجنبر 1978 مسجلة بذلك زيادة سنوية قدرها 2.871 مليون أي ما يفوق بكثير مستوى الارتفاع المسجل في نهاية سنة 1977. فاذا كانت الودائع تحت الطلب قد وصلت الى 10.603 ملايين درهم أي بنمو قدره 1.379 مليون أو 15 ٪ في نظير 1.432 مليون أو 18,4 ٪، فان الودائع لأجل التي زيد في معدلات مكافأتها في منتصف السنة ارتفعت بما قدره 779 مليون أو 35,7 ٪ مقابل 428 مليون أو 24,4 ٪ سنة 1977. وبالاضافة الى ذلك، فان الودائع من أجل الاسترداد الموضوعة في حساب مجمد وبدون مكافاة لمدة أدناها ستة أشهر، بلغت 713 مليون في نهاية 1978. وفي هذه الظروف، فان حصة الودائع تحت الطلب ضمن مجموع الموارد نزلت في ظرف سنة من 68 ٪ الى 63,8 ٪.

أما فيما يتعلق بالاموال الذاتية، فقد نمت بنسبة 23,3 ٪ لتصل الى 719 مليون على اثر الزيادات في رأس المال، وأكثر من ذلك بسبب الاحتياطيات التي كونتها بعض البنوك، التي استطاعت أن تستجيب بسهولة لمقتضيات معامل تقسيم المخاطر الذي دخل حيز التطبيق في بداية 1977. أما النسبة بين الاموال الذاتية الصافية للجهاز البنكي وبين مجموع التزاماته بازاء الغير، فقد ظلت تفوق المعدل الادنى المطلوب أي 5 ٪. الا أن نهاية السنة صادفت عدم احترام هذا المعدل من طرف سبعة بنوك بدلا من خمسة مؤسسات في آخر سنة 1977.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المؤسسات المالية المتخصصة

لم تشهد شبكة مختلف المؤسسات المالية المتخصصة في المجمل تغييرا عميقا خلال سنة 1978. غير أنه من الجدير بالذكر أن الصندوق الوطني للقرض الفلاحي دعم شبكته من جديد في اطار سياسة اللامركزية المطبقة من طرف السلطات العمومية. وهكذا، فقد قامت هذه المؤسسة بفتح أربع وكالات جهوية وثلاثة صناديق محلية ورفعت عدد صناديقها المحلية التي تحتوي على مصلحة للصندوق من 47 الى 71.

الموارد والاستخدامات

أدت مختلف التدابير التي تم اتخاذها في اطار مخطط الاستقرار الثلاثي بهدف خلق توازن بين مجهود التجهيز وطاقات التمويل الى انخفاض خفيف في نسق نمو نشاط المؤسسات المالية المتخصصة الخمس (1). ذلك ان الحساب الختامي المجمع لهذه المؤسسات الذي سبق له أن زاد بنسبه 30.4 ٪ سنة 1977، نما بمعدل 22.2 ٪ فقط ليصل الى 7.654 مليون في نهاية دجنبر 1978. وقد مثل عند هذا المستوى ما يزيد قليلا عن 46 ٪ من الوضعية الاجمالية للجهاز البنكي كما كان الشان سنة 1977.

بملايين الدراهم	نهاية 1977	نهاية 1978	التغيير بالنسبة المائوية	بملايين الدراهم	نهاية 1977	نهاية 1978	التغيير بالنسبة المائوية
الاستخدامات				**الموارد**			
الديون على الخزينة	515	600	16.5	الاموال الذاتية	501	700	18.4
الديون على البنوك	430	539	22.8	مساعدات الدولة	358	347	3.1-
قروض للاقتصاد	4 454	5 424	21.8	الاقتراضات الخارجية	2 015	2 516	24.9
قروض للجماعات العمومية	292	280	4.1-	الاقتراضات الداخلية	631	785	24.4
محفظة السندات	399	557	39.6	منها :			
استخدامات متنوعة	167	254	52.1	- التزامات وسندات	480	651	35.6
				- تسليفات وتسبيقات البنوك	151	134	11.3
				ودائع لاجل قصير	2 080	2 580	24.0
				مساعدات معهد الاصدار	632	513	11.1
				موارد متنوعة	—	171	—
المجموع	6 266	7 654	22.2	**المجموع**	6 266	7 654	22.2

المـــوارد

يبين الجدول أعلاه حركة تطور الحساب الختامي لمجموع المؤسسات المالية المتخصصة من سنة لاخرى. ويظهر تحليل هذا الجدول من جانب الخصوم، بأنه على العكس مما سبق تسجيله سنة 1977، فان المساعدات الممنوحة من طرف معهد الاصدار قد انخفضت وأن معدل نمو التمويلات الخارجية قد كان أدنى من معدل زيادة الودائع لأجل قصير ولم يتجاوز نسبة توسع أهم الموارد الداخلية الاخرى (2).

فقد بلغ حجم الاقتراضات الخارجية 2.516 مليون أي بزيادة محدودة قدرها 501 مليون أو 24.9 ٪ مقابل 835 مليون أو 70.8 ٪ سنة 1977. ومن تم، فان حصته ضمن مجموع الموارد والتي سبق لها أن انتقلت ما بين 1976 و 1977 من 24.6 الى 32.2 ٪ ظلت تتاهز الثلث. كما أن توسع حجم هذه الاقتراضات بالقيمة المطلقة مثل 36.1 ٪ من الاموال التي تم جمعها سنة 1978 عوضا عن 57.1 ٪ سنة 1977. ذلك أن الالتزامات الخارجية للبنك الوطني للانماء الاقتصادي بلغت 1.500 مليون درهم أي ما يمثل 73 ٪ من خصومها فزادت بما قدره 220 مليون فقط مقابل 425 مليون سنة 1977. كما أن التزامات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي التي انتقلت في السنة الماضية من 107 الى 428 مليون سجلت سبقا لما يتجاوز 84 مليون. وأخيرا، فان التمويلات الخارجية الممنوحة للقرض العقاري والفندقي بلغت 504 ملايين بدلا من 307 ملايين في نهاية دجنبر 1977 فسجلت بذلك نموا نسبته 64.2 ٪ بينما كانت قد تضاعفت باكثر من مرتين خلال السنة السابقة. الا أن هذه المؤسسة قد لجأت الى الرفع من معدلات فائدة عملياتها (3).

وبالمقابل، فان نسق نمو الودائع القصيرة الاجل بلغ 24 ٪ مقابل 28.5 ٪ سنة 1977. فلم ينخفض بذلك سوى قليلا. وقد وصلت الاموال التي تم تجميعها بهذا الصدد الى 2.580 مليون، فبقيت تحتل بذلك الصف الاول من بين الموارد الاحمالية للمؤسسات المالية المتخصصة اذ مثلت ما يقرب من 34 ٪ منها. وقد انتقلت الودائع الموكولة لصندوق الايداع والتدبير في ظرف سنة من 1.817 الى 2.292 مليون على اثر التوسع الذي شهدته موجودات صندوق التوفير الوطني وبالاخص حسابات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. أما الاموال التي تم تجميعها على يد الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، فقد انتقلت من 185 الى 225 مليون درهم من نهاية سنة لأخرى.

وفي الوقت الذي التجأت فيه الخزينة بصفة رئيسية الى وسائل التمويل ذات الصبغة النقدية لتحقيق توازن صندوقها، فان حجم الاصدارات الصافية من السندات والاقتراضات الالزامية للمؤسسات المالية المتخصصة ـ باستثناء تسليفاتها المتبادلة ـ انتقل من 480 الى 651 مليون درهم ونظرا لكون التسهيلات الممنوحة من طرف البنوك نزلت من جهتها من 151 الى 134 مليون، فان الاقتراضات الداخلية زادت بمبلغ 154 مليون بدلا من 85 مليون سنة 1977 اذ وصلت الى 785 مليون فمثلت بذلك 10.3 ٪ من مجموع الموارد مقابل 10.1 ٪ سنة 1977.

وعلى العكس من ذلك، فقد انخفضت حصة اعادة التمويل لدى معهد الاصدار من 10.1 ٪ الى 7.1 ٪. ذلك أن بنك المغرب لم يزد من امكانيات اعادة الخصم لفائدة المؤسسات المالية باستثناء الرفع من 150 الى 180 مليون من حصة القرض العقاري والفندقي، وبالتالي، فان الالتجاءات الى معهد الاصدار نزلت من 632 الى 543 مليون على اثر انخفاض مستوى لجوء صندوق الايداع والتدبير.

كما أن مساعدات الدولة للمؤسسات المالية المتخصصة تقلصت من 358 الى 347 مليون، بسبب التسديد الجزئي للتسبيقات التي كان قد حصل عليها القرض العقاري والفندقي فيما قبل.

وأخيرا، عرفت الاموال الخاصة للمؤسسات المالية توسعا نسبته 18.4 ٪ بعد أن سبق لها أن نمت بمعدل 17.7 ٪ سنة 1977، حيث مثلت في نهاية دجنبر 1978 أكثر من 9 ٪ من مجموع الموارد.

الاستخدامات

خصصت المؤسسات المالية المتخصصة كذي قبل ما يقرب من 70 ٪ من الموارد الجديدة التي تجمعت لديها الى القروض للاقتصاد. ومن تم، فان هيكل استخداماتها لم يعرف اي تغيير سنة 1978.

وقد بلغت القروض الممنوحة للاقتصاد في نهاية السنة 5.424 مليون أي بزيادة قدرها 970 مليون أو 21.8 ٪ عوضا عن 983 مليون أو 28.3 ٪ سنة 1977، فمثلت بذلك 71 ٪ من مجموع أصول المؤسسات المالية أي نفس النسبه المسجلة في السنة السالفة. ونظرا لكون القروض الموزعه من طرف البنوك لم تزد سوى بنسبة 9.7 ٪، فان حصة هذه القروض ضمن مجموع التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص وصلت بالمقابل الى 36.3 ٪ في نظير 34 ٪ سنة 1977. واذا كان توسع هذه القروض قد ارتبط من جديد وبصفة اساسيه بنمو التسليفات لاجل متوسط وطويل، فان زيادة المساهمة الاجمالية للبنك الوطني للانماء الاقتصادي كانت، على العكس من سنة 1977 أدنى من نسق نمو القروض الممنوحة من طرف المؤسسات الاخرى.

وهكذا، فان قروض البنك الوطني للانماء الاقتصادي التي سبق لها أن زادت بمبلغ 588 مليون درهم أو 44.5 ٪ سنة 1977 بلغت هذه السنة 2.329 مليون. فلم تسجل سوى توسع محدود قدره 320 مليون أو 16.8 ٪ على اثر تقلص حجم الاستثمارات في قطاعات البناء والنسيج والنقل والصيد البحري.

وعلى العكس من ذلك وصلت تسليفات القرض العقاري والفندقي الى 1.601 مليون في نهاية دجنبر 1978 فزادت بمقدار 377 مليون أو ما نسبته 32.5 ٪ وذلك بالرغم من الانخفاض الملموس الذي طرأ على العمليات ذات الصبغة الاجتماعية. ويرجع السبب في التوسع المذكور الى القروض الاخرى الممنوحة من أجل البناء والى تدعيم القروض الممنوحة تسبيقا الى الانشطة السياحية.

كما انتقلت التسهيلات الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للقرض الفلاحي من 986 الى 1.232 مليون مسجلة بذلك زيادة سنوية تناهز 25 ٪ أي بما يفوق بكثير معدل نمو السنة السابقة. ذلك أن هذه المؤسسة واصلت تشجيعها لعمليات تجديد التجهيزات الفلاحية كما قامت بتمويل تسويق المحصول الذي كان هاما هذا العام.

وأخيرا، فقد قام صندوق الايداع والتدبير بتقديم مساعدة أكبر الى فروعه، فزادت بذلك تسليفاته بمبلغ 37 مليون درهم أو 10 ٪ حيث وصلت الى 408 مليون درهم.

وقد قامت هذه المؤسسة كذلك الى جانب القرض العقاري والصندوق بتوسيع محفظتها من السندات والمساهمات بشكل ملحوظ. وبذلك انتقلت الموجودات من هذا المجموع لدى مجموع المؤسسات المالية المتخصصة من 430 الى 557 مليون درهم أي بزيادة سنوية تناهز نسبتها 40 ٪.

(1) البنك الوطني للانماء الاقتصادي، صندوق الايداع والتدبير، القرض العقاري والفندقي، الصندوق المركزي للصفقات والصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

(2) يرجع للمطلع الاحصائي رقم 51.

(3) يرجع للمطلعات الاحصائية من 41 الى 47.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أما الديون على الخزينة التي تتكون في مجملها تقريبا من السندات والاقتراضات الالزامية للدولة المكتتب فيها من طرف صندوق الايداع والتدبير، فقد اتسعت بمقدار 85 مليون أو 16,5 ٪ لتبلغ 600 مليون في نهاية السنة.

وفيما يتعلق بالموارد التي تم وضعهـا رهن اشارة البنوك في شكل تسبيقـات أو ضمانة، فقد وصلت 539 مليون على اثر زيادة قدرها 100 مليون.

تـوزيـع الـسـلـف

شهدت القروض المقدمة للاقتصاد من طرف البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة نموا اجماليا يقل عن 14 ٪ اثر البدء في تنفيذ مخطط الاستقرار الثلاثي 1978ـ1980 وقد سبق لها أن زادت بنسبة تفوق 20 ٪ خلال كل من الاربع سنوات الماضية. فبعد أن اتسعت بمقدار 2.381 مليون سنة 1977، لم تسجل هذه السنة سوى ارتفاع محدود قدره 1.833 مليون حيث وصلت الى 14.940 مليون في نهاية 1978 كما يبين ذلك الجدول التالي الذي يعطي نظرة حول حركة تطور هذه التسليفات حسب مصدرها وطريقـة تمـويـلهـا ومـدتـهـا.

تـوزيـع القـروض للاقتصـاد

(بملايين الدراهم)	نهاية 1975	نهاية 1976	نهاية 1977	نهاية 1978
حسب مصدر توزيعها				
معهد الاصـدار	185	252	237	283
بنـوك الودائـع	5 957	6 994	8 416	9 233
المؤسسات المالية المتخصصة	2 714	3 471	4 454	5 424
	8 856	10 727	13 107	14 940
حسب تمـويلهـا				
معهد الاصـدار	1 180	1 707	1 730	1 665
بنـوك الودائـع	5 358	6 108	7 391	8 387
المؤسسات المالية المتخصصة	2 318	2 912	3 986	4 888
	8 856	10 727	13 107	14 940
حسب مدتهـا				
لاجل قصير	6 136	7 187	8 478	9 296
معهد الاصـدار	185	262	237	283
بنـوك الودائـع	5 499	6 381	7 585	8 224
المؤسسات المالية المتخصصة	452	544	656	789
لاجل متوسط وطويل	2 720	3 540	4 629	5 644
بنـوك الودائـع	458	613	831	1 009
المؤسسات المالية المتخصصة	2 262	2 927	3 798	4 635
	8 856	10 727	13 107	14 940

بالاضافة الى الانخفاض الخفيف الذي يلاحظ بالنسبة للتسهيلات الممنوحة من طرف معهد الاصدار، يبين تحليل الجدول أعلاه بأن نسق نمو التسليفات لأجل قصير الموزعة بالاخص من طرف بنوك الودائع قد تقلصت بشكل ملحوظ، في حين أن تباطؤ معدل زيادة القروض المتوسطة والطويلة الاجل والتي تقدمها المؤسسات المالية المتخصصة بصفة رئيسية كان أقـل بروزا.

حسب مصدر توزيعها

بلغت زيادة القروض الممنوحة من طرف البنوك والتي أخضعتها السلطات النقدية للتأطير 9.233 مليون في نهاية دجنبر 1978 (1) ـ باستثناء التسهيلات التي استفادت منها المؤسسـات المـالية ـ فلم تتجاوز نسبتهـا 9,7 ٪ سنة 1978 بينمـا كانت قـد وصلت الى 20,3 ٪ فيما قبل (2).

أما قروض المؤسسات المالية المتخصصة التي لاتخضع للتأطير والتي سبق لهـا أن اتسعت بنسبة 28,3 ٪ سنة 1977، فقد اتسعت في ظرف سنة بمعدل 21.8 ٪ لتصل الى 5.424 مليون. وقد مثلت عند هذا المستوى 36,3 ٪ من مجموع القروض المقدمـة للاقتصاد بدلا من 34 ٪ فيما سبق. وبالمقابل، فان حصة البنوك نزلت من 64,2 ٪ الى 61,8 ٪. أما فيما يرجع للتسهيلات المباشرة التي يقدمها بنك المغرب، فقد انتقل حجمها من 237 الى 283 مليون، فظلت حصتها النسبية تقل عن 2 ٪.

حسب التمويل

عرفت خزائن البنوك نوعا من التوسع في نهاية السنة، فانتقل مجموع القروض التي قامت بتمويلها من 7.391 الى 8.387 مليون درهم حيث ارتفع بنسبة 13.5 ٪ أي بمعدل يفوق زيادة القروض التي وزعتهـا هـذه المؤسسات. فبذلك مثلت 90,8 ٪ من هذه الاخيرة عوضا عن 87,8 ٪ سنة 1977 وما يزيد قليلا عن 56 ٪ من التمويل الاجمالي للاقتصاد كما كان الشأن سنة 1977.

كما بلغت القروض التي تم الاحتفـاظ بها لمحفظة المؤسسات المـالية المتخصصة 4.888 مليون أي بنمو أسرع من زيادة حجم التسهيلات الممنوحة على يد هذه المؤسسات. وفي نفس الوقت، فان حصة هذه القروض ضمن مجموع التمويلات والتي سبق أن انتقلت من 27,1 ٪ الى 30,4 ٪ ما بين 1976 و 1977 بلغت 32,7 ٪ عند نهايـة دجنبر 1978.

وفي هذه الظروف، فان حجم التسهيلات التي قدمها بنك المغرب نزلت من 1.730 الى 1.665 مليون درهم مسجلا بذلك تقلصا سنويا نسبته 3,8 ٪، وبالتالي لم تتجاوز حصته النسبية ضمن مجموع تمويلات الاقتصـاد 11,1 ٪ مقابـل 13,2 ٪ في نهايـة 1977 و 15,9 ٪ في مختتم 1976.

حسب المـدة

يبين توزيع القروض حسب مدتها كالسنة السابقة التخصص القوي للمؤسسات. فقد استمرت البنوك في تقديم ما يقرب من 90 ٪ من التسهيلات القصيرة الاجل، في حين أن المؤسسات المالية المتخصصة منحت من جديد 82 ٪ من التسليفات المتوسطة والطويلة الاجل. ومن جهة ثانية، فقد سجل هذا النوع الاخير من القروض مرة أخرى زيادة أسرع من التسليفات لأمد قصير وذلك من جـراء مختلف التدابير الانتقـائية التي اتخـذت لـصـالـح الـتـجهـيز.

فقد اتسعت التسليفات القصيرة الاجل بما قدره 818 مليون أو ما نسبته 9,6 ٪ فقط بدلا من 1.291 مليون أو 18 ٪ سنة 1977، اذ بلغ حجمها 9.296 مليون عند نهاية دجنبر 1978، فلم تعد تمثل بذلك سوى 62,2 ٪ من مجموع الالتزامات مقابل 64,7 ٪ سنة من قبل. ذلك أنه اذا كانت القروض من هذا النوع زادت بنسبة 20,9 ٪ في الحساب الختامي للمؤسسات المالية، فانها لم تتسع لدى البنوك سوى بمقدار 9 6 مليون أو بمعدل 8,4 ٪ في نظير 1.204 ملايين أو 18.9 ٪ سنة 1977.

أما القروض المتوسطة والطويلة الاجل، فقد وصلت من جهتها الى 5.644 مليون فسجلت بذلك ارتفاعا قدره 1.015 مليون أو ما نسبته 21,9 ٪ وهو ارتفاع يعادل تقريبا التوسع الذي سبق تسجيله سنة 1977. وقد تبلور هذا التطور في انتقال حصة هـذه القروض ضمن مجموع التسليفات للاقتصاد من 35,3 ٪ الى 37,8 ٪. كما شمل القروض الممنوحة من طرف البنـوك بل وكـذلك التسليفات التي وزعتهـا المؤسسات المـالـية المتخصصة.

حسب قطاعات النشاط

مثل الحجم الاجمالي للتسليفات التي تم احصاؤهـا بواسطة المصلحة المركزيـة للمخاطر لبنك المغرب عند نهاية 1978، 70 ٪ من مجموع القروض الممنوحة للاقتصاد عوضا عما يناهز 75 ٪ سنة 1977، ذلك أنه في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة التسهيلات التي صرحت بها المؤسسات المالية المتخصصة من 63 ٪ الى 67,5 ٪، فان نسبة التصريحات المتعلقة بالتزامات البنوك نزلت في ظرف سنة من 80 ٪ الى 73,5 ٪، مما يرجع السبب فيه على الخصوص الى الرفع من الحد الادنى المصرح به من 50.000 الى 100.000 درهم بالنسبة لجميع القروض. ومن ثم، فقد سجلت القروض القصيرة الاجل التي أحصتها مركزية المخاطر انخفاضا بسيطا، في حين أن التسليفات لامد متوسط وطويل نمت على العكس من ذلك بما يفوق 18 ٪.

ويعطي الجدول التالي تلخيصا لحركة التطور القطاعية لمجموع التسليفات المجمعة لدى معهد الاصدار دون أي تمييز بين مصدرها أو مدتها.

(1) لقد وضعت زيادة القروض للتصدير وحدها خارج التأطير سنة 1978.
(2) يرجع للملحق الاحصائي رقم 52.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قطاعات النشاط	نهاية 1977	نهاية 1978	التغيرات بالنسبة المائوية
الفلاحة والصيد	1 131	238	+ 9,5
منها – الزراعات	364	350	– 3,8
– الانشطة الملحقة بالفلاحة	278	336	+ 20,9
– الصيد	186	189	+ 1,6
المعادن والصناعة	4 409	4 600	+ 4,3
منها – الطاقة	345	280	– 18,8
(منها البترول والوقود)	(301)	(194)	(– 35,5)
– المعادن	179	180	+ 0,6
– مواد البناء، المباني والاشغال العمومية	840	974	+ 16,0
– الصناعات الميكانيكية	594	699	+ 17,7
– الصناعات الكيماوية	451	492	+ 9,1
– الصناعات الغذائية	899	811	– 9,8
– صناعات النسيج	718	775	+ 7,9
– صناعات مختلفة	383	389	+ 1,6
خدمات مختلفة	4 276	4 610	+ 7,8
منها – التجارة	1 709	1 712	+ 0,2
(تجارة الجملة للمواد الفلاحية والغذائية)	(445)	(564)	(+ 26,7)
(تجارة الجملة للمواد الأولية)	(658)	(575)	(– 12,6)
(تجارة النسيج)	(125)	(114)	(– 8,8)
– وسطاء التجارة والصناعة	125	98	– 21,6
– النقل	1 113	1 095	– 1,6
(منه النقل البحري)	(768)	(812)	(+ 5,7)
– الفنادق	194	277	+ 42,8
– اشغال عقارية	153	244	+ 59,5
– تسليفات للاستهلاك	430	530	+ 15,2
– عناصر مختلفة	522	654	+ 25,3
المجموع	9 816	10 448	+ 6,4
منها – لأجل قصير	6 337	6 315	– 0,3
– لأجل متوسط وطويل	3 479	4 133	+ 18,8

لم يشهد هيكل توزيع القروض حسب أهم قطاعات النشاط أي تغيير من سنة لأخرى كما يتضح ذلك من خلال المعطيات الواردة أعلاه : فقد ظلت حصة الفلاحة والصيد تفوق 11 ٪ وحصة المعادن والصناعة تناهز 45 ٪ وحصة الخدمات تقرب من 44 ٪. غير أن أهم ما يلاحظ هو أن القطاعات تطورت في الغالب على نحو مختلف.

وهكذا، فان الزيادة بنسبة 9,5 ٪ في ركن «الفلاحة والصيد» تعزى بالدرجة الاولى الى ارتفاع حجم التسليفات المقدمة للأنشطة التابعة للفلاحة التي زادت بنسبة 21 ٪ ليصل الى 336 مليون في نهاية دجنبر 1978، بينما كان قد انخفض من 361 الى 278 مليون سنة 1977. ذلك أن التزامات مؤسسات التخزين زادت بموازاة توسع حجم المحاصيل. وبالمقابل، فان حجم القروض للزراعات – الذي لا يشمل بحق التسهيلات ذات المبالغ الضعيفة المقدمة الى عدد متزايد من الفلاحين – تقلص بنسبة 3,8 ٪ في الوقت الذي ارتفع فيه حجم التسليفات لقطاع الصيد بمعدل محدود في 1,6 ٪.

كما أن توسع مجموع التسليفات التي تم احصاؤها بالنسبة لقطاعي المعادن والصناعة قد نتج عن التغييرات المختلفة الاتجاه التي عرفها تطور الأنشطة الرئيسية المجتمعة ضمن هذا الركن. وهكذا، ففي الوقت الذي ظل فيه حجم القروض المصرح بها والممنوحة للشركات المعدنية يعادل 180 مليون درهم، فان التسليفات المقدمة للصناعات الميكانيكية والصناعات الكيماوية وصناعات النسيج وكذا لقطاع المعدات والبناء وقطاع المباني والاشغال العمومية استمرت في الزيادة أيضا بنسق أقل سرعة من سنة 1977. كما استطاعت معامل تكرير النفط أن تخفض من اتجاهاتها الى التسهيلات القصيرة الأجل.

وأخيرا، وفيما يرجع للقطاع الثالث الذي زادت التزاماته في المجموع بنسبة 7,8 ٪ من سنة لأخرى، فقد لوحظ استقرار في احتياجات التجارة الى القروض اذ عمل انخفاض حجم التسليفات لتجارة الجملة في المواد الاولية الصناعية على تعويض ارتفاع استعمالات تجارة الجملة في المنتوجات الفلاحية والغذائية.

وقد كان الشأن كذلك بالنسبة لفرع النقل الذي سبق له أن استفاد من تسليفات هامة سنة 1977 على اثر تدعيم الأسطول التجاري. وعلى العكس من ذلك، فان القروض المقدمة لقطاع الفنادق وللأعمال العقارية وللمستهلكين زادت على التوالي بـ 42,8 ٪ و 59,5 ٪ و 15,2 ٪.

سيولات البنوك

لقد كان توسع نفقات الخزينة التي تم تمويلها سنة 1977 تارة عن طريق اللجوء الى القروض الخارجية وتارة أخرى بواسطة تسهيلات معهد الاصدار قد أسفر ابتداء من الاشهر الاولى من السنة عن اتساع ملموس في خزائن البنوك التي لم تشعر بأي ضيق فيما بعد باستثناء بعض الحالات العابرة. أما خلال سنة 1978، ففي الوقت الذي بدت فيه الآثار التضييقية لتداول العملة الائتمانية مشابهة لما لوحظ في السنة السابقة، فان النقص الاجمالي الذي طرأ على احتياطيات الصرف ومساعدات بنك المغرب قد أدى على العكس من ذلك ابتداء من شهر مارس والى غاية شهر يونيو الى تضييق جد ملحوظ في سيولة البنوك. وعلى اثر الارتفاع الملموس الذي شهدته مدفوعات الدولة فيما بعد، فقد استطاعت هذه المؤسسات أن تحقق فائضا هاما في خزينتها. ومما زاد من أهمية هذا الفائض محاولة البنوك تخفيض نمو قروضها للإقتصاد من أجل احترام الحدود المفروضة من طرف السلطات النقدية. ومن ثم، فقد استطاعت البنوك توسيع محفظتها من السندات العمومية بما يفوق الحد الادنى القانوني، فاتسعت بذلك امكانياتها لاعادة التمويل لدى معهد الاصدار.

وفي هذه الظروف، فقد استعملت المؤسسات البنكية من مارس الى يونيو سقوفها لاعادة الخصم في حدود مرتفعة، كما التجات مرتين، على أساس المبالغ في نهاية الاشهر، وبمبالغ هامة نسبيا الى التسبيقات الخاصة، واقترضت بشكل أوسع داخل السوق النقدية. وعلى العكس من ذلك وخصوصا لما قامت به البنوك ابتداء من الربع الاخير من السنة بتعبئة حجم متزايد من سندات الخزينة، فقد عرف مبلغ ومعدل العمليات داخل السوق النقدية انخفاضا ملموسا. ومن ثم، فقد امتنعت السلطات النقدية عن التدخل لما انخفضت كلفة اعادة تمويل البنوك.

عوامل سيولة البنوك

لقد كان التغير الاجمالي للموجودات الخارجية وللتسهيلات المقدمة من طرف بنك المغرب للدولة قد اسفر خلال النصف الاول من سنة 1977 عن توسع صاف للسيولة البنكية. وقد أحدث هذا التغير على النقيض من ذلك، وفي المجمل، أثرا تضييقيا على سيولات البنوك خلال الفترة المقابلة من سنة 1978. ذلك أن هذا التغير الذي ظل ايجابيا في يناير وفبراير، أصبح سلبيا جدا خلال الشهرين الموالين. وباستثناء اكتوبر ونونبر، فقد كان له أثر توسعي على السيولة البنكية فيما بعد وبالاخص في يوليوز حيث سجلت دخولات هامة من رؤوس الاموال الاجنبية.

أما طلب الاوراق النقدية، فقد زاد من جهته بنفس الوتيرة تقريبا كسنة 1977. الا أنه في الوقت الذي ابتدأ فيه هذا الطلب في الارتفاع ابتداء من شهر أبريل من السنة الماضية، فان زيادته لم تكن ملموسة سنة 1978 سوى ابتداء من شهر يونيو.

وبالتالي، فان خزائن البنوك التي بقيت متسعة خلال الشهر الاول والثاني من السنة تقلصت بشكل قوي في مارس وابريل وظلت هكذا الى آخر النصف الاول من السنة. وبعد أن عرفت اتساعا ملحوظا في شهر يونيو، استمرت كذلك حتى آخر السنة باستثناء بعض الضغوط القصيرة المدة والقليلة الأهمية.

يبين الجدول التالي حركة تطور التجاءات البنوك الى معهد الاصدار (1) :

(في نهاية الاشهر وبملايين الدراهم)

النصف الاول من السنة	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو
1977	1 226	922	1 000	1 077	954	1 163
1978	960	852	1,160	1 578	1 174	1 520
النصف الثاني من السنة	**يوليوز**	**غشت**	**شتنبر**	**اكتوبر**	**نونبر**	**دجنبر**
1977	1 108	1 090	1 204	1 280	1 289	957
1978	930	1 040	1 022	1 300	1 352	1 164

انتقل المتوسط في نهاية الاشهر لمجموع التسهيلات التي حصلت عليها المؤسسات البنكية من طرف معهد الاصدار في ظرف سنة من 1.106 الى 1.171 مليون درهم. وقد تاهز المبلغ الاقصى لهذه التسليفات 1.600 مليون في شهر ابريل 1978 بينما لم يتجاوز

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 53.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

1.289 مليون سنة 1977. الا انه نظرا للتغيرات التي طرأت خلال السنة سواء فيما يتعلق بوضعية سيولات البنوك أم فيما يرجع لامكانيات هذه الاخيرة في اعادة التمويل فانه ينبغي التفريق بين أربع فترات مختلفة. وهكذا، ففي يناير وفبراير، لم يتجاوز حجم الالتجاءات 950 مليون و 852 مليون على التوالي واستعملت سقوف اعادة التمويل العادية ـ التي لم يدخل عليها بنك المغرب أي تعديل ـ في حدود 80 ٪ فقط. وبالمقابل، فقد وصل متوسط الحجم الاجمالي لهذه التسليفات من مارس الى يونيو 1.358 مليون درهم. ومن ثم، فان الحصة غير المستعملة في سقوف اعادة التمويل، التي تم تخفيضها من جهة أخرى على اثر العقوبات المتخذة ضد المؤسسات التي لم تلتزم بالحدود الموضوعة لنمو التسليفات، تقلصت من 20 ٪ الى 10 ٪. كما ان التسبيقات الخاصة التي كانت شبه منعدمة في الجزء الباقي من السنة بلغت 385 مليون في شهر ابريل و 332 مليون في يونيو. ثم فيما يخص الربع الثالث من السنة، تم رفع «الحصة الخاصة بتمويل الحبوب» من 150 الى 250 مليون ووضع مجموع التسهيلات الممنوحة للشركات المصدرة خارج الحصة، في الوقت الذي نزل فيه مجموع اعادات التمويل بالمتوسط الى 997 مليون، وانخفضت فيه نسبة استعمال السقوف الى أقل من 83 ٪. وأخيرا، فقد تميز الربع الاخير من سنة 1978 بزيادة ملموسة في حجم سندات الخزينة المقدمة والتي اكتتبت فيها البنوك بشكل واسع ابتداء من شهر اكتوبر نظرا لعدم توفر استعمالات أخرى. وفي هذه الظروف، فقد بلغ الحجم الاجمالي لالتجاءات البنوك بالنسبة لهذه الفترة 1.272 مليون في المتوسط.

السوق النقدية

الى جانب التسليفات التي تتلقاها البنوك من لدن معهد الاصدار، فانها تحصل على موارد اضافية داخل السوق النقدية ويتم تمويل هذه السوق التي لا يتسرب لها تأثير حركات رؤوس الاموال الاجنبية والتي لا يتدخل فيها بنك المغرب بصفة مباشرة، من طرف المؤسسات المالية المتخصصة. كما تقوم البنوك بتبادل الاموال فيما بينها الشيء الذي يشكل بالطبع مجلوبا صافيا بالنسبة للجهاز البنكي في مجموعه.

فالقروض الاجمالية المقدمة من جانب المؤسسات المالية المتخصصة للبنوك والتي كانت قد انتقلت بالمتوسط في نهاية الاشهر من 123 مليون سنة 1976 الى 261 مليون سنة 1977 قد شهدت بعض النمو سنة 1978 لتصل الى 283 مليون درهم. وقد مثلت هذه التسهيلات التي قدمها صندوق الايداع والتدبير وبدرجة أقل القرض العقاري والفندقي، كما كان الشأن سابقا، ما يناهز 20 ٪ في مجموع اعادة التمويل البنكية. أما فيما يتعلق بالعمليات «للاجل القصير جدا» والتي تدرج ضمن الودائع، فقد نزل متوسط حجمها على النقيض من ذلك من 49 الى 30 مليون درهم.

أما متوسط حجم تسليفات البنوك فيما بينها، بحسابه في نهاية الاشهر، فقد انتقل من جهته من 250 الى 389 مليون درهم مسجلا بذلك سبقا سنويا نسبته 55.6 ٪. وقد شهد حجم العمليات تغيرات واسعة : فبعد أن قارب 300 مليون في يناير وفبراير وصل الى 548 مليون في مايو ثم الى 828 مليون في يوليوز حينما وفر القرض الشعبي، الذي يجمع مجمل المبالغ المحولة من طرف العمال المغاربة بالخارج، فوائض هامة، في انتظار اعادة تكوينه لمحفظة السندات العمومية. وبموازاة التوسع الذي عرفته سيولات البنوك والارتفاع الذي شهدته تعبئة سندات الخزينة لدى بنك المغرب أخذ حجم عمليات السوق النقدية في الانخفاض تدريجيا الى أن وصل 75 مليون في نهاية دجنبر 1978.

وفي هذه الظروف، فقد أصبح القرض الشعبي من جديد أول مقرض ومن بعيد اذ بلغ متوسط تسليفاته في نهاية الاشهر 350 مليون عوضا عن 218 مليون سنة 1977. ففاق بكثير حجم تسليفات صندوق الايداع والتدبير الذي بلغ 213 مليون مقابل 218 مليون سنة 1977. وقد بلغت حصة هاتين المؤسستين ضمن مجموع الاموال الممنوحة 72 ٪ بعد ما كان قد نزلت من 82 ٪ الى 68 ٪ في السنة السابقة. كما أن المقترضين الرئيسيين الاربعة الذين كانوا قد حصلوا سنة 1977 على 63 ٪ من مجموع الموارد بدلا من 68 ٪ سنة 1976، توصلوا بما نسبته 72 ٪ من هذه الموارد خلال سنة 1978.

وبموازاة التطور غير المنتظم لحجم العمليات، فان سعر الفائدة بالسوق النقدية سجل تغييرات هامة. فبعد أن انخفض الى معدل 7.6 ٪ في نهاية مارس، وصل الى ما يناهز 9 ٪ في آخر ابريل ثم ارتفع الى ما يفوق هذا المستوى في مختتم الشهرين الموالين. وقد انخفض بعد ذلك خلال الربع الثالث من السنة حيث بلغ في نهاية هذا الاخير ما يقرب من 8.7 ٪. وأخيرا نقص بشكل مفاجيء بأكثر من نقطتين في آخر اكتوبر ولم يصل سوى 5.5 ٪ في مختتم السنة على عكس الاتجاه المسجل عادة في مثل هذه الفترة. وفي المجموع، فان المتوسط اليومي للمعدلات تقلص في ظرف سنة من 8,8 ٪ الى 8 ٪.

التوفير والاستثمارات

لقد كان أحد الاهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية المطبقة سنة 1978 هو تخفيض أهمية اللجوء الى رؤوس الاموال الاجنبية بواسطة الحد من نفقات التجهيز. وقد سمحت هذه السياسة بالحد من حاجيات التمويل من 7.932 مليون الى 5.262 مليون درهم. وتتمثل هذه الحاجيات في الفارق بين حجم الاستثمارات وحجم التوفير الوطني المجمل والذي انتقل حسب الاحصائيات المؤقتة للمحاسبة الوطنية من 6.157 الى 7.141 مليون بعد أن ظل يتقلص بانتظام منذ سنة 1975 (1). وقد مثل عند هذا المستوى 13,4 ٪ من الناتج الوطني المجمل بدلا من 12,8 ٪ سنة 1977. وفي نفس الوقت، انخفض التكوين الاجمالي للرسمال الثابت من 15.349 مليون الى 13.400 مليون سنة 1978 بعد أن كان قد ارتفع بمعدل سريع خلال الثلاث سنوات الاخيرة من المخطط الخماسي 1973ـ1977. كما نزلت الاستثمارات ـ باعتبار اقتطاع من المخزونات قدره 997 مليون ـ من 14.089 الى 12.403 ملايين (2).

التوفير السائل والسوق المالية

لا تسمح الارقام المتوفرة، كالسنوات السابقة، سوى باحصاء جزئي لمختلف مكونات التوفير. ومن ثم فسوف تقتصر التحليلات التالية على توضيح حركة تطور التوفير السائل والاصدارات الاجمالية المتوسطة والطويلة الاجل، وكذا حركة تطور وضعية بورصة القيم. وتبين هذه التحليلات عن زيادة ملموسة في تكوين التوفير القصير الاجل نتجت عن توسع ملحوظ في الودائع لدى الجهاز البنكي، وعن ارتفاع محسوس في حجم رؤوس الاموال التي حصلت عليها المؤسسات الشبه العمومية والشركات الخصوصية داخل السوق المالية. وعلى النقيض من ذلك، شهد نشاط البورصة انخفاضا جديدا بسبب قلة عدد الرسوم المعروضة وانكماش الطلب.

التوفير السائل أو القصير الاجل

يشمل التوفير السائل أو القصير الاجل مجموع الاصول السهلة التعبئة دون التعرض لخسارة في الرسمال وذلك باستثناء الودائع تحت الطلب للمؤسسات والخواص. وقد ارتفع حجمه بمقدار 1.546 مليون أو ما نسبته 54.7 ٪ ليصل الى 4.373 مليون درهم في نهاية سنة 1978، فمثل بذلك 17,5 ٪ من مجموع سيولات الاقتصاد عوضا عن 13.7 ٪ سنة 1977، في الوقت الذي لم يبلغ فيه توسع الموجودات النقدية سوى 15.5 ٪. وقد نتج تطور التوفير السائل عن زيادة شبه النقد بمقدار 1.492 مليون أو 68.4 ٪ على اثر توسع الودائع لاجل وعلى اثر انشاء الودائع من أجل الاستيراد. وبالمقابل لم يعرف الحجم الكلي للاموال التي حققت عمليا المؤسسات المالية سوى تغيير بسيط كما يبين ذلك الجدول التالي :

الحجم في نهاية السنة بملايين الدراهم	1974	1975	1976	1977	1978	التغيير المطلق 1977/78
الودائع البنكية لاجل	1 017	1 437	1 752	2 180	2 959	779+
الودائع من أجل الاستيراد	—	—	—	—	713	713+
الودائع لدى صندوق التوفير	262	294	308	349	374	25+
الودائع لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	67	141	128	177	216	39+
سندات الخزينة :						
— لستة اشهر على صبح	19	30	110	108	102	6—
— لستة اشهر وسنة بالحسابات الجارية (شركات التأمين وغيرها)	32	25	18	13	9	4—
سندات الصندوق للبنك الوطني للانماء الاقتصادي	5	2	1	—	—	—
المجموع	**1 402**	**1 929**	**2 317**	**2 827**	**4 373**	**1546+**
معدل النمو بالنسبة المائوية	38,9+	37,6+	20,1+	22,0+	54,7+	—

(*) لا تدخل في هذا الاطار السندات القصيرة الاجل المكتسبة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة نظرا لكونها تشكل استخداما للموارد سبق ادراجه اما ضمن الموجودات النقدية (الودائع تحت الطلب) واما ضمن عناصر اخرى للتوفير السائل أو القصير الاجل (الودائع البنكية لاجل والودائع بصندوق التوفير الوطني والصندوق الوطني للقرض الفلاحي).

(1) يساوي مبلغ التوفير الفرق بين استخدامات حسابات الرسمال والقروض الخارجية الصافية. وبالتالي، فان الاخطاء التي تتعلق بالتكوين الاجمالي للرسمال الثابت وتغيرات المخزون والقروض الخارجية الصافية تنعكس بالضرورة على حجم التوفير.

(2) يرجع للملحق الاحصائي رقم 7.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الودائع شبه النقدية

انتقل مجموع الودائع شبه النقدية في طرف سنة من 2.180 مليون الى 3.672 مليون درهم.

وقد تكونت تدريجيا الودائع من أجل الاستيراد ونسبتها 25 ٪ من كلفة الصفقة وتوضع بحساب مجمد وبدون مكافأة لمدة أدناها ستة أشهر، فبلغت من شهر يونيو الى نهاية سنة 1978 ما قدره 713 مليون درهم.

وبلغ حجم الحسابات والسندات لاجل 2.959 مليون بدلا من 2.180 مليون أي بزيادة سنوية معدلها 35,7 ٪ وهي نسبة تفوق بكثير المعدلات المسجلة سنتي 1976 و 1977 وهي على التوالي 24,4 ٪ و 21,9 ٪. ولذلك، فان حصة الودائع لأجل ضمن مجموع الودائع لدى الجهاز البنكي، انتقلت من 16,4 ٪ الى 18,2 ٪. ويعزى هذا التطور الى الزيادة الجديدة التي ادخلت على معدلات الفائدة الدائنة بنقطة فيما يخص الودائع لاقل من ستة أشهر، وبنقطة ونصف فيما يتعلق بالودائع المتراوحة بين ستة أشهر وسنتين. وقد كانت المعدلات قد سجلت زيادتين خلال 1974 و 1975. الا أن الاهمية النسبية للودائع التي تفوق مدتها أربعة أشهر ضمن مجموع التوظيفات انخفضت من جديد من 61 ٪ الى 58,1 ٪. وقد سبق لها أن تقلصت ايضا سنة 10.

الودائع لدى صندوق التوفير الوطني

ان قرار رفع معدل الفائدة على الاموال المودعة لدى صندوق التوفير الوطني من 3,50 ٪ الى 5,50 ٪ مع حذف نسبة 0,50 ٪ التي كانت تمنح كمكافأة منذ النصف الثاني من سنة 1974 وكذا قرار رفع الحد الاقصى لهذه الودائع من 50.000 الى 100.000 درهم بالنسبة لكل شخص طبيعي لم يكن لهما أي أثر، فيما يبدو، على موقف الموفرين الصغار. فقد بلغت الاموال التي جمعها الصندوق 374 مليون، فلم تزد بذلك سوى بمقدار 25 مليون أو 7,2 ٪ بينما كانت قد اتسعت بمبلغ 41 مليون أو 13,3 ٪ سنة 1977 على اثر حملة واسعة للاشهار. وقد نتجت هذه الزيادة البسيطة في نفس الوقت عن ارتفاع طفيف في عدد الدفاتر الذي بلغ حوالي 497.000 في نهاية 1978 بدلا من أكثر من 475.000 سنة 1977، وعن نمو ضعيف في الرصيد المتوسط لكل مودع والذي انتقل في طرف سنة من 734 الى 752 درهم.

الودائع لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي

بلغت الودائع لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي في نهاية دجنبر 1978 في المجموع 216 مليون درهم في نظير 177 مليون سنة 1977 مسجلة بذلك نموا قدره 39 مليون درهم أو 22 ٪. وهو معدل يفوق نسبة زيادة الودائع من نفس النوع لدى البنوك والتي تحددت في 15 ٪. هذا ولا زال معدل الفائدة على هذه الودائع يصل الى 1,50 ٪.

سندات الخزينة القصيرة الاجل

انخفض من جديد حجم سندات الخزينة لمدة ستة أشهر، المكتتبة من طرف الخواص، اذ نزل من 108 الى 102 مليون درهم. وعلى الرغم من ارتفاع معدل الفائدة الممنوح من طرف الدولة والذي انتقل من 4,50 ٪ الى 6 ٪ في منتصف السنة، فان الاكتتابات لم تتجاوز 150 مليون، بينما بلغت التسديدات 156 مليون درهم. كما أن محفظة السندات بالحساب الجاري المكتتبة من طرف شركات التأمين، استعمالا لجزء من احتياطياتها التقنية انخفضت ايضا من 13 الى 9 ملايين درهم. ومن ثم، فان التوظيفات الصافية لسندات الخزينة، باستثناء السندات المكتتبة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة تقلصت في المجموع بمبلغ 10 ملايين درهم أو 8,3 ٪.

السوق المالية وبورصة القيم

انتقل الحجم الاجمالي لرؤوس الاموال المتوسطة والطويلة الاجل التي تم توظيفها بالسوق المالية من 2.205 الى 3.237 مليون درهم مسجلا بذلك زيادة قدرها 1.032 مليون أو 46,8 ٪. ويعزى هذا الارتفاع الملموس، كالسنة السابقة، الى نمو اصدارات القطاع الشبه العمومي وبالاخص، الى توسع الزيادات في الرسمال التي قامت بها الشركات الخصوصية. أما عمليات البورصة، فقد شهدت من جهتها انخفاضا جديدا.

الاصدارات الاجمالية المتوسطة والطويلة الاجل*

بملايين الدراهم	1974	1975	1976	1977	1978
سندات الخزينة لخمس سنوات (1)	4	—	—	37	32
التزامات وسندات الخزينة لاجل طويل (2)	97	227	1 222	405	318
(منها السندات الالزامية لمدة 15 سنة)	(35)	(150)	(1 125)	(271)	(87)
اصدارات شبه عمومية مضمونة من طرف الدولة	218	230	185	270	540
اصدارات الشركات (3)	974	1 050	773	1 493	2 347
المجموع	1 293	1 507	2 180	2 205	3 237
معدل النمو بالنسبة المائوية	67,3+	16,6+	44,7+	1,1+	46,8+

(*) نظرا لعدم توفر المعلومات الاحصائية حول التسديدات المتعلقة ببعض الاصدارات، فانه لا يمكن تحديد مجموع حجم الاكتتابات الصافية.
(1) باستثناء السندات المكتتبة من طرف البنوك.
(2) باستثناء السندات الالزامية لمدة 15 سنة المكتتبة من طرف القرض الشعبي.
(3) زيادة الرساميل واحداث الشركات بما في ذلك العمليات التي لم تخلف انشاء قيم منقولة.

الاصدارات العمومية او التي تضمنها الدولة

بلغ مجموع الاكتتابات في السندات والاقتراضات للخزينة وكذا الاقتراضات المضمونة من طرف الدولة 890 مليون بدلا من 712 مليون سنة 1977.

أما الاموال التي حصلت عليها الدولة بصفة مباشرة، فلم تتجاوز 350 مليون مقابل 442 مليون سنة 1977 و 1.222 مليون سنة 1976، وهي السنة التي تم فيها اصدار الاقتراض الوطني لتنمية الاقاليم الصحراوية. ففيما يخص الاصدارات الطويلة الاجل، فان اكتتابات الشركات في سندات لمدة 10 سنوات باستعمال «احتياطيها الاستثماري» واكتتابات غير المقيمين في سندات لمدة 7 سنوات، استخداما «لحساباتهم للرسمال» بلغت على التوالي 105 مليون و 41 مليون في نظير 102 مليون و 32 مليون درهم سنة 1977. الا أن الاقتراضات الالزامية، لم تجلب سوى 172 مليون فقط عوضا عن 271 مليون في السنة الماضية. وتتكون هذه الاقتراضات المكتتب فيها من طرف صندوق الايداع والتدبير وشركات التأمين، بنسب متساوية تقريبا من سندات الزامية لمدة 15 سنة وقد زيد في معدل فائدتها من 7,50 ٪ الى 8,50 ٪ ومن سندات الزامية لمدة 10 سنوات تم احداثها سنة 1978 ومعدل مكافاتها 7,50 ٪. أما فيما يتعلق بحجم سندات الخزينة لخمس سنوات، فقد نزل بدوره من 37 مليون الى 32 مليون درهم.

وعلى النقيض من ذلك، تضاعف مبلغ الاقتراضات المضمونة من طرف الدولة والتي أصدرتها المؤسسات الشبه العمومية اذ وصل الى 540 مليون. ويشمل على الخصوص 210 مليون حصل عليها القرض العقاري والفندقي و 200 مليون حصل عليها البنك الوطني للانماء الاقتصادي، و 80 مليون توصل بها المكتب الوطني للكهرباء. وكالعادة، فقد قام صندوق الايداع والتدبير وشركات التأمين بأهم الاكتتابات في هذه الاقتراضات.

تكوين الشركات والزيادات في الرسمال

لقد انخفضت الاموال الاجمالية الناتجة عن تكوين الشركات أو الزيادة في رأس مالها سنة 1976 بعد أن تمت عملية مغربة بعض القطاعات والتي كانت قد اسفرت عن تحويلات مالية هامة خلال الفترة السابقة. أما في سنة 1977 فقد ارتفع حجم هذه الاموال بشكل ملموس اذ بلغ 1.493 مليون درهم ثم انتقل سنة 1978 الى 2.347 مليون بسبب التوسع الهام الذي شهدته الزيادات في الرسمال، كما يتضح ذلك من الجدول التالي :

بملايين الدراهم	1974	1975	1976	1977	1978
الزيادة في الرسمال	725	802	575	886	2 053
تكوين الشركات	249	248	198	607	294
الزيادة الاجمالية للرسمال	974	1 050	773	1 493	2 347
تخفيض الرسمال	86—	45—	85—	71—	90—
الزيادة الصافية للرسمال	888	1 005	688	1 422	2 257

ان معدل تقسيم المخاطر الذي تم اقراره في نهاية 1976 والقاضي بالزام البنوك بتحديد تسليفاتها لمستفيد واحد في نسبة 10 ٪ من أموالها الخاصة – التي تشمل الرسمال والاحتياطيات – وكذا التوصيات الملحة للسلطات النقدية الموجهة للبنوك

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

والرامية الى اقامة توازن بين التسليفات والموارد الخاصة للزبناء، كل ذلك أدى الى نمو كبير في حجم الزيادات في الرسمال، الذي انتقل من 886 مليون الى 2.053 مليون. وقد قامت بهذه العمليات 683 شركة في نظير 546 سنة 1977 منها على الاخص الشركات المنتمية للقطاع الصناعي وبدرجة أقل الشركات المالية وشركات النقل.

وبالمقابل، فقد انخفضت المبالغ التي تم تخصيصها لتكوين شركات جديدة اذ نزلت الى 607 مليون درهم، بعد أن كانت قد تضاعفت باكثر من ثلاث مرات سنة 1977 اثر العمليات التي قامت بها المؤسسات شبه العمومية في هذا الصدد. الا أن المبالغ المذكورة شملت 1.542 شركة مقابل 1.359 سنة 1977.

وبما أن تخفيضات الرسمال بلغت 90 مليون، فان المجلوبات الصافية انتقلت في النهاية من 1.122 الى 2.257 مليون درهم أي بارتفاع سنوي نسبته 58,7 ٪.

بورصة القيم بالدار البيضاء

لقد انخفض نشاط البورصة سنة 1978 بمعدل أكبر من سنة 1977 بالرغم من نمو حجم المعاملات الخاصة بسندات الدولة على اثر تسجيل الاقتراض الوطني لتنمية الاقاليم الصحراوية بالبورصة. فقد بلغ مجموع عمليات البورصة 108 ملايين درهم مسجلا بذلك تقلصا نسبته 38,3 ٪ بعد أن كان قد انخفض بمعدل 14,2 ٪ سنة 1976 و 3,8 ٪ سنة 1977. وقد نتج ذلك عن تقلص حجم العمليات المتعلقة بالاسهم بنسبة 42,5 ٪. كما أن عدد السندات المتداولة نزل من 859.315 الى 484.048.

ويعزى هذا التطور بصفة رئيسية الى القلة المزمنة لكمية الاوراق المعروضة والتي ترجع بدورها الى امتناع الشركات عن ادخال أسهمها للبورصة اذ لم تشهد سنة 1978 سوى تسجيل شركة واحدة. كما يرجع في الوقت ذاته الى الاهمية النسبية للمحفظات التي تملكها الهيآت المستثمرة. ومما زاد من تقلص نشاط البورصة هذه السنة الانخفاض الملموس في طلب الخواص الذين أعادوا النظر، على ما يبدو، في نوع توظيفاتهم اثر الزيادة التي طرأت في منتصف السنة على معدلات الفائدة الدائنة. كما أن مزدود السندات وحصص الرسمال التي يملكها الخواص أصبحت تخضع للاقتطاع عند المورد قصد تلافي كل تملص ضريبي.

وفي هذه الظروف، انخفض متوسط السعر العام للقيم ذات الدخل المتغير من 142.25 الى 134.07 درهم. الا أن حجم رسملة البورصة، قدر بـ 1.968 مليون درهم في نظير 1.884 مليون سنة 1977، فزاد بذلك بنسبة 4,5 ٪ بفضل نمو الزيادات في الرسمال. ومن جهة أخرى، فان النسبة بين رسملة البورصة ورقم الاعمال والتي تسمح بتحديد سرعة تداول السندات، نزلت من 9,3 ٪ الى 5,5 ٪.

وأخيرا ارتفع حجم الارباح الموزعة بمعدل 9,1 ٪ ليصل الى 130 مليون درهم بعد أن بقي دون تغيير سنة 1977. وهكذا ونظرا لانخفاض الاسعار انتقل المردود المتوسط من 6,3 ٪ الى 6,6 ٪.

الاستثمارات

بلغ مجموع التكوين الاجمالي للرسمال الثابت، محسوبا بالاسعار الجارية على أساس الارقام الجديدة للمحاسبة الوطنية، ما بين 1973 و 1977 ما قدره 44.393 مليون درهم. فمثل بالمتوسط السنوي ما يقرب من ربع الناتج الداخلي الاجمالي. ومن جهة أخرى واثر المجهود الاستثماري المتزايد منذ سنة 1975 خصوصا من طرف القطاع العمومي، فقد بلغ التكوين الاجمالي للرسمال الثابت 35.990 مليون درهم خلال الثلاث سنوات الاخيرة من الفترة الخماسية و 15.349 مليون فيما يخص سنة 1977 وحدها أي بمعدل استثماري نسبته 32,8 ٪. وقد شهد في نفس الوقت عجز كل من الخزينة وميزان الاداءات الجارية تفاقما متزايدا. ولذلك ومن أجل اصلاح التوازنات الاساسية، تقرر بالنسبة لسنة 1978 تخفيض الحجم المرتقب للتكوين الاجمالي للرسمال الثابت الى 11.818 مليون درهم. ونظرا لمعدل نمو سنوي بسيط قدره 4 ٪ خلال المخطط الثلاثي، فان التكوين الاجمالي للرسمال الثابت من المنتظر أن يصل في المجموع الى 36.984 مليون درهم. ومن المرتقب أن يقوم القطاع الخاص بالجزء الاكبر من هذا الاستثمار.

والواقع أن التكوين الاجمالي للرسمال الثابت انخفض سنة 1978 وذلك حسب احصائيات لا زالت مؤقتة، غير انه بات أهم مما كان مرتقبا، اذ بلغ 13.400 مليون درهم ممثل بذلك 25,9 ٪ من الناتج الداخلي المجمل و 22,8٪ من مجموع الموارد المتوفرة على الصعيد الوطني. ويبين الجدول التالي حركة تطور المكونات الرئيسية للرسمال الثابت خلال السنوات الخمس الاخيرة :

بملايين الدراهم الجارية	1974	1975	1976	1977	* 1978
المعدات	2 172	3 784	4 844	6 474	4 749
البناء	1 163	2 018	2 912	3 885	4 736
الاشغال العمومية	1 172	2 607	3 498	4 417	3 282
الاصلاحات والغرس	228	242	259	278	297
المواشي	197	212	265	295	336
مجموع التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	4 932	8 863	11 778	15 349	13 400
الناتج الداخلي المجمل	33 602	36 418	41 316	46 820	51 778
معدل الاستثمار (بالنسبة المائوية)	14,7	24,3	28,5	32,8	25,9

* ارقام مؤقتة.

يظهر توزيع نفقات التجهيز بان انخفاضها نتج بصفه رئيسيه عن تقلص المبالغ المخصصة لمشتريات المعدات وللاشغال العمومية والتي نزلت بنسبة الربع من سنة لأخرى. وعلى النقيض من ذلك، زادت الاستثمارات بقطاع البناء بنسبة 21,9 ٪ اي بنسق يقل عما سجل سنة 1977 أي معدل 33,4 ٪. وأخيرا، فان المبلغ الاجمالي المخصص لاصلاح الاراضي وتنمية الماشية زاد من جديد بمعدل يناهز 10 ٪ سنويا.

ومن جهة أخرى، فان المشاريع التي استفادت سنة 1978 من اجراءات التشجيع التي تنص عليها مختلف قوانين الاستثمار، لم تتجاوز 2.739 مليون درهم، بينما كانت قد فاقت 4.600 مليون خلال سنتي 1976 و 1977. وكذا بلغ عدد المشاريع المقبولة في هذا المجال 602 وسمحت باحداث 37.000 وظيفة جديدة وشملت على الخصوص الشركات القائمة. أما عدد الشركات التي تم انشاؤها فلم يتجاوز 194 وحدة.

ويبدو من خلال توزيع المشاريع حسب فروع نشاطاتها، ان حصة القطاع الصناعي لا زالت مهيمنة اذ بلغت 2.506 ملايين. وقد خصص من هذا المبلغ ما مجموعه 930 مليون درهم لمعدات البناء مقابل 377 مليون سنة 1977. أما المبالغ التي خصصت للصناعات الفلاحية وصناعات النسيج وصناعات المعادن والكهرباء، فقد وصلت على التوالي الى 651 مليون و 374 مليون و 363 مليون. وعلى النقيض من ذلك، لم تتلق الانشطة السياحية والقطاع المعدني سوى 164 مليون و 56 مليون درهم.

وأخيرا، وفيما يخص التوزيع الجغرافي، فان أكثر من ثلث المشاريع التي تم قبولها تخص ناحية الجديدة وسطات.

مولاي صاحب الجلالة،

ان سياسة التوسع الاقتصادي التي تم تطبيقها خلال المخطط الخماسي 1973–1977، والتي قامت السلطات العمومية بتدعيمها وتقويتها ابتداء من سنة 1975، قد صاحبتها ضغوطات متزايدة على التوازنات الاساسية الداخلية والخارجية. وقد زاد من حدة هذه الضغوطات ما اتسمت به الوضعية الدولية في نفس الوقت من غموض وعدم استقرار، وما واجهته البلاد من تحملات جديدة بسبب قلة المحاصيل الزراعية ومتطلبات الدفاع عن حوزة التراب الوطني. ومن ثم، فقد زاد ارتفاع الاسعار، واتسعت الحاجيات المالية للدولة وتفاقم عجز ميزان الاداءات الجارية، مما تطلب لجوءا متزايدا لرؤوس الاموال الاجنبية. ولذلك، فقد بدا من اللازم في مستهل سنة 1978، اعادة النظر في الاختيارات واعطاء الاولوية لاصلاح الوضعية المالية. وهكذا ففي اطار السياسة المالية العمومية، تم وضع برامج للتجهيزات أكثر تلاؤما مع امكانيات التمويل، دون المساس بحيوية النشاطات الاقتصادية. وفي ميدان السياسة النقدية، حرصت السلطات على جعل نمو وسائل الاداء يتلاءم وزيادة الانتاج الداخلي. وعلاوة على ذلك، فقد تم اتخاذ سلسلة من الاجراءات الرامية الى تحسين وضعية الحسابات الخارجية. ولتنسيق مختلف هذه التدابير جاء الخطاب الملكي السامي لرابع يونيو 1978 ليعلن عن اقرار مخطط ثلاثي انتقالي يهدف الى تدعيم المكتسبات وتقوية أسس الانماء الاقتصادي للبلاد.

وقد توجت هذه المجهودات بالنجاح الكامل وخصوصا في مجال العلاقات مع الخارج. فبالرغم من تطور نسب الاسعار لغير صالحنا، وبالرغم من التحملات المتعلقة بالدين العمومي، فان الرصيد السلبي للعمليات الخارجية، وبالتالي حجم اللجوء الى رؤوس الاموال الدولية انخفض بشكل ملحوظ جدا. وقد شهدت وضعية المالية العمومية

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

تحسنا في بعض جوانبها وان كان عجز صندوق الدولة قد ظل مرتفعا. وان كان تمويله قد ادى الى لجوء هام للموارد ذات الصبغة النقدية. ومع ذلك. فان نمو المجموعة النقدية بقي داخل الحدود المقررة له وذلك خلال الجزء الاكبر من السنة. اثر الانخفاض الملموس في نسق توسع التسليفات البنكية. وفي هذا الاطار فقد باتت نسبة ارتفاع الاسعار متوسطة نسبيا.

هذا. وقد تم تحقيق هذه النتائج المرضية عن طريق الخفض من نسبة النمو الاقتصادي التي كانت حقيقة جد مرتفعة خلال السنوات الثلاث الاخيرة من مخطط 1973–1977 مما يدخل في نطاق السياسة الرامية الى الرجوع الى تسيير مالي أكثر صرامة ودقة. ومع ذلك فقد سجل النشاط الاقتصادي من جديد معدل نمو مرضي بالنسبة لمجل القطاعات باستثناء قطاع البناء والاشغال العمومية الذي شهد تقلصا ملحوظا. وهكذا. فان الانتاج الفلاحي عرف زيادة ملموسة حيث فاق كل المستويات المسجلة خلال العشر سنوات الاخيرة. وذلك بفضل الظروف المناخية الملائمة التي طبعت الموسم الفلاحي.

غير انه اذا كانت النتائج المحصل عليها سنة 1978 تبدو مرضية وايجابية في مجملها. فانه ينبغي مع ذلك تدعيم وتقوية الاجراءات التي تم تطبيقها خلال السنة. وفي هذا الشان. فان نطاق التدابير التي يمكن للسلطات العمومية أن تتخذها يبدو أقل اتساعا في مستهل سنة 1979. فعلى الصعيد الداخلي. فان الزيادة الهامة في المرتبات والاجور التي ابتدأ تطبيقها في شهر مايو والتي تقررت بعد التشاور مع المنظمات النقابية وممثلي أرباب العمل. كانت ضرورية. الا أنه من الممكن أن تؤدي الى ظهور توترات تضخمية جديدة. كما أن الموسم الفلاحي تضرر من جراء أحوال مناخية غير ملائمة وبالتالي يبدو أن المحصول الزراعي سيكون متوسطا في مجمله. وعلى الصعيد الخارجي. فان ما يلاحظ بعدد من البلدان الصناعية من ارتفاع في التضخم واستمرار البطالة سوف لا يفوته أن يدفع بهذه البلدان الى اتخاذ اجراءات جديدة للحماية أو على الاقل الى الامتناع عن تطبيق سياسات انتعاشية. واذا تم ذلك فسيواجه المغرب صعوبات متزايدة لتوسيع تيار صادراته.

ان مثل هذه الصعوبات لتكتسي صبغة ظرفية وتثير بعض المخاوف ولذلك فانه يتعين اتخاذ جميع الاجراءات التي من شانها أن تعيد استقرار التوازنات الاساسية بصفة تدريجية ودائمة رغم العقبات العديدة التي تحول دون ذلك.

اذ. أن التوسع السريع في طلب المواد الغذائية والكلفة الثقيلة والمتزايدة لمطلوه وكذا تحملات الدين الخارجي. كل ذلك سوف لا يفوته أن يسفر عن مدفوعات جديدة وهامة بالعملة الاجنبية خلال السنوات المقبلة. وفي نفس الوقت. فان انصمام بلدان جديدة الى المجموعة الاقتصادية الاوربية تنتمي الى البحر الابيض المتوسط. لن شانه أن يخل بصادرات بلادنا نحو هذه الرابطة التي تكون أهم عملائنا التجاريين. في حين أن تحويلات عمالنا بالخارج والتي أصبحت وضعيتهم تتسم بعدم الاستقرار. قد يطرا عليها انخفاض.

ولذا. يجب تحديد الواردات كلما أمكن ذلك واقرار برنامج للحد من استهلاك مواد الطاقة والاسراع في تدعيم حركة استبدال المنتجات المستوردة بانتاج محلي. كما ينبغي من جهة أخرى. الزيادة في تنويع صناعاتنا المصدرة وتدعيم درجة تنافسها. وبهذا فان بلادنا التي لا زالت تحظى بثقة عالية في الخارج، ستستطيع أن تعيد جميع امكاناتها للاقتراض المستعملة الآن في حدود واسعة.

غير أن اعادة التوازن الخارجي اعادة شاملة تتوقف من جهتها. على اتخاذ اجراءات لتقوية حجم التوفير الخاص والعام. وفي هذا الصدد فان تطبيق مقتضيات جبائية ملائمة توزع بمقتضاها التحملات توزيعا أفضل على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي. لن شانه أن يخفف من حدة الضغوطات على المالية العمومية التي لا يمكن اصلاحها بواسطة تقليل نفقات التجهيز وحده. تلك النفقات التي ليس من المستحب التخفيض منها الى حد كبير. وفي هذه الظروف. فان تصحيح قانون الاستثمارات وتبسيط المسطرة المطبقة حاليا سيساعدان على تشجيع استثمارات القطاع الخاص وزيادة توظيف رؤوس الاموال الوطنية والاجنبية. اذ أصبح من اللازم على هذا القطاع أن يقوم بالدور الرئيسي في مجال الاستثمار ويحل بذلك محل القطاع العام الذي بذل مجهودات كبيرة في هذا الميدان خلال السنوات الماضية. وبالتالي. يتعين على القطاع الخاص أن يعبئ جزءا هاما من موارده لتدعيم الطاقة الانتاجية. وان يمنح الامتياز في هذا الصدد للاستثمارات التي تتطلب اليد العاملة. أكثر من تلك التي ترتكز اساسا على رؤوس الاموال.

هذا وان السلطات العمومية لمولي اهتماما بالغا لجميع هذه الاجراءات وتسعى في نطاق برنامج متوازن ومنسق دخل حيز التطبيق منذ بداية سنة 1978. الى تحقيق تقدم جديد في ميدان اصلاح الوضعية المالية. الشيء الذي ليس باليسير. وبذلك. سيشهد مستوى معيشة السكان تحسنا ان لم يكن أسرع من الماضي. فانه سيكتسي طابع التقدم الحقيقي والمستمر.

الرباط. يونيو 1979

مولاي الحسن بن الهدى

تغيرات بيان الحساب الختامي لبنك المغرب

بلغ مجموع الحساب الختامي لبنك المغرب بتاريخ 29 دجنبر 1978 (باعتبار أن 30 و 31 دجنبر كانا يومي عطلة) 11.065 مليون درهم بدلا من 9.558 مليون سنة 1977، فسجل بذلك زيادة قدرها 1.507 ملايين درهم أو ما نسبته 15,8 ٪ في نظير 1.331.1 مليون أو 16,2 ٪ سنة 1977.

وقد كانت أهم التغييرات التي شهدتها اركان كل من الاصول والخصوم كالتالي :

الأصول

الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة ومن العملات القابلة للتحويل

بلغ مجموع هذا الركن بتاريخ 29 دجنبر 1978 ما قدره 2.716 مليون درهم عوضا عن 2.440.4 مليون سنة 1977. وقد كان موزعا كما يلي :

- الموجودات من الذهب ..... 120.5 مليون درهم
(مبلغ خصص لتغطية الاوراق النقدية المتداولة)
- حصة الذهب المجمدة لدى صندوق النقد الدولي ..... 191.3 مليون درهم
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة ..... 63.7 مليون درهم
- الموجودات من العملات الاجنبية القابلة للتحويل ..... 2.311.1 مليون درهم
(منها 742 مليون درهم خصصت لتغطية جزء من الاوراق النقدية المتداولة)
- الاكتتاب في صندوق النقد العربي ..... 29.4 مليون درهم

وبذلك تكون الزيادة التي عرفها هذا الركن قد بلغت 275.6 مليون درهم وقد نجمت عن :

- زيادة بمقدار 8.6 ملايين من الموجودات من الذهب وهو مبلغ يعادل مقابل قيمة الذهب الذي تم اقتناؤه من لدن صندوق النقد الدولي في اطار المرحلتين الثانية والثالثة من عملية ارجاع الذهب التي يقوم بها الصندوق.
- زيادة بمبلغ 48.3 ملايين درهم في حصة الذهب اثر اكتتاب البنك في 37 مليون من حقوق السحب الخاصة أي ما يمثل ارتفاع حصة المغرب لدى صندوق النقد الدولي.
- توسع بمقدار 20.7 ملايين درهم في الموجودات من حقوق السحب الخاصة.
- وعن تدعيم بلغ 198 مليون درهم في الموجودات من العملات الاجنبية القابلة للتحويل والتي انتقلت من نهاية سنة لاخرى من 2.113.1 الى 2.311.1 مليون من الدراهم.

اوفاق الاداء

وصل الركن الخاص «باوفاق الاداء» عند مختتم الحساب الى 59.1 مليون درهم أي بارتفاع قدره 18.2 مليون بالقياس لنهاية سنة 1977.

المساعدات المالية للدولة

اندرج ركن «المساعدات المالية للدولة» في البيان الختامي بمبلغ 5.709.6 مليون درهم مسجلا بذلك نموا مقداره 689.8 مليون.

وقد استعمل «تسهيل الصندوق» الممنوح للدولة طبقا لمقتضيات الظهير الشريف القاضي بانشاء بنك المغرب (الفصل 35 فقرة 3) في حدود 1.288 مليون أي بارتفاع قدره 317.1 مليون.

أما التسبيقات الاتفاقية التي تقدم للدولة بمقتضى الفقرة الرابعة، الفصل 35 من الظهير المشار اليه أعلاه، فقد ظلت قارة عند 4.000 مليون درهم. وعدد هذه التسبيقات خمسة وقدمت على التوالي في 12 مارس 1964 و 31 دجنبر 1965 و 7 مايو 1970 و 13 مارس 1974 و 13 اكتوبر 1977. ويبلغ كل من التسبيق الاول والثاني 750 مليون ويبلغ الثالث 500 مليون. أما الرابع والخامس فيبلغان 1.000 و 2.000 مليون درهم على التوالي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أما المساعدات المباشرة الاخرى والمتمثلة في سندين للخزينة بمبلغ 100.5 و 38.4 مليون درهم واللذين أجل تاريخ استحقاقهما الى 31 دجنبر 1979 بنفس المبالغ، فلم تسجل أي تغيير من سنة لأخرى. ويمثل السند الاول قيمة التسبيق الذي منح للدولة سنة 1958 لتمكينها من سحب البسيطة من التداول داخل المنطقة الشمالية سابقا. كما يمثل الثاني مقابل استلام معهد الاصدار للنقود الرائجة في 30 يونيو 1959 (الفصل 70 من الظهير الشريف القاضي بانشاء بنك المغرب).

وبلغت التسبيقات المتمثلة في تعبئة الكمبيالات الجمركية والسندات الالزامية لفائدة الخزينة 372 مليون درهم في نهاية دجنبر 1978 في حين انها لم تستعمل عند مختتم الحساب الخاص بسنة 1977.

الحسابات البريدية الجارية

وصلت «الحسابات البريدية الجارية» للبنك 74.9 مليون درهم مقابل 35.4 مليون سنة 1977 أي بزيادة قدرها 39.5 مليون درهم.

عمليات السلف

بلغ مجموع «عمليات السلف» الواردة في الحساب الختامي 2.263.9 ملايين درهم، فشهد بذلك توسعا قدره 436.8 ملايين درهم بالنسبة لمستواه في نهاية دجنبر 1977.

فقد وصل حجم «محفظة السندات المسحوبة على المغرب» 1.426,8 مليون درهم أي بزيادة مقدارها 163.8 مليون بالقياس مع آخر دجنبر 1977. وقد مثلت «محفظة السندات التجارية المسحوبة على المغرب والتي تمت اعادة خصمها» 1.146.5 مليون درهم ضمن هذا الركن. وبلغت «محفظة سندات الخزينة التي أعيد خصمها» 280.3 ملايين.

أما «محفظة السندات المسحوبة على الخارج»، فقد وصلت الى 185.3 مليون درهم فعرفت بذلك ارتفاعا قدره 68 مليون بالنظر لمستواها سنة 1977.

وقد بلغت التسبيقات 607.7 ملايين درهم، مسفرة بذلك عن زيادة بمبلغ 261.3 مليون، نتجت في الجزء الاكبر منها عن تعبئة سند للصندوق الوطني للقرض الفلاحي (في حدود 135.5 مليون) وعن تسبيقات منحت لصندوق الايداع والتدبير على سندات الزامية مختلفة (في حدود 141.9 مليون). وقد كانت هاتان التسهيلتان غير مستعملتين في نهاية سنة 1977.

وقد سجل حجم «السندات الجاري تحصيلها» والبالغ 44.1 مليون درهم انخفاضا سنويا مقداره 56.3 مليون.

استعمال الرسمال والاحتياطيات

لقد بلغ ركن «استعمال الرسمال والاحتياطيات» بعد طرح الاندثارات المتعلقة بسنة 1978 ما قدره 108.7 ملايين درهم في نظير 92.2 مليون فقط سنة 1977.

عناصر مختلفة

وصل مجموع ركن «عناصر مختلفة» الى 42.8 مليون درهم أي بنمو مبلغه 30.7 مليون بالقياس لمستواه في نهاية 1977.

الخصوم

الاوراق النقدية المتداولة

انتقل حجم الاوراق النقدية المتداولة من 6.762.1 مليون درهم في نهاية دجنبر 1977 الى 7.762.2 مليون عند مختتم الحساب الخاص بهذه السنة. وبذلك تكون زيادته السنوية قد بلغت 1.000.1 مليون درهم أي ما نسبته 14.8 ٪ عوضا عن 16.0 ٪ سنة 1977 و 22,7 ٪ سنة 1976.

وكانت الاوراق النقدية المتداولة عند نهاية دجنبر 1977 موزعة على الشكل التالي (1) :

أ) الاوراق المحررة بالدرهم

26.571.541	ورقة من فئة 5 دراهم	بالدرهم	132.857.705.00
45.184.868	ورقة من فئة 10 دراهم	بالدرهم	451.848.680.00
25.573.640	ورقة من فئة 50 درهما	بالدرهم	1.278.682.025.00
58.895.445	ونصف ورقة من فئة 100 درهم	بالدرهم	5.889.544.550.00

ب) الاوراق المحررة بالفرنك

93.335	ورقة من فئة 10.000 فرنك	بالدرهم	9.333.500.00
	المجموع	بالدرهم	7.762.266.460.00

النقود المعدنية المتداولة

انتقل حجم النقود المعدنية المتداولة من نهاية سنة لاخرى من 135.6 الى 147.5 مليون درهم أي بزيادة قدرها 11.9 مليون أو 8.8 ٪ بدلا من 10.2 ٪ سنة 1977 و 13,2 ٪ سنة 1976.

(1) تجدر الاشارة الى ان الاوراق المبوبة الواردة في بيان الحساب الختامي لم تدرج فيه بقيمة تداولها، بل بقيمة تسديدها.

وكانت النقود المعدنية الرائجة في 29 دجنبر 1978 تتكون كالتالي :

أ) قطع الذهب

5.938	قطعة تذكارية من فئة 250 درهما	بالدرهم	1.484.500,00

ب) قطع الفضة

6.377.796	قطعة من فئة درهم واحد	بالدرهم	6.377.796,00
652.064	قطعة من فئة 5 دراهم	بالدرهم	3.260.320,00
18.540	قطعة تذكارية من فئة 50 درهما	بالدرهم	927.000,00
2.520.708	قطعة من فئة 100 فرنك	بالدرهم	2.250.708,00
531.553	قطعة من فئة 200 فرنك	بالدرهم	1.063.106,00
329.595	قطعة من فئة 500 فرنك	بالدرهم	1.647.975,00

ج) قطع النيكل

31.202.197	قطعة من فئة 50 سنتيما	بالدرهم	15.601.098,50
73.440.785	قطعة من فئة درهم واحد	بالدرهم	73.440.785,00
381.236	قطعة تذكارية من فئة 5 دراهم	بالدرهم	1.906.180,00

د) قطع برونز الاليمنيوم

40.190.218	قطعة من فئة 5 سنتيمات	بالدرهم	2.009.510,90
50.097.052	قطعة من فئة 10 سنتيمات	بالدرهم	5.009.705,20
69.511.612	قطعة من فئة 10 فرنكات	بالدرهم	6.951.161,20
43.786.677	قطعة من فئة 20 سنتيما	بالدرهم	8.757.335,40
35.390.262	قطعة من فئة 20 فرنكا	بالدرهم	7.078.052,40
11.471.840	قطعة من فئة 50 فرنكا	بالدرهم	5.735.920,00

هـ) قطع الاليمنيوم

8.188.757	قطعة من فئة سنتيم واحد	بالدرهم	81.887,57
57.602.621	قطعة من فئة فرنك واحد	بالدرهم	576.026,21
23.540.621	قطعة من فئة فرنكين	بالدرهم	470.812,42
51.250.155	قطعة من فئة 5 فرنكات	بالدرهم	2.562.507,75
	المجموع	بالدرهم	147.462.387,55

الالتزامات تجاه الخارج ذهبا وعملات اجنبية قابلة للتحويل

لقد مثل هذا الركن في المجموع 1.327,8 مليون درهم مقابل 920,3 مليون سنة 1977، فشهد بذلك زيادة قدرها 407.5 ملايين درهم. وقد نتج هذا التطور عن مختلف الحركات المتعاكسة الاتجاه المتعلقة بكل من الالتزامات بالعملات الاجنبية وبالدراهم القابلة للتحويل وأرصدة حسابات الهيآت الدولية والتي سجلت على الخصوص مقابل قيمة سحب يعادل 56 مليون من حقوق السحب الخاصة اجرى في اطار التمويل التعويضي لصندوق النقد الدولي.

اوفاق الاداء

لم يشهد ركن «أوفاق الاداء» الوارد في الحساب الختامي بمبلغ 0,2 مليون درهم أي تغيير من نهاية سنة لاخرى.

الودائع والالتزامات الاخرى

بلغ ركن «الودائع والالتزامات الاخرى» في المجموع 779.9 مليون درهم مسفرا بذلك عن ارتفاع مقداره 91 مليون درهم بالقياس لمستواه في نهاية سنة 1977.

وقد زادت الحسابات الحرة للبنوك، وحساباتها الاحتياطية وباقي الحسابات والالتزامات الاخرى على التوالي بـ 44.2 مليون و 1.1 مليون و 42.4 مليون و 3,2 ملايين من الدراهم.

منح حقوق السحب الخاصة

لقد ظل مجموع «منح حقوق السحب الخاصة» دون تغيير بالنسبة لما بلغه عند مختتم السنة الماضية أي 198,3 مليون درهم.

الرسمال والاحتياطيات

اسفر ركن «الرسمال والاحتياطيات» عن رصيد قدره 278.8 مليون درهم في نظير 253,2 مليون درهم في 30 دجنبر 1977 أي بزيادة قدرها 25.6 مليون من الدراهم.

عناصر مختلفة

ادرجت «العناصر المختلفة» في الحساب الختامي بمبلغ 570.3 مليون درهم أي بانخفاض مقداره 29 مليون درهم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بيان الحساب الختامي في 31 دجنبر 1978 *

الماله (الاصول)

		بالدراهم
الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة ومن العملات القابلة للتحويل ...		2 716 006 210,38
الموجودات من الذهب (1)	120 482 723,79	
الاكتتاب في حصة الذهب لدى صندوق النقد الدولي	191 286 193,69	
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	63 726 274,88	
الموجودات من العملات القابلة للتحويل (2)	2 311 146 594,29	
الاكتتاب في صندوق النقد العربي	29 364 423,73	
اوفاق الاداء		59 080 902,79
المساعدات المالية المقدمة للدولة		5 799 617 044,48
سندات الخزينة «التبادل النقدي» (3)	100 439 060,00	
سندات الخزينة «النقود المعدنية» (4)	38 419 235,10	
تسبيقات للدولة (الفصل 35 الفقرة 4 من القانون الاساسي)	4 000 000 000,00	
تسبيقات للدولة (الفصل 35 الفقرة 3 من القانون الاساسي)	1 288 000 000,00	
تعبئة السندات الجمركية والالتزامات المكفولة	372 758 749,38	
الحسابات الجارية البريدية		74 910 204,67
عمليات القرض		2 263 887 325,24
محفظة السندات المسحوبة على المغرب	1 426 776 335,48	
محفظة السندات المسحوبة على الخارج	185 282 471,22	
التسبيقات	607 721 658,43	
السندات الجاري تحصيلها	44 106 860,11	
استخدام الرأسمال والاحتياطيات (5)		108 747 255,27
موجودات اخرى		42 780 256,57
مجموع الاصول		11 065 029 199,40

الماعليه (الخصوم)

		بالدراهم
الاوراق والنقود المتداولة		7 909 728 847,55
الاوراق	7 762 266 460,00	
النقود	147 462 387,55	
الالتزامات ازاء الخارج ذهبا وعملات اجنبية قابلة للتحويل		1 327 813 152,75
الالتزامات ذهبا	—	
الالتزامات بالعملات الاجنبية القابلة للتحويل	208 071 624,19	
الالتزامات بالدراهم القابلة للتحويل	12 882 259,73	
المنظمات الدولية	1 106 859 268,83	
اوفاق الاداء		233 559,28
الودائع وغيرها من الالتزامات		779 902 234,67
الحساب الجاري للخزينة العمومية	1 038 551,23	
البنوك «حساب العمليات»	77 839 379,45	
البنوك «حسابات الاحتياطيات»	436 532 000,00	
حسابات اخرى	257 526 084,83	
التزامات اخرى	6 966 219,16	
منح حقوق السحب الخاصة		198 315 542,61
الرأسمال والاحتياطيات		278 793 636,13
الرأسمال	30 000 000,00	
الاحتياطيات	248 793 636,13	
عناصر اخرى		570 242 226,41
مجموع الخصوم		11 065 029 199,40

* بعد توزيع الارباح.

(1) مبلغ مرصود لتغطية تداول الاوراق النقدية.

(2) منها 741 091 327,32 درهم رصدت لتغطية تداول الاوراق النقدية.

(3) الفصل 35 الفقرة 1 من الظهير الشريف المؤرخ في 23 ذي الحجة [illegible] تسبيق تقرر بموجب الاتفاقيات المبرمة بين الدولة والبنك [illegible]

(4) الفصل 70 من الظهير الشريف المؤرخ في 23 ذي الحجة 1375 [illegible]

(5) بعد طرح الاندثارات.

حساب الارباح والخسائر لسنة 1978

الخصوم

	بالدراهم
نفقات الادارة	63 153 083,23
تحملات مختلفة	63 435 178,54
منها : تحملات الفوائد والعمولات : 63 291 573,57	
اندثار العقارات	1 944 538,47
اندثار المعدات والاثاث والسيارات	926 971,30
مخصصات لمصاريف طبع الاوراق النقدية	8 000 000,00
مخصصات لمصاريف سك النقود	6 500 000,00
	143 959 771,54
صافي ارباح السنة المالية	95 607 485,74
	239 567 257,28

الاصول

	بالدراهم
ايرادات الخصم	69 699 729,24
الفوائد	128 326 760,19
العمولات	17 897 781,89
ايرادات مختلفة	23 642 985,96
	239 567 257,28

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الملحقات

م. 1 – تطور الناتج الداخلي الاجمالي
(اسعار السوق لسنة 1969)

بملايين الدراهم	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	* 1978
القطاع الاول	3 545	3 740	4 087	3 999	3 673	4 041	3 694	4 084	3 538	4 182
الفلاحة، الغابات والصيد	3 545	3 740	4 087	3 999	3 673	4 041	3 694	4 084	3 538	4 182
القطاع الثاني	5 008	5 189	5 595	5 966	6 332	6 687	7 574	8 333	9 178	9 112
صناعة الاستخراج	648	648	674	797	901	1 017	739	778	901	960
الطاقة والماء	688	709	742	839	887	942	914	977	1 061	1 115
صناعة التحويل	2 930	3 050	3 247	3 433	3 747	3 930	4 186	4 479	4 802	5 070
البناء والاشغال العمومية	742	782	932	897	797	798	1 735	2 099	2 414	1 967
القطاع الثالث	7 529	7 969	8 288	8 376	9 049	9 521	10 584	11 786	12 690	12 666
النقل والمواصلات	804	838	831	884	924	978	1 091	1 189	1 248	1 392
خدمات أخرى	2 738	2 902	3 085	3 090	3 255	3 253	3 596	4 047	4 334	4 426
التجارة	3 987	4 229	4 372	4 402	4 860	5 290	5 897	6 550	7 108	6 848
الانتاج الداخلي المجمل	16 082	16 898	17 970	18 341	19 054	20 249	21 852	24 203	25 406	25 960
الادارات العمومية	1 908	1 996	2 021	2 067	2 133	2 167	2 638	3 184	3 622	3 972
الناتج الداخلي المجمل	17 990	18 894	19 991	20 408	21 187	22 416	24 490	27 387	29 028	29 932

* أرقام مؤقتة.
المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية

م. 2 – الناتج الداخلي المجمل
(اسعار السوق لسنة 1969)

التغيرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	* 1978
القطاع الاول	5,5	9,3	2,1–	8,2–	10,0	8,6–	10,6	13,4–	18,2
الفلاحة، الغابات والصيد	5,5	9,3	2,1–	8,2–	10,0	8,6–	10,6	13,4–	18,2
القطاع الثاني	3,6	7,8	6,6	6,1	5,6	13,3	10,0	10,1	0,7–
صناعة الاستخراج	–	4,0	18,2	13,0	12,9	27,3–	5,3	15,8	6,5
الطاقة والماء	3,1	4,7	13,1	5,7	6,2	3,0–	6,9	8,6	5,1
صناعة التحويل	4,1	6,5	5,7	9,1	4,9	6,5	7,0	7,2	5,6
البناء والاشغال العمومية	5,4	19,2	3,8–	11,1–	0,1	117,4	21,0	15,0	18,5–
القطاع الثالث	5,8	4,0	1,1	8,0	5,2	11,2	11,4	7,7	0,2–
النقل والمواصلات	4,2	0,8–	6,4	4,5	5,8	11,6	9,0	5,0	11,5
خدمات أخرى	6,0	6,3	0,2	5,7	0,4–	10,5	12,5	7,1	2,1
التجارة	6,1	3,4	0,7	10,4	8,8	11,5	11,1	8,5	3,7–
الانتاج الداخلي المجمل	5,1	6,3	2,1	3,9	6,3	7,9	10,8	5,0	2,2
الادارات العمومية	4,6	1,3	2,3	3,2	1,6	21,7	20,7	13,8	9,7
الناتج الداخلي المجمل	5,0	5,8	2,1	3,8	5,8	9,3	11,8	6,0	3,1

* أرقام مؤقتة.
المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 3 – تطور الناتج الداخلي المجمل
(بالأسعار الجارية)

بملايين الدراهم	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
القطاع الأول	3 545	3 974	4 757	4 895	5 295	6 872	6 323	8 063	7 619	9 368
الفلاحة، الغابات والصيد	3 545	3 974	4 757	4 895	5 295	6 872	6 323	8 063	7 619	9 368
القطاع الثاني	5 008	5 311	5 907	6 326	7 017	11 742	12 642	13 336	15 557	16 712
صناعة الاستخراج	648	664	736	761	876	4 308	3 300	2 290	2 478	2 413
الطاقة والماء	688	709	748	847	894	958	930	1 020	1 165	1 413
صناعة التحويل	2 930	3 090	3 429	3 755	4 287	5 246	6 031	6 764	7 739	8 815
البناء والأشغال العمومية	742	848	994	963	960	1 230	2 381	3 262	4 175	4 071
القطاع الثالث	7 529	8 150	8 556	9 105	10 149	11 932	13 734	15 428	18 073	19 589
النقل والمواصلات	804	838	831	884	1 076	1 275	1 550	1 761	2 029	2 364
خدمات أخرى	2 738	3 036	3 214	3 619	3 929	4 428	5 029	5 803	6 482	7 175
التجارة	3 987	4 276	4 511	4 802	5 144	6 229	7 155	8 064	9 562	10 050
الناتج الداخلي المجمل	16 082	17 435	19 220	20 326	22 461	30 546	32 699	36 827	41 249	45 669
الإدارات العمومية	1 908	1 996	2 163	2 363	2 454	3 056	3 719	4 489	5 571	6 109
الناتج الداخلي المجمل	17 990	19 431	21 383	22 689	24 915	33 602	36 418	41 316	46 820	51 778

* أرقام مؤقتة.
المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية.

م. 4 – الناتج الداخلي المجمل
(بالأسعار الجارية)

التغيرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	* 1978
القطاع الأول	12,1	19,7	2,9	8,2	29,8	8,0–	27,5	5,5–	23,0
الفلاحة، الغابات والصيد	12,1	19,7	2,9	8,2	29,8	8,0–	27,5	5,5–	23,0
القطاع الثاني	6,1	11,2	7,1	10,9	67,3	7,7	5,5	16,7	7,4
صناعة الاستخراج	2,5	10,8	3,4	15,1	391,8	23,4–	30,6–	8,2	2,6–
الطاقة والماء	3,1	5,5	13,2	5,5	7,2	2,9–	9,7	14,2	21,3
صناعة التحويل	5,5	11,0	9,5	14,2	22,4	15,0	12,2	14,4	13,9
البناء والأشغال العمومية	14,3	17,2	3,1–	0,3–	28,1	93,6	37,0	28,0	2,5–
القطاع الثالث	8,2	5,0	6,4	11,5	17,6	15,1	12,3	17,1	8,4
النقل والمواصلات	4,2	8,0–	6,4	21,7	18,5	21,6	13,6	15,2	16,5
خدمات أخرى	10,9	5,9	12,6	8,6	12,7	13,6	11,4	15,7	10,7
التجارة	7,2	5,5	2,0	11,8	21,1	14,9	12,7	18,6	5,1
الناتج الداخلي المجمل	8,4	10,2	5,8	10,5	36,0	7,0	12,6	12,0	10,7
الإدارات العمومية	4,6	8,4	9,2	3,9	24,5	21,7	20,7	24,1	9,7
الناتج الداخلي المجمل	8,0	10,0	6,1	9,8	34,9	8,4	13,4	13,3	10,6

* أرقام مؤقتة.
المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 5 – تطور الناتج الوطني المجمل (بالاسعار الجارية)

بملايين الدراهم	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	* 1978
الانتاج الداخلي الاجمالي	16 082	17 435	19 220	20 326	22 461	30 546	32 699	36 827	41 249	45 669
القيمة المضافة للادارات العمومية	1 908	1 996	2 163	2 363	2 454	3 056	3 719	4 489	5 571	6 109
الدخل الخارجي الصافي	24	43	183	237	626	1 075	1 445	1 740	1 393	1 672
الناتج الوطني المجمل	**18 014**	**19 474**	**21 566**	**22 926**	**25 541**	**34 677**	**37 863**	**43 056**	**48 213**	**53 450**

* أرقام مؤقتة.

م. 6 – حساب السلع والخدمات (بالاسعار الجارية)

بملايين الدراهم	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	* 1978
الموارد										
الناتج الوطني المجمل	18 014	19 474	21 566	22 926	25 541	34 677	37 863	43 056	48 213	53 450
(–) الدخل الخارجي الصافي	24–	43–	183–	237–	626–	1 075–	1 445–	1 740–	1 393–	1 672–
الناتج الداخلي المجمل	**17 990**	**19 431**	**21 383**	**22 689**	**24 915**	**33 602**	**36 418**	**41 316**	**46 820**	**51 778**
(–) رصيد الموارد	84	615	462	6–	84	192+	3 497	7 388	9 325	6 934
واردات السلع والخدمات	(3 480)	(4 152)	(4 224)	(4 361)	(5 497)	(9 232)	(11 928)	(15 276)	(18 156)	(16 229)
صادرات السلع والخدمات	(3 396)	(3 537)	(3 762)	(4 367)	(5 413)	(9 424)	(8 431)	(7 888)	(8 831)	(9 295)
مجموع الموارد المتاحة	**18 074**	**20 046**	**21 845**	**22 683**	**24 999**	**33 410**	**39 915**	**48 704**	**56 145**	**58 712**
الاستعمالات										
الاستهلاك النهائي العو	13 732	14 528	15 806	16 881	18 400	22 448	24 805	27 658	31 807	35 241
بالمغرب	13 481	14 235	15 524	16 512	18 043	22 074	24 509	27 312	31 412	34 821
بالخارج	251	293	282	369	357	374	296	346	395	420
الاستهلاك النهائي للادارات العمومية	2 238	2 436	2 706	2 958	2 993	4 036	4 921	9 211	10 249	11 068
مرتبات وأجور الموظفين	1 979	2 080	2 250	2 443	2 534	3 135	3 810	4 629	5 834	6 400
مشتريات السلع والخدمات	259	356	456	515	459	901	2 111	4 582	4 415	4 668
التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	**2 427**	**2 988**	**3 269**	**3 177**	**3 471**	**4 932**	**8 863**	**11 778**	**15 349**	**13 400**
تغيير المخزونات	323–	94+	64+	333–	135+	1 994+	326+	57+	1 260–	997–
مجموع الاستعمالات	**18 074**	**20 046**	**21 845**	**22 683**	**24 999**	**33 410**	**39 915**	**48 704**	**56 145**	**58 712**

* أرقام مؤقتة.

م. 7 – الاستثمارات والتوفير

بملايين الدراهم	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	* 1978
التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	2 427	2 988	3 269	3 177	3 471	4 932	8 863	11 778	15 349	13 400
تغيير المخزونات	323–	94+	64+	333–	135+	1 994+	326+	57+	1 260–	997–
الاستثمارات	**2 104**	**3 082**	**3 333**	**2 844**	**3 606**	**6 926**	**9 189**	**11 835**	**14 089**	**12 403**
رصيد الموارد	84–	615–	462–	6+	84–	192–	3 497–	7 388–	9 325–	6 934–
التوفير الداخلي المجمل	**2 020**	**2 467**	**2 871**	**2 850**	**3 522**	**7 118**	**5 692**	**4 447**	**4 764**	**5 469**
الدخل الخارجي الصافي	24	43	183	237	626	1 075	1 445	1 740	1 393	1 672
التوفير الوطني المجمل	**2 044**	**2 510**	**3 054**	**3 087**	**4 148**	**8 193**	**7 137**	**6 187**	**6 157**	**7 141**

* أرقام مؤقتة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 8 – بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات الحبوب الرئيسية

بآلاف الهكتارات وآلاف القناطير وبالقناطير للهكتار	1977-1976 المساحة	1977-1976 الانتاج	1977-1976 المردود	1978-1977 المساحة	1978-1977 الانتاج	1978-1977 المردود
القمح الصلب	1 392	10 400	7,5	1 297	14 400	11,1
القمح الطري	537	2 500	4,7	457	4 400	9,6
الشعير	2 316	13 500	5,8	2 389	23 300	9,8
الذرة	425	1 800	4,2	394	3 900	9,9
المجموع	**4 670**	**28 200**	**6,0**	**4 537**	**46 000**	**10,1**

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 9 – التسويق الرسمي للحبوب (الانتاج المحلي)

بآلاف القناطير	من يونيو 1976 الى مايو 1977	من يونيو 1977 الى مايو 1978	من يونيو الى دجنبر 1978
القمح الصلب	344	133	746
القمح الطري	996	311	1 502
الشعير	555	255	701
الذرة	534	250	414
المجموع	**2 429**	**949**	**3 363**

المصدر : المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني.

م. 10 – بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات القطاني

بآلاف الهكتارات وآلاف القناطير وبالقناطير للهكتار	1977-1976 المساحة	1977-1976 الانتاج	1977-1976 المردود	1978-1977 المساحة	1978-1977 الانتاج	1978-1977 المردود
الفول	190	937	4,9	221	1 614	7,3
الحمص	43	110	2,6	68	367	5,4
الجلبان	117	333	2,8	95	457	4,8
العدس	36	79	2,2	37	211	5,7
قطاني مختلفة	75	125	1,7	79	—	—
المجموع	**461**	**1 584**	**3,4**	**500**	**2 649**	**5,3**

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 11 – تصدير البواكير

بآلاف الاطنان	من اكتوبر 1975 الى شتنبر 1976 فرنسا	من اكتوبر 1975 الى شتنبر 1976 المجموع	من اكتوبر 1976 الى شتنبر 1977 فرنسا	من اكتوبر 1976 الى شتنبر 1977 المجموع	من اكتوبر 1977 الى شتنبر 1978 فرنسا	من اكتوبر 1977 الى شتنبر 1978 المجموع
الطماطم	82,6	113,4	91,0	121,1	74,6	105,3
البطاطس	49,2	70,2	47,0	50,0	41,0	45,7
خضر اخرى	13,6	16,8	11,0	12,9	7,4	9,4
المجموع	**145,4**	**200,4**	**149,0**	**184,0**	**123,0**	**160,4**

المصدر : مكتب التسويق والتصدير.

م. 12 – انتاج وتصدير الحوامض

بآلاف الاطنان	من اكتوبر 1975 الى يوليوز 1976 الانتاج	الصادرات الرابطة الاقتصادية الاوربية	الصادرات المجموع	من اكتوبر 1976 الى يوليوز 1977 الانتاج	الصادرات الرابطة الاقتصادية الاوربية	الصادرات المجموع	من اكتوبر 1977 الى شتنبر 1978 الانتاج	الصادرات الرابطة الاقتصادية الاوربية	الصادرات المجموع
البرتقال	523	134	374	570	220	444	760	265	507
الفواكه الصغيرة	118	67	86	212	120	149	283	125	162
حوامض اخرى	9	1	2	16	1	2	27	2	4
المجموع	**650**	**202**	**462**	**798**	**341**	**595**	**1 070**	**392**	**673**

المصدر : مكتب التسويق والتصدير.

م. 13 – بيان تطور زراعات الشمندر وانتاج السكر

	المساحات المجنية (بالهكتارات)	المحاصيل (بالاطنان)	المردود (الاطنان/الهكتارات)	انتاج السكر (بالاطنان)
1977-1976				
الغرب	17 000	319 100	18,8	48 000
تادلة	19 800	698 900	35,3	100 500
دكالة	7 700	318 300	41,3	46 300
ملوية	3 700	137 400	37,1	19 000
المجموع	**48 200**	**1 473 700**	**30,6**	**213 800**
1978-1977				
الغرب	26 850	932 400	34,7	125 800
تادلة	20 200	866 100	42,9	126 100
دكالة	8 600	427 600	49,7	59 800
ملوية	4 200	173 000	41,2	21 200
المجموع	**59 850**	**2 399 100**	**40,1**	**332 900**

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 14 – بيان تطور زراعات قصب السكر وانتاج السكر المستخرج منها

	المساحة (بالهكتارات) المغروسة	المساحة (بالهكتارات) المجنية	المردود (الاطنان بالهكتار)	الانتاج (بالاطنان) المصنع	الانتاج (بالاطنان) المعاد غرسه	الانتاج (بالاطنان) المجموع	انتاج السكر (بالاطنان)
1976							
الغرب	4 100	1 560	40,3	62 850	—	62 850	4 950
ملوية	773	328	45,0	—	14 750	14 750	—
المجموع	**4 873**	**1 888**	**41,1**	**62 850**	**14 750**	**77 600**	**4 950**
1977							
الغرب	4 721	2 894	48,9	134 550	7 055	141 605	14 820
ملوية	769	604	59,3	35 344	496	35 840	4 200
المجموع	**5 490**	**3 498**	**50,7**	**169 894**	**7 551**	**177 445**	**19 020**
1978							
الغرب	6 245	3 925	77,6	293 262	11 406	304 668	30 820
ملوية	818	609	48,0	28 230	1 000	29 230	3 130
المجموع	**7 063**	**4 534**	**73,6**	**321 492**	**12 406**	**333 898**	**33 950**

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 15 – بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات القطن الخام (1)

بالهكتارات والقناطير وبالقناطير للهكتارات	1977-1976 * المساحة	1977-1976 الانتاج	1977-1976 المردود	1978-1977 ** المساحة	1978-1977 الانتاج	1978-1977 المردود
تادلة	12 900	129 000	10,0	8 500	91 000	10,7
الغرب	2 600	26 500	10,2	960	15 300	15,9
عبدة ـ دكالة	1 000	7 100	7,1	600	5 700	9,5
الحوز	1 300	16 200	12,5	1 050	8 300	7,9
المجموع	**17 800**	**178 800**	**10,0**	**11 110**	**120 300**	**10,8**

* ارقام مصححة.
** ارقام مؤقتة.
(1) يتعلق الامر بالانتاج الذي ابتدأ في نهاية السنة الثانية المذكورة.
المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 16 — زراعة الزيتون (1)

بالاطنان	1976-1975 *	1977-1976	1978-1977
انتاج الزيتون	304 300	163 000	300 000 **
انتاج الزيوت	35 600	15 000	غ. م.
الجرونات المنتجة	11 900	2 800	غ. م.
الاستهلاك الداخلي	28 000	15 000	غ. م.
تصدير الزيوت	16 700	—	غ. م.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

* ارقام مصححة.

** رقم مقدر.

(1) يتعلق هنى الحاصيل في نهاية السنة المذكورة

م. 17 — بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات الحبوب الزيتية

آلاف الهكتارات وآلاف القناطير والقناطير للهكتار	1977-1976			1978-1977	
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	المردود
العياد	49,1	190,7	3,9	159,3	10,2
الصول السوداني	19,3	83,6	4,3	269,7	9,7
حب الكتان	0,2	—	—	—	—
المجموع	**68,6**	**274,3**	**4,0**	**429,0**	**9,9**

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 18 — انتاج السنبلة

بالهكتولتر وحسب كل مقتنة	1976	1977	1977
مكناس	451 200	520 000	277 100
فاس	26 800	27 000	24 800
العيطوه	97 000	148 000	83 600
الدار البيضاء	72 000	88 000	42 300
وحدة	142 000	139 000	120 200
المجموع	**789 000**	**922 000**	**548 000**

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 19 — تربية المواشي : الاحصاء الكلي للقطعان

آلاف الرؤوس	1976	1977	1978
البقر	3 400	3 620	2 907
الضأن	14 500	14 270	15 272
المعز	5 100	5 750	5 972
الجمال	90	90	96
الحمير	70	4	—
المجموع	**22 600**	**23 734**	**24 247**

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 20 — بيان تطور انتاج وصادرات أهم المنتوجات المعدنية

آلاف الأطنان	الانتاج				الصادرات			
	1975	1976	1977	1978	1975	1976	1977	1978
الفحم الحجري	652,0	702,0	707,0	720,0	17,8	31,0	52,7	56,1
النفط الخام	20,3	8,1	* 22,0	** 24,3	—	—	—	—
مقياس الاستخراج (1) الاساس = 100 في 1963	114	120	139	148	—	—	—	—
الموسفاط الجاف	14119,3	15656,2	17572,3	20156,1	13011,5	14651,6	15791,7	17305,8
معدن الرصاص	104,3	98,7	155,7	165,9	78,3	66,3	121,6	118,6
الفاعنير الكيماوي	130,9	117,3	113,5	126,2	106,3	105,9	127,8	137,9
معدن الحديد	554,2	342,8	407,4	62,9	300,6	338,4	429,3	40,7
معدن الكوبالت	14,0	7,2	7,8	8,7	11,9	8,5	9,1	9,7
معدن النحاس	18,0	16,4	12,1	12,2	8,4	20,6	10,6	10,8
معدن الزنك	36,1	29,6	22,2	10,5	26,4	31,4	25,7	11,2
الفلوريين	47,4	51,4	40,0	59,2	27,1	25,7	72,9	66,1
الباريتين	137,0	139,1	149,9	174,4	83,1	119,3	184,0	206,6
البيروتين	203,8	76,2	150,0	190,4	—	—	—	—
معدن الاسبستوس	2,8	3,7	3,4	5,3	3,4	3,7	3,2	2,2

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن.

* رقم مصحح.

** رقم مؤقت.

(1) لا يتعلق هذا المقياس الا بالموسفاط الجاف ومعادن البيروتين والحديد والرصاص والزنك والمانغنيز الكيماوي والكوبالت والنحاس. اما المنتوجات المعدنية ذات الاستعمال الحراري كالفحم الحجري والنفط فمدرجة في مقياس الطاقة.

م. 21 — بيان تطور قيم المنتوجات المعدنية الرئيسية

(ثمن المعدن في مكان استخراجه) (1)

آلاف الدراهم	1973	1974	1975	1976	1977	1978	بالنسبة ٪ لمجموع 1978
الموسفاط	789 429	4233 789	3782975	2348 423	2590 876	2338407	82,4
معدن الرصاص	102 381	155 673	76 523	88 858	199 167	301 180	10,6
الفاعنير الكيماوي	23 968	40 039	36 250	39 284	39 370	42 343	1,5
معدن الكوبالت	9 240	17 600	23 144	21 097	28 446	57 659	2,0
معدن النحاس	17 915	25 939	20 948	19 471	13 898	16 321	0,6
الباريتين	4 576	5 928	10 124	12 852	12 674	16 352	0,6
الفلوريين	—	4 762	8 905	16 542	11 042	14 530	0,5
البيروتين	12 677	13 601	7 133	2 669	10 498	12 474	0,4
الاسبستوس المصنع	6 958	6 972	10 095	9 637	10 297	10 208	0,3
معدن الفضة	4 820	4 652	5 834	9 918	10 846	8 779	0,3
معدن الحديد	15 156	53 260	58 325	30 580	33 840	5 001	0,2
معدن الزنك	13 335	21 580	29 794	19 365	13 095	4 947	0,2
معادن أخرى (2)	6 105	9 236	7 810	9 714	8 855	11 291	0,4
المجموع	**1006560**	**4596030**	**4077660**	**2628410**	**2982904**	**2839492**	**100,0**

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن.

(1) يساوي ثمن المعدن في مكان استخراجه ثمن الطن الواحد من المعدن عند تسليمه بعد طرح مصاريف النقل والشحن والافراغ المترتبة عن نقله من مكان الاستخراج الى ميناء الشحن.

(2) باستثناء الفحم الحجري والنفط والغاز الطبيعي اذ تدرج هذه المنتوجات ضمن انتاج قطاع الطاقة.

م. 22 — بيان تطور مقاييس انتاج الطاقة

الاساس 100 في 1970	1976 *	1977	1978 *	1978/1977 %
القياس العام	**187**	**200**	**211**	**+ 5,5**
الكهرباء	182	203	212	+ 4,4
الفحم المستخرج	194	196	196	—
البترول المصفى	192	197	198	+ 0,5

المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية

* ارقام مؤقتة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 23 – بيان تطور انتاج الطاقة

	الوحدات	1975	1976	1977	** 1978	1978/1977 %
انتاج الفحم الحجري (الانتراسيت) ..	آلاف الاطنان	652,0	702,0	707,0	720,0	+ 1,8
انتاج البترول الخام	»	20,3	8,1	* 22,0	24,3	+ 10,5
انتاج الغاز الطبيعي	ملايين الامتار المكعبة	70,8	79,1	* 86,2	81 4	+ 5,6
الانتاج الصافي للطاقة الكهربائية	ملايين الكيلواط/ساعة	3 041,9	3 348,2	* 3 670,1	4 060,5	+ 10,6
– من اصل مائي	»	1 010,0	977,4	* 1 273,5	1 341,7	+ 5,4
– من اصل حراري	»	2 031,9	2 370,8	* 2 396,6	2 718,8	+ 13,4

* ارقام مصححة. ** ارقام مؤقتة.
المصدر : وزارة الطاقة والمعادن – المكتب الوطني للكهرباء.

م. 24 – بيان تطور ميزان الطاقة (1)

بآلاف الاطنان المعادلة للفحم	1974		1975		1976		* 1977		** 1978	
	المجموع	٪	المجموع	٪	المجموع	٪	المجموع	٪	المجموع	٪
الاستهلاك										
الفحم الحجري	344	11	431	13	469	13	434	11	459	11
المنتوجات البترولية (2)	2 517	77	2 640	77	2 927	79	3 178	79	3 331	79
الغاز الطبيعي	61	2	54	2	60	1	66	1	62	1
الكهرباء من أصل مائي	330	10	273	8	270	7	359	9	368	9
المجموع	**3 252**	**100**	**3 398**	**100**	**3 726**	**100**	**4 037**	**100**	**4 220**	**100**
الموجود منها محليا										
الفحم الحجري	325	44	412	55	449	57	414	48	432	49
البترول والغاز الطبيعي	83	11	70	9	67	9	86	10	85	10
الكهرباء من أصل مائي	330	45	273	36	270	34	359	42	368	41
المجموع	**738**	**100**	**755**	**100**	**786**	**100**	**859**	**100**	**885**	**100**
العجز في الطاقة	**2 514**		**2 643**		**2 940**		**3 178**		**3 335**	
بالنسبة المئوية للاستهلاك الكلي		77		78		79		79		79

* ارقام مصححة.
** أرقام مؤقتة .
(1) لقد كان هذا الجدول موضوع التعديلين أدناه :
– من جهة، أصبحت مختلف موارد الطاقة مجمعة باعتبار الاطنان المعادلة للبترول وليس باعتبار الاطنان المعادلة للفحم كما كان الشأن سابقا.
– ومن جهة أخرى، أصبح الغاز الطبيعي يعتبر ليس فقط كانتاج محلي، بل وفي نفس الوقت كمورد داخل في تلبية الاستهلاك الوطني من الطاقة.
(2) باستثناء الموارد البترولية غير المنتجة للطاقة (مواد الزفت والتزييت).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 25 – بيان تطور استهلاك الطاقة

	1975 *	1976	1977	** 1978	1978/1977 %
المنتوجات البترولية					
المنتوجات البيضاء (بآلاف الامتار المكعبة)					
الوقود العادي	189,9	192,0	* 206,1	201,3	2,3 —
الوقود الممتاز	302,7	321,3	* 330,7	332,7	0,6 +
بترول المصابيح	90,5	93,3	* 85,1	75,2	11,6 —
زيت الغاز	930,9	1 095,9	* 1 200,0	1 229,9	2,5 +
المنتوجات السوداء (بآلاف الاطنان)					
زيت الفويل (1)	1 006,7	1 158,8	* 1 249,6	1 417,2	13,4 +
الغازات السائلة (بآلاف الاطنان)					
البوطان	157,8	179,7	* 201,7	227,2	12,6 +
البروبان	9,9	11,6	* 13,6	13,4	1,5 —
الكهرباء (بملايين الكيلواط الساعة)	2 677,4	2 995,4	* 3 331,7	3 639,1	9,2 +
الفحم (بآلاف الاطنان)					
الفحم الحجري	727,5	792,2	739,3	770,5	4,2 +
الفحم المستورد	27,8	29,8	* 31,0	41,5	33,9 +

* ارقام مصححة. ** ارقام مؤقتة.

(1) بما في ذلك حاجيات المحطات الكهربائية.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن.

المكتب الوطني للكهرباء.

م. 26 – بيان تطور مقاييس الانتاج الصناعي

(الاساس 100 في 1969)	1975	1976	1977	1978	1978/1977 %
مجموع صناعات التحويل (باستثناء البناء والاشغال العمومية)	**140**	**149**	**160**	**170**	**6,3 +**
منتوجات الصناعات الغذائية	151	157	148	174	17,6 +
منتوجات اخرى للصناعات الغذائية	142	159	151	189	25,2 +
المشروبات والتبغ	164	170	211	234	10,9 +
منتوجات النسيج	109	121	125	121	3,2 —
الجلد والاحذية الجلدية	118	104	100	102	2,0 +
الخشب والمنتوجات الخشبية	77	87	100	116	16,0 +
الورق والورق المقوى	110	121	131	136	3,8 +
منتوجات متأتية من تحويل معادن المقالع	180	185	200	199	0,5 —
منتوجات صناعة الحديد	136	170	138	131	5,1 —
منتوجات معدنية	148	147	157	130	17,2 —
معدات النقل	127	137	132	106	19,7 —
معدات كهربائية والكترونية	138	175	174	151	13,2 —
منتوجات كيماوية وشبه كيماوية (باستثناء المنتوجات الصيدلية)	138	152	177	196	10,7 +
منتوجات من المطاط والبلاستيك	102	120	120	126	5,0 +

المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 27 – بيان تطور دخـول السيـاح

	1974	1975	1976	1977	1978
1 – سياحة الاقامة	1 204 664	1 244 816	1 107 716	1 427 467	1 477 093
أ. السياحة من جنسية أجنبية	1 052 018	1 026 602	902 742	1 062 797	1 112 608
منهم : 1. الفرنسيون	216 422	280 726	225 413	284 029	315 962
2. الاسبان	70 184	48 098	115 714	141 665	142 678
3. البريطانيون	107 839	115 683	96 634	104 848	111 867
4. الامريكان	173 217	128 436	97 071	108 542	110 984
5. الالمان	82 157	94 343	95 125	98 392	109 721
6. الاسكندنافيون	29 392	45 267	57 926	56 933	49 430
7. الكنديون	26 539	26 695	18 424	20 119	30 697
8. البلجيكيون	24 149	25 572	25 080	27 531	30 581
9. الايطاليون	26 954	27 370	25 774	29 765	28 536
10. الهلنديون	33 360	29 830	24 119	30 223	24 717
11. السويسريون	21 256	20 995	18 699	22 715	22 023
ب. المغاربة المقيمون بالخارج	152 646	218 214	204 974	364 670	364 485
2 – سياحة العبور	133 364	89 638	110 757	74 423	68 667
المجموع	1 338 028	1 334 454	1 218 473	1 501 890	1 545 760

المصدر : وزارة السياحة.

م. 28 – بيان تطور مقياس تكاليف المعيشة (210 مواد)

	المتوسط السنوي 1977	دجنبر 1977	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	اكتوبر	نونبر	دجنبر	المتوسط السنوي 1978	التغييرات بالنسبة ٪ دجنبر 78 / دجنبر 77	التغييرات بالنسبة ٪ * 1978 / * 1977
تكاليف المعيشة (210 مواد) (الاساسي 100 = مايو 1972 - ابريل 1973)	160,8	166,6	168,0	171,8	174,8	175,2	173,7	173,4	173,4	177,6	181,1	182,7	183,0	182,8	176,4	+ 9,7	+ 9,7
التغذية	173,8	179,6	180,3	185,1	187,6	187,4	184,0	182,0	181,7	188,5	194,0	136,7	196,5	195,1	188,2	+ 8,6	+ 8,3
الملبس	150,1	161,6	162,2	165,1	167,1	168,2	170,0	171,8	171,9	173,6	177,2	178,0	178,2	179,4	171,9	+ 11,0	+ 14,5
المسكن	141,8	146,3	148,2	149,5	150,1	151,3	152,8	153,4	153,9	155,6	156,0	156,5	157,7	159,3	153,7	+ 8,9	+ 8,4
الصيانة والصحة والعلاج	129 4	132,2	132,6	133,5	135,9	136,1	136,3	138,8	138,9	140,7	142,0	142,1	143,4	144,6	138,7	+ 9,4	+ 7,2
النقل والتسلية وغير ذلك	151,2	155,9	139,8	163,7	170,6	171,8	171,7	174,0	174,2	174,7	174,9	175,5	176,2	177,3	172,0	+ 13,7	+ 13,8

* المتوسط السنوي.
المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية.

م. 29 – مقياس الاسعار بالنسبة للانتاج الصناعي والمعدني وانتاج الطاقة

الاسـاس 100 = يـوليوز 1975 – يونيو 1976

الجـمـوعـات	الترجيح	المتوسط السنوي 1977	الربع الاول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المتوسط السنوي 1978	التغييرات ٪ 1978 / 1977
المعادن	23,29	71,0	73,1	–	–	–	*64,9	* 8,6 –
الطاقة	8,08	119,1	127,6	118,9	121,1	140,7	137,5	15,4 +
الصناعات	68,63	111,3	117,5	118,9	121,1	122,6	120,0	7,8 +
منها : – الصناعات الغذائية	31,61	103,7	110,7	110,7	112,1	112,5	111,5	7,5 +
– الملبس وصناعات النسيج	9,24	124,9	132,3	133,9	133,9	138,2	134,6	7,8 +
– الصناعات المعدنية	14,61	115,0	119,8	125,2	127,9	128,2	125,3	9,0 +
– الصناعات الخفيفة الاخرى	13,17	115,8	121,1	121,2	126,5	129,6	124,6	7,6 +
المقياس العام	100,0	102,6	108,0	--	–	–	*108,6	* 5,8 +

المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية.
* ارقـام مـؤقـتـة.
** المـتـوسـط السنـوي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 30 – ميزان التجارة الخارجية

بآلاف الاطنان وملايين الدراهم	1976		1977		1978	
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة
الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين	7 753	11 555	9 668	14 402	9 272	12 361
الصادرات مسلمة بميناء الشحن	17 658	5 579	19 237	5 860	20 622	6 261
الرصيد	+9 905	–5 976	+9 569	–8 542	+11 350	–6 100
التغطية بالنسبة المائوية	–	48,3	–	40,7	–	50,7

المصدر : مكتب الصرف.

م. 31 – الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين

بآلاف الاطنان وملايين الدراهم	1977			1978		
	الوزن	القيمة	%	الوزن	القيمة	%
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	1 930	1 944	13,5	2 088	2 005	16,2
الطاقة ومواد التزييت	3 520	1 669	11,6	3 770	1 782	14,4
المواد الخام	1 217	1 392	9,7	737	1 177	9,5
من اصل حيواني ونباتي	707	1 161	8,1	578	1 022	8,3
من اصل معدني	510	231	1,6	159	155	1,2
انصاف المنتوجات*	2 519	3 075	21,3	2 432	2 813	22,8
المنتوجات المنتهية الصنع	482	6 322	43,9	245	4 584	37,1
امتعة التجهيز	392	4 971	34,5	167	3 387	27,4
الفلاحي	(13)	(174)	(1,2)	(10)	(128)	(1,0)
الصناعي	(379)	(4 797)	(33,3)	(157)	(3 259)	(26,4)
امتعة الاستهلاك	90	1 351	9,4	78	1 197	9,7
المجموع	9 668	14 402	100	9 272	12 361	100

* بما في ذلك الذهب الصناعي.

المصدر : مكتب الصرف.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 32 – الواردات حسب أهم المنتوجات

بملايين الدراهم	1974	1975	1976	1977	1978
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**1 833,5**	**2 593,9**	**1 975,8**	**1 944,1**	**2 005,1**
السكر	632,4	971,4	610,0	510,2	305,4
القمح الطري	708,3	959,8	725,8	587,1	856,4
الشاي	105,3	104,5	88,0	102,8	156,4
القهوة	50,5	63,5	77,7	72,4	101,3
المنتوجات اللبنية	119,0	124,2	140,6	148,6	155,7
التبغ	36,3	49,0	80,2	100,3	110,7
مواد أخرى	181,7	321,5	253,5	422,7	319,2
الطاقة ومواد التزييت	**1 127,6**	**1 120,6**	**1 303,1**	**1 669,4**	**1 782,0**
زيت البترول الخام	990,1	897,0	1 050,5	1 241,1	1 253,9
زيت الغاز وزيت الفويل	24,5	85,2	92,4	208,7	270,8
مواد أخرى	113,0	138,4	160,2	219,6	257,3
المواد الخام	**1 134,9**	**995,8**	**1 034,2**	**1 391,7**	**1 176,5**
الزيوت والحبوب الزيتية	454,2	420,7	259,1	417,9	359,8
الاخشاب الخام	190,7	174,9	246,1	335,9	254,0
خيوط النسيج الاصطناعية والمركبة	133,5	95,5	142,5	156,6	152,6
الكبريت	25,6	15,3	50,0	95,7	17,5
مواد أخرى	330,9	289,4	336,5	385,6	392,6
انصاف المنتوجات	**1 971,7**	**2 071,0**	**2 470,7**	**3 074,9**	**2 813,7**
مواد الربط والاسمنت المائي	3,6	37,8	108,6	202,7	166,8
القضبان والهياكل من الحديد والصلب	337,0	290,0	387,6	459,3	382,6
الصفائح والاوراق من الحديد والصلب	202,5	175,4	216,8	285,8	273,7
الانابيب من الحديد والصلب	39,9	57,3	66,2	68,7	39,5
المواد الكيماوية، الاسمدة، الاصباغ ومواد التطهير	492,8	499,6	448,2	514,7	548,0
المواد البلاستيكية المصطنعة	144,8	158,9	199,9	233,9	191,5
الورق والورق المقوى	129,5	100,0	129,2	155,6	125,4
الخيوط المركبة والمصطنعة للغزل	160,2	139,1	180,9	181,8	169,3
الذهب الصناعي	0,3	65,8	104,4	111,0	70,4
منتوجات أخرى	461,1	547,1	628,9	861,4	846,5
مواد التجهيز	**1 424,2**	**2 492,7**	**3 444,3**	**4 970,7**	**3 386,9**
الفلاحي	88,0	117,0	110,0	174,0	127,5
الصناعي	1 336,2	2 375,7	3 334,3	4 796,7	3 259,4
مواد الاستهلاك	**799,4**	**1 119,8**	**1 326,5**	**1 350,7**	**1 196,9**
السيارات السياحية (قطع الغيار والاستيراد المباشر)	166,4	226,2	285,8	296,9	217,5
الاجهزة وقطع الغيار للسيارات السياحية	86,8	185,8	224,3	67,7	68,1
آلات الالتقاط للراديو والتلفزة	56,3	69,0	107,1	123,2	78,9
الادوية	59,3	96,1	83,1	109,8	113,4
مواد أخرى	430,6	542,7	626,2	753,1	719,0
المجموع	**8 291,3**	**10 393,8**	**11 554,6**	**14 401,5**	**12 361,1**

المصدر : مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 33 – الصادرات مسلمة بميناء الشحن

بآلاف الاطنان وملايين الدراهم	1977 الوزن	1977 القيمة	1977 %	1978 الوزن	1978 القيمة	1978 %
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**1 270**	**1 705**	**29,1**	**1 372**	**2 022**	**32,3**
الطاقة ومواد التزييت	**170**	**92**	**1,6**	**165**	**88**	**1,4**
المواد الخام	**17 161**	**2 747**	**46,9**	**18 335**	**2 652**	**42,4**
من اصل حيواني ونباتي	112	227	3,9	105	203	3,3
من اصل معدني	17 049	2 520	43,0	18 230	2 449	39,1
انصاف المنتوجات	**612**	**563**	**9,6**	**722**	**623**	**9,9**
المنتوجات المنتهية الصنع	**24**	**753**	**12,8**	**28**	**876**	**14,0**
مواد التجهيز	1	30	0,5	4	33	0,5
مواد الاستهلاك	23	723	12,3	24	843	13,5
المجموع	**19 237**	**5 860**	**100**	**20 622**	**6 262**	**100**

المصدر : مكتب الصرف.

م. 34 – الصادرات حسب اهم المنتوجات

بملايين الدراهم	1974	1975	1976	1977	1978
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**1 646,8**	**1 456,3**	**1 800,7**	**1 705,5**	**2 022,1**
الحوامض	388,4	406,4	593,6	615,5	809,5
البواكير	315,1	289,2	259,4	202,7	215,1
الاسماك المجمدة	243,6	171,3	235,8	229,0	225,1
مصبرات الفواكه والخضر	164,6	147,9	146,8	254,3	234,2
البقسة	42,0	60,0	59,8	14,0	21,3
الابقدة	60,0	43,6	45,6	47,4	27,6
عصير الفواكه والخضر	25,6	18,4	27,4	29,8	51,9
منتوجات اخرى	407,5	319,5	432,3	312,8	437,4
مواد الطاقة والتزييت	**51,8**	**57,3**	**78,4**	**91,7**	**88,0**
المواد الخام من اصل حيواني ونباتي	**375,7**	**242,2**	**279,0**	**226,6**	**203,4**
زيت الزيتون	147,0	93,8	65,8	64,0	0,5
العظم الخام	24,4	3,6	53,6	13,3	54,5
عجينة الورق	68,2	48,3	64,9	45,6	51,5
منتوجات اخرى	136,1	96,5	94,7	103,7	96,9
المواد الخام من اصل معدني	**4 512,7**	**3 686,0**	**2 484,0**	**2 519,6**	**2 448,7**
الفوسفاط	4 075,0	3 430,4	2 190,9	2 111,1	2 034,0
الرصاص	164,5	65,2	65,5	155,0	173,0
المانغنيز	45,2	36,5	40,4	53,1	60,0
منتوجات اخرى	228,0	153,9	187,2	200,4	181,7
انصاف المنتوجات	**374,4**	**252,1**	**297,1**	**563,5**	**622,7**
الحامض الفوسفوري	—	—	66,5	223,7	269,4
الاسمدة الطبيعية والكيماوية	138,9	105,6	73,2	108,9	133,5
الرصاص المخدوم	—	7,3	30,1	78,8	58,4
منتوجات اخرى	235,5	139,2	127,3	152,1	161,4
المنتوجات المنتهية الصنع	**478,5**	**543,7**	**640,1**	**752,7**	**876,2**
الملابس الجاهزة	85,9	99,5	159,1	188,2	196,3
الزرابي	89,4	114,3	154,3	209,0	246,8
الملابس الداخلية	40,6	61,5	83,1	57,3	59,2
منتوجات اخرى	262,6	268,4	243,6	298,2	373,9
المجموع	**7 439,9**	**6 237,6**	**5 579,3**	**5 859,6**	**6 261,1**

المصدر :مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 35 – توزيع المبادلات حسب المناطق الجغرافية والنقدية

بملايين الدراهم	الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين		الصادرات مسلمة بميناء الشحن		الارصدة	
	1977	1978	1977	1978	1977	1978
الرابطة الاقتصادية الاوربية	**7 341**	**6 076**	**3 278**	**3 565**	**4 063 –**	**2 511 –**
فرنسا	3 935	3 227	1 450	1 661	2 485 –	1 566 –
المانيا الاتحادية	958	849	614	667	344 –	182 –
ايطاليا	1 003	821	357	374	646 –	447 –
ابريطانيا العظمى	509	414	252	250	257 –	164 –
هولندا	473	417	231	275	242 –	142 –
الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا واللكسمبورج	360	271	310	295	50 –	24 +
دول اخرى ضمن الرابطة الاقتصادية الاوربية	103	77	64	43	39 –	34 –
اهم العملاء الآخرين	**4 070**	**4 095**	**1 168**	**1 309**	**2 902 –**	**2 786 –**
اسبانيا	1 246	1 273	437	415	809 –	858 –
الدول العربية	910	1 062	169	193	741 –	869 –
الولايات المتحدة الامريكية	908	1 038	115	178	793 –	860 –
الاتحاد السوفياتي	377	332	226	264	151 –	68 –
اليابان	412	277	103	109	309 –	168 –
بولونيا	217	113	118	150	99 –	37 +
دول اخرى	**2 991**	**2 190**	**1 414**	**1 387**	**1 577 –**	**803 –**
المجموع	**14 402**	**12 361**	**5 860**	**6 261**	**8 542 –**	**6 100 –**
منها : منطقة الفرنك	4 095	3 378	1 535	1 744	2 560 –	1 634 –
منطقة التحويل	9 930	8 651	4 086	4 207	5 844 –	4 444 –
منطقة اوفاق الاداء	377	332	239	310	138 –	22 –

المصدر : مكتب الصرف.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 36 – مـيـزان الاداءات مـع الـخـارج

بملايين الدراهم	1977			1978		
	المداخيل	النفقات	الارصدة	المداخيل	النفقات	الارصدة
ا – الامتعة والخدمات	8 546,2	19 422,0	10875,8–	9 138,3	17 875,0	8 736,7–
1. البضائع مسلمة بميناء الشحن	5 780,8	12 606,6	6825,8–	6 201,4	10 891,1	4 689,7–
2. الذهب غير النقدي	–	97,7	97,7–	–	62,0	62,0–
3. مصاريف النقل والتامين على الارساليات الدولية	374,7	1 732,6	1357,9–	374,1	1 493,9	1 119,8–
4. انواع نقل اخرى	264,4	168,5	95,9+	262,8	185,5	77,3+
5. الاسفار	1 500,0	420,0	1080,0+	1 650,0	440,0	1 210,0+
6. المداخيل الناتجة عن الاستثمارات	138,6	850,6	712,0–	109,1	1 291,1	1 182,0–
7. معاملات حكومية	221,3	3 226,8	3005,5–	256,9	3 237,6	2 980,7–
8. خدمات اخرى	266,4	319,2	52,8–	284,0	273,8	10,2+
ب – اداءات التحويل	3 222,5	570,5	2652,0+	3 673,5	555,2	3 118,3+
9. الخصوصية	2 882,3	293,4	2588,9+	3 387,8	325,0	3 062,8+
10. العمومية	340,2	277,1	63,1+	285,7	230,2	55,5+
ج – الرساميل غير النقدية	10 076,0	1 869,6	8206,4+	8 055,6	2 463,2	5 592,4+
11 و 12 الخصوصية	1 862,5	1 308,5	554,0+	1 291,4	1 402,1	110,7–
– الاعتمادات التجارية	1 170,0	942,9	227,1+	686,2	825,8	139,6–
– القروض والاستثمارات	446,2	206,3	239,9+	523,2	335,8	187,4+
– عناصر اخرى	246,3	159,3	87,0+	82,0	240,5	158,5–
13 و 14 العمومية	8 213,5	561,1	7652,4+	6 764,2	1 061,1	5 703,1+
– الاعتمادات التجارية	925,6	251,3	674,3+	672,5	200,8	471,7+
– قروض بالعملة الصعبة	7 249,3	276,9	6972,4+	6 051,1	800,3	5 250,8+
– قروض بالدرهم	–	25,3	25,3–	–	23,4	23,4–
– عناصر اخرى	34,1	6,0	28,1+	40,6	8,4	32,2+
– الالتزامات الخارجية	4,5	1,6	2,9+	–	28,2	28,2–
د – منح حقوق السحب الخاصة	–	–	–	–	–	–
المجموع	21 844,7	21 862,1	17,4–	20 867,4	20 893,4	26,0–

المصدر : مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 37 – تقديرات النفقات واصدارات الميزانية العامة

بملايين الدراهم	1977		1978	
	قانون المالية	الاصدارات	قانون المالية	الاصدارات *
نفقات التسيير	8 886	8 542	9 469	9 123
السلطات العمومية	38	38	45	
موظفو الوزارات	4 755	5 141	5 904	
معدات الوزارات	1 756	2 022	2 083	
التحملات المشتركة	1 109	1 268	901	
اشغال الصيانة الكبرى	73	73	66	
النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية	1 155	—	470	
نفقات الدين العمومي	1 050	1 016	1 880	1 731
نفقات الاستثمار	11 744	9 176	8 128	6 106
الميزانية العامة	21 680	18 734	19 477	16 960

المصدر : وزارة المالية (قسم الميزانية).

وضعية مؤقتة والتوزيع غير متاح.

م. 38 – تقديرات المداخيل وتحصيلات الميزانية العامة

بملايين الدراهم	1977		1978	
	قانون المالية	التحصيلات *	قانون المالية	التحصيلات **
الضرائب المباشرة	2 482	2 562	3 228	
حقوق الجمرك	2 001	2 403	2 904	
الضرائب غير المباشرة	3 160	3 811	4 043	
حقوق التسجيل والتنبر	660	821	1 000	
الاملاك المخزنية	50	54	44	
الاحتكارات والاستغلالات	1 562	582	1 223	
موارد مختلفة	215	230	228	
مداخيل ناجمة عن تخفيض النفقات	85	63	88	
مداخيل استثنائية	15	1 832	—	
مداخيل الاقتراض	7 100		6 270	
أموال المساعدة	—	24	—	
مداخيل التسوية	75	6 760	50	
المجموع	17 405	19 142	19 078	

المصدر : وزارة المالية – قسم الميزانية.

* وضعية نهائية.

** أرقام غير متاحة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 39 – بيان تطور تحملات وموارد الخزينة

بملايين الدراهم	الوضعية في 31 دجنبر 1977	الوضعية في 31 دجنبر 1978 *
1. الموارد	11 004	11 850
المداخيل العادية	10 784	11 728
الضرائب المباشرة	2 251	2 568
حقوق الجمرك	2 403	2 568
الضرائب غير المباشرة	3 900	4 265
حقوق التسجيل والتنبر	821	832
الاحتكارات والاستغلالات	115	295
الاملاك المخزنية	54	55
مداخيل اخرى	323	345
مدفوعات المكتب الشريف للفوسفاط	917	800
اموال المساعدة للميزانيات الملحقة	220	122
2. التحملات	19 706	17 409
النفقات العادية	9 400	10 889
الدين العمومي	1 004	1 668
التسيير	7 697	8 832
المساعدات للاستهلاك	699	389
نفقات الاستثمار (1)	10 306	6 510
الفائض العادي	+ 1 384	+ 839
3. رصيد الميزانيات الملحقة	– 102	– 33
4. رصيد الحسابات الخاصة	+ 665	– 749
5. اموال مخصصة لنفقات تم الامر بصرفها	+ 551	– 474
عجز الصندوق (1 – 2) + 3 + 4 + 5	– 7 588	– 6 815
التمويل	+ 7 588	+ 6 815
ودائع بالخزينة وبمركز الشيكات البريدية	+ 422	+ 902
اقتراضات داخلية	+ 860	+ 1 600
– لاجل طويل	(+ 405)	(+ 913)
– لاجل متوسط	(+ 11)	(– 5)
– لاجل قصير	(+ 444)	(+ 692)
تسليفات خارجية	+ 5 369	+ 3 909
– لاجل طويل	(+ 4 607)	(+ 3 928)
– لاجل متوسط	(+ 154)	(+ 49)
– لاجل قصير	(+ 608)	(– 68)
تسبيقات بنك المغرب	+ 1 418	+ 1 007
عمليات للحفظ او للتسوية	– 481	– 603

* وضعية مؤقتة. (1) المتعلقة بالميزانية العامة والميزانيات الملحقة.

المصدر : وزارة المالية (قسم الخزينة).

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 40 – بيان تطور المجموعة النقدية ومكونـاتها

بمـلايـين الـدراهـم	31 دجنبر 1976			30 دجنبر 1977			نهاية دجنبر 1978		
	المبالغ	التغييرات السنوية		المبالغ	التغييرات السنوية		المبالغ	التغييرات السنوية	
	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	٪	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	٪	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	٪
العملـة الائتمانيـة	**5 733**	1 082	23,3	6 651	918	16,0	7 677	1 026	15,4
العملـة الكتابيـة	**9 417**	1 230	15,0	11 214	1 797	19,1	12 962	1 748	15,6
الودائع لدى بنك المغرب ...	207	16	8,4	219	12	5,8	265	46	21,0
الودائع لدى البنوك	7 792	910	13,2	9 224	1 432	18,4	10 603	1 379	14,9
الودائع لدى الشيكـات البريدية ولدى الخزينة ..	1 418	304	27,3	1 771	353	24,9	2 094	323	18,2
ا) الموجودات النقدية	**15 150**	2 312	18,0	17 865	2 715	17,9	20 639	2 774	15,5
ب) العملة شبه النقدية	**1 752**	315	21,9	2 180	428	24,4	3 672	1 492	68,4
مجموع العملة (ا + ب) ..	**16 902**	2 627	18,4	20 045	3 143	18,6	24 311	4 266	21,3

بالنسبة المـائوية لمجموع العملة	1976	1977	1978
– العملة الائتمانية	33,9	33,2	31,6
– العملة الكتابيـة	55,7	55,9	53,3
– العملة شبـه النقدية	10,4	10,9	15,1

المصدر : بنك المغـرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 41 – بيان تطور مقابـلات المجموعـة النقديـة

بمـلايـين الـدراهـم	31 دجنبر 1976		31 دجنبر 1977			نهاية دجنبر 1978		
	المبالغ	التغييرات السنوية	المبالغ	التغييرات السنوية		المبالغ	التغييرات السنوية	
	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم / %	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%
الموجودات الخارجية الصافية ...	1 838	70–	3,7–	1 812	26–	1,4–	1 779	33–	1,8–
بنك المغرب	1 569	77–	4,7–	1 561	8–	0,5–	1 447	114–	7,3–
بنـوك الودائـع	269	7	2,7	251	18–	6,7–	332	81	32,3
الديون على الخزينة	7 935	1 377	21,0	10 116	2 181	27,5	13 561	3 445	34,1
الـديـون الخـاصـة ببنك المغـرب	3 660	712	24,2	5 009	1 349	36,9	6 058	1 049	20,9
البنـوك (محفظـة السنـدات العموميـة)	2 835	362	14,6	3 305	470	16,6	4 694	1 389	42,0
الودائـع لـدى المحاسبين العموميـين	1 440	303	26,6	1 802	362	25,1	2 809	1 007	55,9
(منهـا البنـوك)	(22)			(31)			(715)		
القروض المقدمة للاقتصاد	7 606	1 275	20,1	8 867	1 261	16,6	9 761	894	10,1
بنك المغرب	1 621	516	46,7	1 613	8–	0,5–	1 480	133–	8,2–
بنـوك الودائـع	5 985	759	14,5	7 254	1 269	21,2	8 281	1 027	14,2
مجموع المقـابلات	17 379	2 582	17,4	20 795	3 416	19,7	25 101	4 306	20,7
العنـاصـر الاخـرى (تسوية الحساب)	477–			750–			790–		

بالنسبة المـائوية لمجموع المقابلات	1976	1977	1978
الموجودات الخارجية الصافية	10,6	8,7	7,1
الديـون على الخزينة	45,6	48,7	54,0
القروض المقدمة للاقتصاد	43,8	42,6	38,9

المصدر : بنك المغـرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 42 – بيان تطور الموجودات النقدية وشبه النقدية لدى المؤسسات والخواص

بملايين الدراهم	1977	1978											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	اكتوبر	نونبر	دجنبر
العملة الائتمانية	6651	6668	6692	6697	6725	6732	6985	7152	7383	7321	7345	7493	7677
العملة الكتابية	11214	11278	11357	11457	11158	11552	11584	11783	11475	11713	11885	11845	12962
مجموع الموجودات النقدية	**17865**	**17946**	**18049**	**18154**	**17883**	**18284**	**18569**	**18935**	**18858**	**19034**	**19230**	**19338**	**20639**
العملة شبه النقدية	**2180**	**2254**	**2321**	**2439**	**2505**	**2489**	**2476**	**2750**	**2992**	**3099**	**3312**	**3501**	**3672**
مجموع الموجودات النقدية والشبيهة بالنقدية	**20045**	**20200**	**20370**	**20593**	**20388**	**20773**	**21045**	**21685**	**21850**	**22133**	**22542**	**22839**	**24311**

المصدر : بنك المغرب.

م. 43 – بيان تطور تداول العملة الائتمانية

بملايين الدراهم	1977	1978											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	اكتوبر	نونبر	دجنبر
الاوراق المتداولة	6762	6735	6752	6754	6801	6788	7039	7269	7458	7419	7422	7571	7762
النقد المعدني المتداول	136	136	136	136	137	138	138	140	142	144	145	145	147
	6898	**6871**	**6888**	**6890**	**6938**	**6926**	**7177**	**7409**	**7600**	**7563**	**7567**	**7716**	**7909**
يسقط منها :													
الرصيد الباقي لدى البنوك والمحاسبين العموميين	247-	203-	196-	193-	232-	223-	222-	242-	217-	257-	192-	194-	213-
المجموع	**6651**	**6668**	**6692**	**6697**	**6725**	**6732**	**6985**	**7152**	**7383**	**7321**	**7345**	**7493**	**7677**

المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 44 – بيان تطور العملة الائتمانية وشبه العملة

بملايين الدراهم	1977	1978											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	اكتوبر	نونبر	دجنبر
العملة الكتابية													
الودائع تحت الطلب بمعهد الاصدار	219	310	239	245	258	220	223	223	227	244	231	194	265
الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع	9224	9107	9288	9364	9146	9418	9544	9793	9458	9731	9945	10013	10603
مجموع الودائع تحت الطلب لدى الجهاز البنكي	9443	9417	9527	9609	9404	9638	9767	10016	9685	9975	10176	10207	10868
الودائع بالشيكات البريدية	853	901	851	852	751	840	842	801	830	892	867	895	912
الودائع لدى الخزينة	918	960	979	996	1003	1074	975	966	960	846	842	743	1182
المجموع	11214	11278	11357	11457	11158	11552	11584	11783	11475	11713	11885	11845	12962
شبه العملة													
(الودائع لاجل)	2180	2254	2321	2439	2505	2489	2432	2538	2673	2691	2796	2874	2959
الودائع من أجل الاستيراد	—	—	—	—	—	—	44	212	319	408	516	627	713
المجموع	2180	2254	2321	2439	2505	2489	2476	2750	2992	3099	3012	3501	3672
المجموع العام	13394	13532	13678	13896	13663	14041	14060	14533	14467	14812	15197	15346	16634

المصدر : بنك المغرب.

م. 45 – بيان تطور الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع

بملايين الدراهم	1977	1978											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	اكتوبر	نونبر	دجنبر
الحسابات الجارية العادية	4082	3882	3928	3924	3653	3774	3725	3963	3826	4063	4189	4300	4666
حسابات الشيكات	4822	4927	5003	5106	5203	5325	5507	5509	5327	5369	5408	5420	5605
الحسابات الدائنة الاخرى	320	298	357	334	290	319	312	321	305	299	348	293	332
المجموع	9224	9107	9288	9364	9146	9418	9544	9793	9458	9731	9945	10013	10603

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 46 – بيـان تطور مقابـلات الموجـودات النقدية وشبه النقدية

بملايين الدراهم	1977	1978											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	اكتوبر	نونبر	دجنبر
الموجودات الخارجية (1)													
معهد الاصدار	1561	2129	1753	1174	930	1190	806	1431	1637	1333	1038	1054	1447
بنوك الودائع	251	258	253	237	266	299	291	326	349	324	345	317	332
المجموع	**1812**	**2387**	**2006**	**1411**	**1196**	**1489**	**1097**	**1757**	**1986**	**1657**	**1383**	**1371**	**1779**
الديون على الخزينة													
الديون الصافية لمعهد الاصدار	5009	4654	5065	5341	5217	5196	5777	5719	5598	6004	6240	5981	6058
محفظة السندات العمومية للجهاز البنكي	3305	3537	3618	3783	3711	3655	3547	3404	3400	3776	3989	4380	4694
ودائع البنوك لدى الخزينة	31	13	27	21	24	17	29	221	309	427	522	640	715
ديون المؤسسات والخواص	1771	1861	1830	1848	1754	1914	1817	1767	1790	1738	1709	1638	2094
المجموع	**10116**	**10065**	**10540**	**10993**	**10706**	**10782**	**11170**	**11111**	**11097**	**11945**	**12460**	**12639**	**13561**
قروض مقدمة للاقتصاد (2)													
معهد الاصدار	1613	1535	1449	1555	1765	1704	1540	1692	1587	1636	1562	1604	1480
بنوك الودائع	7254	6974	7078	7308	7507	7395	7753	7699	7700	7539	7838	7927	8281
المجموع	**8867**	**8509**	**8527**	**8863**	**9272**	**9099**	**9293**	**9391**	**9287**	**9175**	**9400**	**9531**	**9761**
المجموع	**20795**	**20961**	**21073**	**21217**	**21174**	**21730**	**21560**	**22259**	**22370**	**22777**	**23243**	**23541**	**25101**
ميزان العناصر الاخرى	750-	761-	703-	67?-	786-	597-	515-	574-	520-	644-	701-	702-	790-
مجموع مقابلات الموجودات النقدية وشبه النقدية	**20045**	**20200**	**20370**	**20593**	**20388**	**20773**	**21045**	**21685**	**21850**	**22133**	**22542**	**22839**	**24311**

(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج.
(2) باستثناء الديون المترتبة على الخارج.
المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 47 – بيـان تطـور الموجـودات الخـارجية (1)

بملايين الدراهم	1977	1978											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	اكتوبر	نونبر	دجنبر
الاحتياطيات الدولية													
الموجودات من الذهب لدى معهد الاصدار	112	112	112	112	116	116	116	116	116	116	116	116	121
الموجودات من العملات القابلة للتحويل لدى معهد الاصدار	2113	2626	2228	1778	1336	1533	1152	1844	2371	2091	1844	1892	2311
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	43	43	48	48	61	48	48	48	75	75	75	64	64
رصيد الحصة الذهبية لدى صندوق النقد الدولي	143	143	143	143	191	191	191	191	191	191	191	191	191
الاكتتاب في صندوق النقد العربي	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
المجموع	2440	2953	2560	2110	1733	1917	1536	2228	2782	2502	2255	2292	2716
الموجودات الخارجية الاخرى													
العملات الغير القابلة للتحويل لدى معهد الاصدار	41	65	96	148	183	247	174	193	180	186	163	132	59
الموجودات الخارجية الاجمالية لدى بنوك الودائع	421	428	417	417	438	470	477	508	530	511	537	492	492
المجموع	462	493	513	565	621	717	651	701	710	697	700	624	551
مجموع الموجودات الاجمالية	2902	3446	3073	2675	2354	2634	2187	2929	3492	3199	2955	2916	3267
الالتزامات الخارجية													
الالتجاء لسلف صندوق النقد الدولي (2)	752	752	752	805	809	809	809	809	1102	1102	1102	1102	1107
التزامات اخرى لمعهد الاصدار	168	137	151	332	181	165	95	181	223	253	278	268	221
منها :													
(بالعملات الغير القابلة للتحويل)	(—)	(—)	(—)	(—)	(—)	(—)	(—)	(—)	(—)	(—)	(—)	(—)	(—)
التزامات بنوك الودائع	170	170	164	180	172	171	186	182	181	187	192	175	160
المجموع	1090	1059	1067	1264	1158	1145	1090	1172	1506	1542	1572	1545	1488
مجموع الموجودات الخارجية الصافية	1812	2387	2006	1411	1196	1489	1097	1757	1986	1657	1383	1371	1779

(1) بما في ذلك الديـون على الخـارج.

(2) الى جانب الالتزامـات بالعملات الاجنبية النـاتجـة عـن مختلف السحـوبـات من صندوق النقـد الدولي، فان هذا البند يشمل مبـالغ ضئيلـة للالتزامـات بالدرهـم تجـاه المنظمة المذكـورة وتجـاه البنك الدولي للانشـاء والتعمـير وفروعه

المصدر : بنك المغـرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 48 – بيان تطور الديون على الخزينة

بملايين الدراهم	1977	1978											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	اكتوبر	نونبر	دجنبر
الديون الخاصة بمعهد الاصدار													
تسبيقات للدولة	4971	4000	4000	4000	4000	5048	5288	5288	5288	5288	5288	5288	5288
سندات الخزينة (التبادل النقدي والعملة المعدنية)	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139
الكمبيالات الجمركية والسندات المكفولة	—	91	322	340	373	—	—	—	—	62	314	65	373
تسبيقات على سند الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	—	—	135	135	135	—	—	—	—	—	—	—	135
حسابات الشبكات البريدية الخاصة ببنك المغرب	35	60	70	54	50	89	79	71	62	105	93	86	75
تسبيقات على سنكات صندوق التجهيز القروي	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
تسبيقات على سندات مختلفة	—	450	—	258	94	—	—	—	—	—	—	—	142
تسبيقات على ديون بالعملات الصعبة	—	—	479	500	500	—	352	309	202	500	500	500	—
المجموع الاجمالي	5145	4740	5145	5426	5291	5276	5858	5807	5691	6094	6334	6078	6152
يسقط منها													
الحساب الجاري للخزينة والأرصدة لدى المحاسبين العموميين	136	86	80	85	74	80	81	88	93	90	94	97	94
المجموع الصافي	5009	4654	5065	5341	5217	5196	5777	5719	5598	6004	6240	5981	6058
سندات عمومية													
معهد الاصدار	97	153	135	328	588	217	675	108	151	183	370	423	321
بنوك الودائع	3208	3384	3483	3455	3123	3438	3872	3296	3249	3593	3619	3957	4373
المجموع	3305	3537	3618	3783	3711	3655	3547	3404	3400	3776	3989	4380	4694
ودائع البنوك لدى الخزينة	31	13	27	21	24	17	29	221	309	427	522	640	715
ديون المؤسسات والخواص													
مقابل قيمة الودائع بالشيكات البريدية والخزينة	1771	1861	1830	1848	1754	1914	1817	1767	1790	1738	1709	1638	2094
مجموع الديون الصافية على الخزينة	10116	10065	10540	10993	10706	10782	11170	11111	11097	11945	12460	12639	13561

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 49 – القروض المقدمة للاقتصاد والممولة من الموارد النقدية (1)

بملايين الدراهم	1977	1978											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	اكتوبر	نونبر	دجنبر
معهد الاصدار													
اعادة الخصم	1252	1243	1180	1239	1414	1384	1214	1251	1255	1240	1234	1242	1146
التسبيقات	261	199	212	185	218	226	244	274	258	253	271	287	290
السندات الجاري تحصيلها	100	93	57	131	133	94	82	167	74	143	57	75	44
المجموع	**1613**	**1535**	**1449**	**1555**	**1765**	**1704**	**1540**	**1692**	**1587**	**1636**	**1562**	**1604**	**1480**
بنوك الودائع													
قروض لاجل قصير	6539	6248	6283	6510	6725	6659	6954	6889	6868	6732	7006	7094	7392
قروض لاجل متوسط	687	697	766	774	752	706	768	771	791	765	788	789	843
قروض لاجل طويل	28	29	29	24	30	30	31	39	41	42	44	44	46
المجموع	**7254**	**6974**	**7078**	**7308**	**7507**	**7395**	**7753**	**7699**	**7700**	**7539**	**7838**	**7927**	**8281**
مجموع القروض المقدمة للاقتصاد	**8867**	**8509**	**8527**	**8863**	**9272**	**9099**	**9293**	**9391**	**9287**	**9175**	**9400**	**9531**	**9761**

(1) باستثناء الديون المترتبة على الخارج والمدرجة ضمن الموجودات الخارجية.

المصدر : بنك المغـرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 50 – استعمالات وموارد بنوك الودائع
(البنوك المسجلة والقرض الشعبي)

بملايين الدراهم	76.12.31	77.6.30	نهاية دجنبر 77	78.6.30	نهاية دجنبر 78
الاستعمالات					
1. **الارصدة**	510	* 568	* 571	839	674
نقود بالصندوق	107	113	112	112	139
بنك المغرب	33	* 44	* 24	252	98
الاحتياطي النقدي والحساب المغلق	370	411	435	475	437
2. **ديون على الخزينة**	2 857	3 221	3 336	3 576	5 409
الودائع وما يشابهها	22	44	31	29	715
سندات الخزينة	2 835	3 177	3 305	3 547	4 694
3. **قروض للاقتصاد**	6 994	7 522	*8 416	8 821	9 233
لاجل قصير (1)	6 381	6 762	*7 585	7 901	8 224
لاجل متوسط	593	733	803	889	963
لاجل طويل	20	27	28	31	46
4. **تسليفات للمؤسسات المالية المتخصصة**	124	180	151	200	134
5. **سندات في المحفظة**	423	440	454	522	547
المساهمات	64	*85	86	97	142
سندات اخرى	359	* 355	368	425	405
6. **الموجودات الخارجية** (2)	182	190	* 167	192	205
النقود	11	11	10	11	10
البنوك والمراسلون بالخارج	171	179	* 157	181	195
7. **التعقيرات**	206	227	255	308	366
8. **استعمالات اخرى صافية**	258	* 286	* 214	336	50
المجموع	11 554	12 634	13 564	14 794	16 618
الموارد					
1. الاموال الذاتية الصافية	500	531	583	632	719
رأس المال والاحتياطيات	480	523	560	622	683
المرحل من جديد وربح السنة المالية	42	31	46	36	63
باسقاط : الخسائر السابقة ومصاريف التاسيس	22—	23—	23—	26—	27—
2. **مخصصات للمخاطر**	109	137	134	164	158
3. **ودائع تحت الطلب**	7 792	8 557	9 224	9 544	10 603
حسابات الشيكات	3 870	4 646	4 822	5 507	5 605
الحسابات الجارية للمؤسسات غير المالية	3 539	3 525	3 959	3 645	4 397
حسابات المؤسسات المالية	128	124	123	80	269
دائنون مختلفون	255	262	320	312	332
4. **ودائع لاجل**	1 752	1 951	2 180	2 476	3 672
حسابات وسندات لاجل استحقاق ثابت	1 752	1 951	2 180	2 432	2 959
ودائع من أجل الاستيراد	—	—	—	44	713
5. **التزامات خارجية**	121	155	170	186	160
حسابات بالعملات الإجنبية (تحت الطلب ولاجل)	28	28	37	55	56
البنوك والمراسلون بالخارج	93	127	133	131	104
6. **تسبيقات معهد الاصدار**	1 153	1 163	957	1 520	1 165
على سندات عمومية	270	351	97	675	321
على سندات خصوصية	847	738	743	726	725
على سندات متوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي	36	74	117	119	119
7. تسليفات المؤسسات المتخصصة	127	140	316	272	141
8. **موارد صافية مختلفة**	—	—	—	—	—
المجموع	11 554	12 634	13 564	14 794	16 618

* أرقام مصححة.

(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج 213 260 259 286 291

(2) باستثناء الديون المترتبة على الخارج الممولة من طرف البنوك والمعاد خصمها لدى معهد الاصدار والمدرجة ضمن القروض المقدمة للاقتصاد.

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 51 – الاستعمالات والموارد المجمعة للمؤسسات المالية المتخصصة

بملايين الدراهم	76.6.30	نهاية دجنبر 77	78.6.30	نهاية دجنبر 78
الاستعمالات				
1. **الارصدة والقيم المتعين تحصيلها**	51	49	43	124
2. **ديون على الخزينة**	466	515	506	600
الودائع تحت الطلب وما شابهها	9	4	5	6
سندات والتزامات اللدولة	457	511	501	594
3. **ديون على البنوك**	264	439	336	539
ودائع تحت الطلب	78	36	36	319
ودائع لاجل وتسليفات	186	403	300	220
4. **قروض للاقتصاد**	3 907	4 454	5 100	5 424
قصيرة الاجل	616	656	786	789
متوسطة وطويلة الاجل	3 291	3 798	4 314	4 635
5. **قروض للجماعات العمومية**	261	292	283	280
6. **سندات بالمحفظة**	373	399	435	557
المساهمات	285	303	313	355
سندات اخرى	88	96	122	202
7. **التعقيبات**	87	111	124	130
8. **استعمالات اخرى صافية**	—	7	29	—
المجموع	5 409	6 266	6 856	7 654
الموارد				
1. **الاموال الذاتية**	492	591	632	700
منها : امدادات مالية من الدولة	94	94	94	94
مخصصات لتغطية احتمالات النقص في الاصول	27	29	26	40
2. **مساعدات الدولة**	413	358	359	347
3. **الاقتراضات الخارجية** (لاكثر من سنة)	1 433	2 015	2 222	2 516
4. **الاقتراضات الداخلية**	620	631	792	785
الودائع لاجل وسندات الصندوق	1	—	—	—
التزامات وسندات	440	480	592	651
مساعدات بنكية	180	151	200	134
5. **ودائع لاجل قصير**	1 818	2 039	2 275	2 589
6. **مساعدات معهد الاصدار** (1)	612	632	576	543
الخصم	540	548	503	493
مساعدات اخرى	72	84	73	50
7. **موارد صافية مختلفة**	21	—	—	174
المجموع	5 409	6 266	6 856	7 654

(1) باستثناء اعادة خصم السندات المتوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي والمدرجة ضمن المساعدات التي يقدمها معهد الاصدار للبنوك.

المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 52 – القروض للاقتصاد الموزعة من طرف بنوك الودائع (I)
(الممولة والمعـاد خصمهـا او المـأخوذة كضمـانـة)

بمـلايـين الـدراهـم	1977	1978					
	دجنبر	مارس	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	دجنبر
الالتزامات لامـد قصـير							
السندات التجارية المسحوبة على المغرب ..	1 477,2	1 247,1	1 267,9	1 315,3	1 287,3	1 158,6	1 383,4
قروض للاستهلاك	302,9	279,3	290,7	304,8	294,6	316,1	322,7
السندات التجارية المسحوبة على الخارج ..	258,6	240,1	286,2	279,0	293,3	288,5	291,0
تسبيقات على مصبرات السردين	50,5	50,9	43,5	44,2	46,9	52,0	56,1
المنظمات التعاونية الفلاحية	259,4	213,0	237,0	297,0	346,1	356,7	362,7
قروض اخرى مضمونة من طرف الدولة او من طرف الصندوق المركزي للضمان	212,5	175,0	165,2	166,2	195,2	173,7	245,5
قروض اخرى حاملة لتوقيع الصنـدوق المغربي للصفقات	243,4	229,5	286,3	267,9	271,2	232,6	245,4
تسبيقات على البضائع وسندات التخزين	768,8	778,9	756,9	765,0	798,4	765,4	734,7
قروض لاصحاب الحبوب الاحرار	120,5	101,2	144,5	169,2	198,4	197,0	166,7
قروض اخرى بضمانات عينية	859,5	909,6	992,9	966,3	982,3	1 017,4	1 045,4
قروض بدون تعيـين ولا ضمانات عينية ..	2 152,9	2 336,7	2 663,7	2 585,4	2 701,5	2 600,7	2 437,8
اعتمـادات اخـرى	879,2	756,7	766,3	776,6	687,7	728,4	933,1
المجمـوع	**7 585,4**	**7 318,0**	**7 901,1**	**7 936,9**	**8 102,9**	**7 887,1**	**8 224,5**
التزامـات لامـد متوسط							
بدون ضمانات عينية	75,5	104,9	111,9	107,8	106,6	108,3	131,8
بضمانات عينيـة	385,6	400,5	411,9	416,0	432,8	435,3	464,3
بضمانات الدولة وضمـانات الصنـدوق المركزي للضمان	341,3	362,4	364,7	356,8	376,3	381,2	366,0
تسليفات للمغربـة	0,7	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,5
المجمـوع	**803,1**	**868,4**	**889,1**	**881,2**	**916,3**	**925,4**	**962,6**
التزامـات لامـد طـويـل							
الخـواص	5,5	5,7	5,3	4,9	4,5	4,4	3,9
تسليفـات للمغربة	22,3	23,9	25,7	34,4	36,8	37,5	42,3
المجمـوع	**27,8**	**29,6**	**31,0**	**39,3**	**41,3**	**41,9**	**46,2**
مساعدات للمؤسسات المالية المتخصصة ..	**151,4**	**220,5**	**199,6**	**134,3**	**139,0**	**137,6**	**134,0**
المجموع العام	**8 567,7**	**8 436,5**	**9 020,8**	**8 991,7**	**9 199,5**	**8 992,0**	**9 367,3**

(I) بما في ذلك المساعدات البنكية للمؤسسات المـاليـه المتخصصـة.
المصدر بنك المغـرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 53 – بيان تطور التجاء البنوك لمعهد الاصدار

بملايين الدراهم	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	اكتوبر	نونبر	دجنبر
1976												
التجاء بواسطة سندات عمومية	249	420	410	388	527	257	760	917	706	400	470	270
التجاء بواسطة سندات خصوصية	609	661	711	778	707	708	707	807	849	776	871	847
التجاء بواسطة سندات متوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي	18	21	12	6	4	10	16	16	11	16	33	36
المجموع (1)	876	1102	1133	1172	1238	975	1483	1740	1566	1192	1374	1153
المتوسط اليومي للالتجاءات	674	918	1035	1138	1206	1102	1039	1629	1679	1312	1097	1180
1977												
التجاء بواسطة سندات عمومية	357	106	158	248	171	351	316	201	352	438	432	97
التجاء بواسطة سندات خصوصية	846	800	797	780	732	738	719	799	738	774	775	743
التجاء بواسطة سندات متوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي	23	16	45	49	51	74	73	90	114	68	82	117
المجموع (1)	1226	922	1000	1077	954	1163	1108	1090	1204	1280	1289	957
المتوسط اليومي للالتجاءات	1239	1085	946	1053	986	1068	1183	1149	1163	1133	1346	1395
1978												
التجاء بواسطة سندات عمومية	153	135	328	588	217	675	108	151	183	371	423	321
التجاء بواسطة سندات خصوصية	659	644	737	873	785	726	714	765	681	792	799	724
التجاء بواسطة سندات متوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي	148	73	95	117	172	119	108	124	158	137	130	119
المجموع (1)	960	852	1160	1578	1174	1520	930	1040	1022	1300	1352	1164
المتوسط اليومي للالتجاءات	1002	929	1017	1456	1430	1347	1216	1061	1099	1174	1355	1345

(1) الالتجاءات في نهاية الشهر. أرقام مأخوذة من الاحصائيات النقدية.

المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 54 – هيكل معدلات الفائدة المدينة
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 دجنبر 1978 (معدلات وحيدة) (1)
1. بنوك الودائع (2)	
أ. حسابات تحت الطلب	
الحسابات العادية	(دون مقابل)
الاموال المحولة من طرف الاشخاص الطبيعيين المقاربة العاملين بالخارج	3
شركات التامين واعادة التامين ومؤسسات الضمان (3)	4
ب. الحسابات على الدفاتر	4
ج. الحسابات لاجل وسندات الصندوق :	
من شهر الى اقل من 3 اشهر	3
من 3 اشهر الى اقل من 6 اشهر	4,50
من 6 اشهر الى اقل من 12 شهرا	6
من 12 شهرا الى اقل من 18 شهرا	7
من 18 شهرا الى 24 شهرا (كاملة)	8
ما يفوق 24 شهرا	(معدل حر)
2. صندوق التوفير الوطني	5,5
3. المؤسسات المالية المتخصصة	
أ. القرض العقاري والفندقي :	
سندات لمدة 3 سنوات مخصصة للبنوك	6,5
سندات لمدة 10 سنوات	7,5
سندات لمدة 15 سنة	8,5
ب. البنك الوطني للانماء الاقتصادي :	
سندات الصندوق لمدة 3 اشهر	4,5
سندات الصندوق لمدة 6 اشهر	6
سندات الصندوق لمدة 12 شهرا	7
سندات الزامية لمدة 10 سنوات	7,50
سندات الزامية لمدة 15 سنة	8,50
ج. الصندوق الوطني للقروض الفلاحي :	
الودائع لاجل	1,50

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 دجنبر 1978 (معدلات وحيدة) (3)
1. الخزينة	
سندات لمدة 6 اشهر موجهة للجمهور	6 (4)
(المردود الحقيقي عند انتهاء مدة 6 اشهر : 6,088)	
(المردود الحقيقي في حالة التسديد بعد انصرام 3 اشهر : 5,885)	
سندات في الحساب الجاري (مخصصة للبنوك والمؤسسات المالية وشركات التامين)	
– لمدة 6 اشهر	4,25 (4)
(المردود الحقيقي بعد 6 اشهر : 4,293)	
(المردود الحقيقي في حالة التسديد ما بين 3 و 6 اشهر : 4,242)	
– لمدة سنة واحدة	4,25 (5)
(المردود الحقيقي بعد انتهاء سنة : 4,438)	
– لمدة 5 سنوات	6,50
اصدارات مخصصة للبنوك في اطار تمويل التسليفات الممنوحة بقصد مغربة بعض النشاطات :	
– لمدة سنة	3,50
– لمدة 10 سنوات (اصدارات لم تجدد منذ سنة 1974)	3,50
سندات اسمية ممثل الاقتطاع الاجباري من الاجور والرواتب (اصدارات غير مجددة منذ 1972)	4
سندات للمحامل خاصة باستعمال حسابات الرسمال لغير المقيمين :	
– لمدة 7 سنوات	5,50
سندات اسمية لمدة عشر سنوات خاصة باستعمال واحتياطي الاستثماره	5
سندات الدولة او المضمونة من طرف الدولة :	
– لمدة 10 سنوات	7,50
– لمدة 15 سنة	8,50

(1) دخل التغيير حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يوليوز 1978.
(2) قرار وزير المالية 29 يونيو 1974، المطبق ابتداء من فاتح يوليوز 1974 والمعدل بقرار 30 يونيو 1975 المطبق ابتداء من فاتح يوليوز 1975 والمعدل بقرار 30 يونيو 1978.
(3) بدون تغيير بالنسبة لما كانت عليه في 31 دجنبر 1977.
(4) قرار وزير المالية رقم 678 – 78 بتاريخ 30 يونيو 1978.
(5) قرار وزير المالية رقم 677 – 78 بتاريخ 29 يونيو 1978.

م. 55 – هيكل معدلات اعادة التمويل لدى بنك المغرب
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 دجنبر 1978
1. تسهيلات تصفية الاجل لمؤسسات الائتمان	
1. الحصر والتامين العادي للسندات الخصومية	
المعدل الاساسي (السند التجاري المحسوب على السحب – سندات التخزين – تسبيقات على البضائع – السند المالي – قروض الصندوق المغربي للصفقات (1) – قروض التجهيز لمدة سنتين على الاقل حد)	4,50
الديون المترتبة على الخارج	3
تسلفات لتمويل الصادرات (2)	4
السند المتدل للتسبيقات على البضائع الممنوحة للمنظمات المهنية الفلاحية	3,50
2. معبئة سندات الخزينة لمائدة البنوك (الحصر او السبق)	
سندات لمدة 6 اشهر (معدل المردود الحقيقي)	4,293
سندات لمدة سنة واحدة (معدل المردود الحقيقي)	4,438
سندات لمدة 5 سنوات (3)	6,50
3. التسبقات الخاصة (على السندات العمومية او الخصوصية) الممنوحة للبنوك	
بدون تطبيق الغرامة	6
مع تطبيق الغرامة	12,75
4. اعادة تمويل القروض الممنوحة للمؤسسات المالية (4)	
الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	3
صندوق الايداع والتدبير (القرض العقاري والفندقي	3,50
ب. قروض متوسطة الاجل الى الاقتصاد	
قروض بنكية متوسطة الاجل	
(بضمانة او بدون ضمانة الدولة او ه. ض. م. ض.) (5)	4
قروض الصندوق الوطني للقرض الفلاحي المتوسطة الاجل (4)	3
قروض القرض العقاري والفندقي المتوسطة الاجل	3,50
قروض صندوق الايداع والتدبير المتوسطة الاجل (سندات صندوق التجهيز القروي)	4
ج. مساعدات للدولة	
الى جانب التسبقات الاتفاقية والقانونية الممنوحه بصورة مجانية، يقدم بنك المغرب للخزينة مساعدات اخرى بالشروط التالية :	
تسبيقات عل سندات الخزينة (الصندوق الوطني للقرض الفلاحي)	4,50
تعبئة الكمبيالات الجمركية	4,50
تسبيقات على السندات المكفولة	4,50
تسبيقات على سندات (القرض العقاري والفندقي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي، والبنك الوطني للانماء الاقتصادي والمكتب الوطني للكهرباء) المكتتب فيها من طرف صندوق الايداع والتدبير والمبالغ لحساب الخزينة (6)	6 - 5,50 7,50 - 6,25

(1) القروض الممنوحة من طرف الصندوق المغربي للصفقات.
(2) بند ادخل سنة 1976.
(3) السندات لمدة 5 سنوات التي اصدرت قبل 3 دجنبر 1974 معدلها 4,50٪ والتي تم اصدارها بعد هذا التاريخ فمعدلها 6,50٪.
(4) معدلات تفاضلية ممنوحة في اطار بطاقة اجمالية للخصم مفتوحة من طرف بنك المغرب.
(5) الصندوق المركزي للضمان.
(6) حسب معدل الاصدار.

م. 56 – هيكل معدلات الفائدة المدينة
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدل الجاري به العمل في 31 دجنبر 1978		
	الادنى	الاقصى	الوحيد
1. بنوك الودائع			
أ. القروض القصيرة الاجل			
العائمة للتعبئة			
الدسون على الخارج	4,50	6	
تسلفات لتمويل الصادرات (1)	5,50	7	
الاوراق التجارية الممنوحة على المغرب	5,50	7,50	
قروض اخرى قصيرة الاجل قابلة للتعبئة	6	8	
غير القابلة للتعبئة			
قروض المكشوف غير المعبئه	8	*10,50	
قروض اخرى قصيره الاجل غير قابلة للتعبئة			المعدل المطبق على القروض القابله للتعبئه من نفس النوع مضافا اليه نقطة
* باستثناء اية عمولة الخاصة			
سندات التخزين (محصول الحبوب)			5,50
سندات التخزين المتعلقة بمصبرات الزيتون			5,50
سندات التخزين المتعلقة بالاوز			5,50
سندات التخزين المتعلقة بالعطن			5,50
قروض الصندوق المغربي للصفقات (2)			6,50
ب. القروض الموسطه الاجل			
القابلة للتعبئة			
كافة القروض			8
غير القابلة للتعبئة			
كافة القروض	9,50	11	
ج. القروض الطويله الاجل			
كافة القروض	معدل يساوي على الاقل المعدل الاقصى للقروض المتوسطة الاجل غير القابلة للتعبئة		
2. البنك الوطني للانماء الاقتصادي			
القروض المتوسطة الاجل		10 *	
القروض الطويلة الاجل (اكثر من 7 سنوات)		11 *	

* بارجاع 2٪ بالنسبة لبعض الاستثمارات الصناعية والسحرية والمعدنية (سابون الاستثمارات الصادر بتاريخ 13 غشت 1973). وفيما يخص القروض للتجهيز السحري يضاف الى هذا الارجاع معدل 4٪ الذي ينص عليه ضرار 17 فبراير 1954.

(1) بند ادخل سنة 1976. يرجع لقرار وزير المالية رقم 1080 – 76.

(2) يعادل الامر بالقروض الخاصة لصندوق المغربي للصفقات. وتضاف الى هذا المعدل الوحيد عمولات متفق عليها من طرف الصندوق ومحددة بنسبة 1٪ فيما يتعلق بعمليات اعادة التمويل و 1,70٪ فيما يخص عمليات قبول المراقبة و 1,40٪ بالنسبة لعمليات قبول التعبئة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 56 – هيكل معدلات الفائدة المدينة (تتمة)
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

3. الصندوق الوطني للقرض الفلاحي

نوع العمليات	النظام المعمول به في 31 دجنبر 1978	المعدل
1) القصيرة الاجل	1. سندات التخزين	5
	2. تسليفات للانتاج	
	– الحبوب والقطاني	6
	– عمليات متكاملة (الشمندر ونصب السكر والقطن)	8
	– قروض اخرى تربية الماشية، الحوامض، زراعة الخضر ...)	8,50
2) المتوسطة الاجل	تعاونيات الاصلاح الزراعي :	
	1. تسليفات للاستمرار :	
	– للاربع سنوات الاولى	7
	– للسنة الخامسة	8
	– فيما بعد	8,50
	2. قروض اخرى متوسط الاجل	8,50

4. القرض العقاري والفندقي

النظام المعمول به في 31 دجنبر 1978 (1)

	القيمة العقارية الكلية	المعدل القانوني	نسبة الفائدة المخصومة	المعدل المطلق
1. النظام العام				
1. البناء بقصد السكنى الشخصية	ما يقل او يساوي 150.000 درهم	12	6	6
	ما بين 150.000 و 200.000 درهم	12	5	7
	ما بين 200.000 و 300.000 درهم	12	2,25	9,75
	ما يفوق 300.000 درهم	12	لاشيء	12
2. القطاع الايجاري		12	لاشيء	12
2. النظام العقاري				
1. بناء المحلات التجارية	–	12	لاشيء	12
2. اقامة المنافع العامة في البقع الارضية	–	12	لاشيء	12
3. التمويل المسبق للمتعهدين	–	12	لاشيء	12
4. شراء دور السكن	ما يقل او يساوي 450.000 درهم	12	لاشيء	12
3. القروض الفندقية				
– قروض مضمونة برهن عقاري				
– لمدة تقل عن 15 سنة	–	12	5	7
– لمدة 15 سنة فاكثر	–	14	5	9
– قروض مضمونة برهن حيازي لشراء الاثاث والمعدات)	–	12	5	7

5. الخزينة ـ صندوق الايداع والتدبير

النظام المعمول به في 31 دجنبر 1978

	الدخول السنوية للمقترض	المعدلات
السكنى الاقتصادية *		
– التسليفات الفردية	ـ ما يقل عن 12.000 درهم	4
	ـ الدخول المتراوحة ما بين 12.000 و 18.000 درهم	6
– التسليفات الجماعية	ـ ما يقل عن 12.000 درهم	3
	ـ الدخول المتراوحة ما بين 12.000 و 18.000 درهم	4

(1) دخل التغيير حيز التنفيذ ابتداء من فاتح شتنبر 1978.

(*) هذه القروض تقدمها الدولة في الواقع من موارد الميزانية وتوزع بواسطة القرض الشعبي.

م. 57 – أسعار اهم العملات الاجنبية المسعرة بالرباط (1)
ـ أسعار التحويل بالدرهم ـ

	نهاية مارس 1978		نهاية يونيو 1978	
	شراء	بيع	شراء	بيع
1 فرنك فرنسي	0,92201	0,92479	0,93375	0,93655
1 دولار الولايات المتحدة الامريكية	4,2177	4,2415	4,2114	4,2353
1 جنيه استرليني	7,8306	7,8727	7,8182	7,8605
1 مارك الماني	2,0865	2,0974	2,0241	2,0349
1 فلوران هولندي	1,9503	1,9608	1,8811	1,8915
100 فرنكات بلجيكية	13,407	13,479	12,834	12,905
1 فرنك سويسري	2,2573	2,2688	2,2629	2,2744
1000 ليرة ايطالية	4,9484	4,9772	4,9152	4,9440
100 شيلين نمساوي	28,978	29,140	28,105	28,265
100 بسيطة اسبانية	5,2729	5,3018	5,3307	5,3599

	نهاية شتنبر 1978		نهاية دجنبر 1978	
	شراء	بيع	شراء	بيع
1 فرنك فرنسي	0,91956	0,92232	0,92839	0,93117
1 دولار الولايات المتحدة الامريكية	3,9770	4,0001	3,8750	3,8979
1 جنيه استرليني	7,8475	7,8895	7,9061	7,9485
1 مارك الماني	2,0531	2,0640	2,1292	2,1403
1 فلوران هولندي	1,8863	1,8967	1,9656	1,9762
100 فرنكات بلجيكية	13,019	13,090	13,479	13,551
1 فرنك سويسري	2,5674	2,5797	2,3882	2,4001
1000 ليرة ايطالية	4,8304	4,8588	4,6758	4,7038
100 شيلين نمساوي	28,336	28,495	29,067	29,229
100 بسيطة اسبانية	5,5090	5,5385	5,5336	5,5633

(1) يقوم بنك المغرب كذلك في كل يوم عمل بتسعير العملات التالية : الدولار الكندي، الكورونا النرويجية، الكورونا السويدية، الكورونا الدنماركية، الاسكويدو البرتغالي، الدينار التونسي وكذا الريال السعودي، والدينار الكويتي ودرهم الامارات العربية المتحدة ابتداء من 2 نونبر 1978.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مرسوم رقم 2.80.432 بتاريخ فاتح رمضان 1400 (14 يوليوز 1980) بمنح ضمان الدولة للاقتراضات التي يصدرها البنك الوطني للانماء الاقتصادي في حدود مبلغ لايتجاوز اربعمائة مليون درهم (400.000.000).

ان الوزير الاول ،

بناء على الاتفاقية المبرمة يوم 30 يوليوز 1959 بين حكومة المملكة المغربية والبنك الوطني للانماء الاقتصادي ولاسيما الفصل 2 منها ؛

وبمقتضى الظهير الشريف رقم 1.59.294 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1379 (21 اكتوبر 1959) بالمصادقة على اتفاقية 30 يوليوز 1959 ،

وباقتراح من وزير المالية ،

يرسم ما يلي :

الفصل الاول

يمنح ضمان الدولة في حدود مبلغ لا يتجاوز اربعمائة مليون درهم (400.000.000) للاقتراضات التي يصدرها البنك الوطني للانماء الاقتصادي باذن من وزير المالية لتمكين هذا الجهاز من الحصول على موارد جديدة تساعده على مواجهة النفقات المترتبة على عمليات القرض.

الفصل الثاني

يمكن انجاز الاقتراضات المذكورة كلا أو بعضا في المغرب او الخارج بالدرهم او عملات اجنبية في جميع الاشكال ولاسيما في شكل تسبيقات قابلة للتداول بواسطة اوراق او سفاتج او في شكل سندات والتزامات سواء كانت هذه السندات المختلفة رائجة او غير رائجة لدى العموم.

وعند ما ينجز اقتراض بعملة اجنبية ، فان مبلغه يقتطع من القدر الاجمالي البالغ اربعمائة مليون درهم (400.000.000) الجاري عليه الضمان الممنوح عملا بهذا النص تبعا لمقابل قيمته بالدرهم في اليوم الذي تجعل فيه الاموال عمليا رهن اشارة البنك الوطني للانماء الاقتصادي.

الفصل الثالث

تضمن الدولة اداء فائدة واستهلاك هذه الاقتراضات سواء بالدرهم او بعملات اجنبية حيث يبقى الضمان مرتبطا بالسند ويتبعه ايا كان حائزه.

وينص على هذا الضمان في السندات.

الفصل الرابع

تحدد بقرارات لوزير المالية شروط وكيفيات اصدار الاقتراضات المذكورة.

الفصل الخامس

يسند الى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في فاتح رمضان 1400 (14 يوليوز 1980)

الامضاء : المعطي بوعبيد.

وقعه بالعطف :
وزير المالية ،
الامضاء : عبد الكامل الرغاي.

مرسوم رقم 2.80.448 بتاريخ 2 رمضان 1400 (15 يوليوز 1980) بالمصادقة على اتفاقية القرض البالغ قدره 5.000.000 دينار كويتي والموقعة بتاريخ 6 جمادى الاولى 1400 (23 مارس 1980) بين حكومة المملكة المغربية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

ان الوزير الاول ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.79.413 الصادر في 11 من صفر 1400 (31 دجنبر 1979) بالمصادقة على قانون المالية لسنة 1980 ولاسيما الفصل 25 من القانون المذكور؛

وباقتراح من وزير المالية ،

يرسم ما يلي :

الفصل الاول

يصادق على اتفاقية القرض البالغ قدره 5.000.000 دينار كويتي المضافة الى اصل هذا المرسوم والموقعة بتاريخ 6 جمادى الاولى 1400 (23 مارس 1980) بين حكومة المملكة المغربية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي قصد تمويل مشروع الغرب الزراعي.

الفصل الثاني

يسند الى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 2 رمضان 1400 (15 يوليوز 1980)

الامضاء : المعطي بوعبيد

وقعه بالعطف :
وزير المالية ،
الامضاء : عبد الكامل الرغاي.

قرار لوزير الطاقة والمعادن رقم 878.80 بتاريخ فاتح رجب 1400 (16 مايو 1980) بتحديد اثمان التكفل بالمحروقات السائلة والغازية

ان وزير الطاقة والمعادن ،

بناء على المرسوم رقم 2.72.536 الصادر في 12 من شعبان 1392 (21 شتنبر 1972) بتفويض السلطة الى الوزير المكلف بالمعادن فيما يخص تحديد اثمان منتجات الطاقة ؛

وبناء على قرار كاتب الدولة لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الاقتصادية والتعاون رقم 3.171.72 الصادر في 3 يونيو 1972 المرتبة بموجبه في القوائم « أ » و « ب » و « ج » البضائع والمنتجات والخدمات الممكن تنظيم اثمانها ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبعد استشارة اللجنة المركزية للاثمان ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

تحدد كما يلي اثمان التكفل بتكرير المحروقات السائلة والغازية :

البروبان	2.016،00	درهم للطن ؛
البوطان	2.016،00	درهم للطن ؛
الوقود الممتاز	156،80	درهما للهيكتولتر ؛
الوقود العادي	140،00	درهما للهيكتولتر ؛
وقود الطيران « J.P4 »	145،60	درهما للهيكتولتر ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الوقود الخاص بالمحركات

النفاثة (J.P1) ..... 134،40 درهما للهيكتولتر ؛

البترول المشتعل ..... 132،16 درهما للهيكتولتر ؛

الغازوال ..... 127،68 درهما للهيكتولتر ؛

الفويل وال رقم 1 ..... 873،60 درهما للطن ؛

الفويل وال رقم 2 ..... 784،00 درهم للطن ؛

الفويل وال رقم 7 ..... 1.008،00 درهم للطن.

الفصل الثاني

تترتب على تغيير اثمان التكفل المحددة في الفصل السابق ، تسوية فيما بين معامل تكرير (لاسامير) والشركة الشريفة للبترول وصندوق الموازنة.

الفصل الثالث

يعمل بأحكام هذا القرار ابتداء من يوم السبت 2 رجب 1400 (17 مايو 1980) عند منتصف الليل من يوم فاتح رجب 1400 (16 مايو 1980).

الفصل الرابع

ان هذا القرار الذي ينسخ قرار وزير الطاقة والمعادن رقم 179.80 المؤرخ في 16 من صفر 1400 (5 يناير 1980) والمتعلق بنفس الموضوع ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في فاتح رجب 1400 (16 مايو 1980).

الامضاء : موسى السعدي.

الوزير الاول ،

الامضاء : المعطي بوعبيد.

قرار للوزير الاول رقم 3.52.80 بتاريخ 9 رمضان 1400 (22 يوليوز 1980) تحدد بموجبه اثمان بيع الاسمنت في مختلف مراحل التسويق.

ان الوزير الاول ،

بناء على قرار الوزير الاول رقم 3.334.71 الصادر في 4 يبراير 1972 بتحديد قائمة المنتجات والخدمات الممكن تنظيم أثمانها ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبناء على قرار كاتب الدولة لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الاقتصادية والتعاون رقم 3.171.72 الصادر في 13 يونيه 1972 المرتبة بموجبه في القوائم « أ » و « ب » و « ج » البضائع والمنتجات والخدمات الممكن تنظيم أثمانها ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبعد استشارة اللجنة المركزية للاثمان ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

تحدد كما يلي أثمان بيع الطن الواحد من الاسمنت في مختلف مراحل التسويق :

مكان تمركز وحدة الانتاج وصنف الاسمنت	الثمن عند الخروج من المصنع من غير اعتبار الاداءات بالدرهم للطن الواحد	الثمن عند الخروج من المصنع باعتبار جميع الاداءات بالدرهم للطن الواحد	ثمن البيع من طرف الباعة بالجملة الى الباعة بالتقسيط بالدرهم للطن الواحد	الاثمان العمومية باعتبار جميع الاداءات بالدرهم للطن الواحد
اكادير				
325 CPAZ في أكياس	322،39	370،74	378،74	392،00
250 CM في أكياس	312،39	359،25	367،24	381،00
325 CPAZ أكواما	308،39	354،65	362،65	—
الدار البيضاء				
325 CPAZ في أكياس	289،76	333،22	341،22	355،00
250 CM في أكياس	279،76	321،72	329،72	343،00
325 CPAZ أكواما	275،76	317،12	325،12	—
مراكش				
325 CPAZ في أكياس	279،23	321،11	329،11	343،00
250 CM في أكياس	269،23	309،61	317،61	331،00
325 CPAZ أكواما	265،23	305،01	313،14	—
مكناس				
325 CPAZ في أكياس	261،76	301،02	309،02	323،00
250 CM في أكياس	251،76	289،52	297،52	311،00
325 CPAZ أكواما	247،76	284،92	292،92	—
وجدة				
325 CPAZ في أكياس	275،76	317،12	325،12	339،00
250 CM في أكياس	265،76	305،62	313،62	327،00
325 CPAZ أكواما	261،76	301،02	309،02	—
الرباط				
325 CPAZ في أكياس	280،87	323،00	331،00	344،00
250 CM في أكياس	270،87	311،50	319،50	333،00
325 CPAZ أكواما	266،87	306،90	314،90	—

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مكان تمركز وحدة الانتاج وصنف الاسمنت	الثمن عند الخروج من المصنع من غير اعتبار الاداءات بالدرهم للطن الواحد	الثمن عند الخروج من المصنع باعتبار جميع الاداءات بالدرهم للطن الواحد	ثمن البيع من طرف الباعة بالجملة الى الباعة بالتقسيط بالدرهم للطن الواحد	الاثمان العمومية باعتبار جميع الاداءات بالدرهم للطن الواحد
طنجة				
325 CPAZ في اكياس	261,76	301,02	309,02	323,00
250 CM في اكياس	251,76	289,52	297,52	311,00
325 CPAZ أكواما	247,76	284,92	292,92	—
تطـوان				
325 CPAZ في اكياس	261,76	301,02	309,02	323,00
250 CM في اكياس	251,76	289,52	297,52	311,00
325 CPAZ أكواما	247,76	284,92	292,92	—

الفصل الثاني. ـ تحدد كما يلي ارباح الباعة بالجملة والتقسيط ، حسبما يستنتج من الجدول المدرج في الفصل الاول اعلاه.

أ) الاسمنت المعبأ :

1 ـ ثمانية دارهم للطن الواحد فيما يخص البائع بالجملة ؛

2 ـ ثلاثة عشر درهما وخمسون سنتيما للطن الواحـد فيمـا يخص البائع بالتقسيط.

ب) الاسمنت أكواما :

ثمانية دراهم للطن الواحد فيما يخص الوسيط.

الفصل الثالث. ـ ان اثمان الاسمنت المكونـة مـن التعريفـة المطبقة عند الخروج من المصنع باعتبار جميع الاداءات مع الارباح المقررة في الفصل الثاني اعـلاه لا يجوز ان تـزاد فيهـا سـوى المصاريف الآتية :

ـ النقل من مركز الى مركز يحسب على أساس التعريفة الاكثر اقتصادا ؛

ـ النقل من مكان الى مكان في الحالة التي ترى فيها السلطات المحلية انه من الضروري ان تعير اعتبارا لذلك.

الفصل الرابع. ـ ينسخ هذا القرار الذي ينشر بالجريدة الرسمية ويعمل به ابتداء من 15 رمضان 1400 (28 يوليوز 1980) قرار الوزير الاول رقم 3.17.79 الصادر في 27 من صفر 1399 (25 يناير 1979) بتحديد اثمان بيع الاسمنت في مختلف مراحل التسويق ، حسبما وقع تغييره وتتميمه.

وحرر بالرباط في 9 رمضان 1400 (22 يوليوز 1980).

الامضاء : المعطي بوعبيد.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نـصـوص خـاصـة

قرار لوزير التجهيـز والانعـاش الوطنـي رقـم 633.80 بتاريـخ 4 رجب 1400 (19 مايو 1980) يغير ويتمم القرار رقم 1376.77 بتاريخ 26 مـن شـوال 1397 (10 أكتوبـر 1977) بالتفويـض في الامضاء.

ان وزير التجهيز والانعاش الوطني ،

بناء على قرار وزير التجهيز والانعاش الوطني رقم 1376.77 بتاريخ 26 من شوال 1397 (10 اكتوبر 1977) بالتفويض في الامضاء حسبما وقع تغييره وتتميمه ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يغير ويتمم كما يلي الفصل الاول من القرار رقم 1376.77 المشار اليه اعلاه والمؤرخ في 26 من شوال 1397 (10 اكتوبر 1977) :

« الفصل الاول ـ يسند الى الموظفين الآتية أسماؤهم التفويض
« في التوقيع او التأشير باسم وزير التجهيز والانعاش الوطني على
« جميع الرسوم المتعلقة بتدبير شؤون الموظفين المياومين التابعين
« لسلطتهم باستثناء المراسيم والقرارات التنظيمية :

الاسماء الشخصية والعائلية	الدرجة	المهام
	مديرية الموانئ الثانوية.	
السادة :		
محمد بشيرى	مهندس الدولة	رئيس قسم التدبير
احمد لمريني	كذلك	رئيس مقاطعة الرباط
فريد الشرقاوى	كذلك	رئيس مقاطعة الداخلة
بن بوشعيب الخياط	كذلك	رئيس مقاطعة العيون
محمد شعيب	كذلك	رئيس مقاطعة آسفي
الشافعي بلمقدم	كذلك	رئيس مقاطعة تطوان
لحسن عياش	كذلك	رئيس مقاطعة تازة
محمد العلالي	كذلك	رئيس مقاطعة القنيطرة
محمد الهادى الجبلي	كذلك	رئيس مقاطعة الجديدة

(الباقي بدون تغيير)

الفصل الثاني

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 4 رجب 1400 (19 مايو 1980)

الامضاء : محمد الدويرى

الوزير الاول ،

الامضاء : المعطى بوعبيد.

قرار لوزير التجهيز والانعاش الوطني رقم 690.80 بتاريـخ 20 مـن رجب 1400 (4 يونيه 1980) يغير بموجبه القرار رقم 1376.77 بتاريخ 26 من شوال 1397 (10 اكتوبر 1977) بالتفويض في الامضاء

ان وزير التجهيز والانعاش الوطني ،

بناء على قرار وزير التجهيز والانعاش الوطنـي رقـم 1376.77 بتاريخ 26 من شوال 1397 (10 اكتوبر 1977) بالتفويض في الامضاء ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما بالقرار رقم 1089.79 بتاريخ 26 من ذي القعدة 1399 (18 اكتوبر 1979) ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يغير كما يلي الفصل الاول من القرار رقم 1376.77 المؤرخ في 26 من شوال 1397 (10 اكتوبر 1977) المشار اليه اعلاه :

« الفصل الاول. ـ يسند الى الموظفين الآتية اسماؤهم ....
« ..... باستثناء المراسيم والقرارات التنظيمية :

الاسماء الشخصية والعائلية	الدرجة	المهام
	مديرية الطرق	
السيد عبد الغني خلدون	مهندس الدولة	رئيس مقاطعة ورزازات

(الباقي بدون تغيير)

الفصل الثاني

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 20 من رجب 1400 (4 يونيه 1980)

الامضاء : محمد الدويرى.

الوزير الاول ،

الامضاء : المعطى بوعبيد.

مقـرر لوزير الطاقـة والمعادن رقم 628.80 بتاريـخ 6 رجب 1400 (21 مايو 1980) بتحديـد شروط اعادة منـح رخـص منصـرم أجلها أو ملغاة.

ان وزير الطاقة والمعادن ،

بـمقتضى الظهـيـر الشريـف الصادر فـي 9 رجـب 1370 (16 ابريل 1951) بسن نظام للمناجم بالمغرب ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما فصليه 42 و 64 ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبناء على القرار المؤرخ فى 14 من رجب 1370 (21 ابريل 1951) بتجديد شروط ايداع وتسجيل طلبات رخص البحث ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبناء على المرسوم رقـم 2.57.1647 المـؤرخ فى 24 من جمادى الاولى 1377 (17 دجنبر 1957) المحددة بموجبه بعض القواعد لتطبيق مقتضيات الظهير الشريف الصادر فى 9 رجب 1370 (16 ابريل 1951) بسن نظام للمناجـم بالمغرب ، تلك المقتضيات المتعلقة بضريبـة تأسيس الرسوم المنجمية او تجديدها وبالضريبة السنوية المفروضة على الامتيازات وكذا بالتزامات الاشغال التى يتحملها أصحاب الامتياز وأصحاب الرخص فى البحـث عن المناجـم أو استغلالها ولاسيمـا الفصل 4 منه ؛

وحيث أن الرخص المضافـة لائحتها الى هذا المقـرر اصبحت باطلة أو ملغاة

يقرر ما يلى :

الفصل الاول

يطبق على رخص البحث والاستغلال الباطلة أو الملغاة المضافـة لائحتها لهذا المقرر ، اجراء اعادة المنح مع فترة ثنائيـة للطلبات تحـدد مدتها بثلاثين يوما ابتداء من اليوم الاول من الشهـر الثانى الموالى لتاريخ نشر هذا المقرر بالجريدة الرسمية.

الفصل الثانى

تحرر الطلبات الثنائية طبقا لمقتضيات القرار الوزارى المشار اليه أعلاه المؤرخ فى 14 من رجب 1370 (21 أبريل 1951) ويجـب أن تشفع هذه الطلبات لاجل صلاحيتها ببرنامج للاشغال يستجيب لاحكام الفصل 4 من المرسوم المشار اليه أعلاه ويقدم هذا البرنامج داخل طى مقفـول.

الفصل الثالث

تصبح الاراضى حرة للبحث اذا لم يودع أى طلب خـلال الفتـرة الثنائية المبينة فى الفصل الاول.

الفصل الرابع

ينشر هذا المقرر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط فى 6 رجب 1400 (21 مايو 1980)

الامضاء : موسى السعـدى.

***

لائحة رخص البحث والاستغلال المنصرم أجلها أو الملغاة والمعروضة لاعادة توزيعها من جديد

رقم الرخصة	الصنـف	صاحب الرخصة	الخريطـة	تاريخ الانصرام أو الالغاء
1.558	2	شركة استغلال البيروتين بقطارة	مراكش شمالا 5 – 6	منصرم اجلها بتاريخ 1978/1/18
1.570	2	شركة مناجم بوسكور	جبل صغرو 1 – 2	منصرم اجلها بتاريخ 1978/6/16
1.571	2	كذلك	كذلك	كذلك
1.668	2	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية	تاونات 1 – 5/2 – 6	منصرم اجلها بتاريخ 1979/9/16
1.781	8	شركة استغلال مناجم الريف	مليلية 5 – 2	منصرم اجلها بتاريخ 1977/7/17
20.667	8	شركة استغلال والبحث عن الطين فى المغرب	مليلية 1 – 2	ملغاة بتاريخ 1977/6/10
20.668	8	كذلك	كذلك	كذلك
20.669	8	كذلك	كذلك	كذلك
20.676	8	كذلك	كذلك	كذلك
21.526	2	أكنوش عبد الرحمن	بوجعد 3 – 7/4 – 8	ملغاة بتاريخ 1979/7/7
21.859	2	بوجاماد لحوسين	اركانة 7 – 8	ملغاة بتاريخ 1978/10/13
21.902	2	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية	بوجعد 3 – 4	ملغاة بتاريخ 1978/1/16
22.028	2	كذلك	اركنة 3 – 7/4 – 8	منصرم اجلها بتاريخ 1977/10/16
22.032	2	كذلك	تودرة 5 – 6 وميدار 1 – 2	كذلك
22.033	2	كذلك	اركنة 3 – 4	كذلك
22.034	2	كذلك	كذلك	كذلك
22.035	2	كذلك	كذلك	كذلك
22.036	2	كذلك	اركنة 3 – 7/4 – 8	كذلك
22.037	2	كذلك	كذلك	كذلك
22.038	2	كذلك	كذلك	كذلك
22.039	2	كذلك	كذلك	كذلك
22.040	2	كذلك	تزنتاست 1 – 2	كذلك
22.041	2	كذلك	اركنة 3 – 4 وتزنتاست 1 – 2	كذلك
22.042	2	كذلك	كذلك	كذلك
22.043	2	كذلك	اركنة 3 – 4 وتزنتاست 1 – 5/2 – 6	كذلك

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رقم الرخصة	الصنـف	صاحب الرخصة	الخـريطـة	تاريخ الانصرام او الالغاء
22.044	2	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية	تزنتاست 1 – 2	منصرم اجلها بتاريخ 1977/10/16
22.045	2	كذلك	كذلك	كذلك
22.046	2	كذلك	كذلك	كذلك
22.047	2	كذلك	اركنة 3 – 4 وتزنتاست 1 – 2	كذلك
22.048	2	كذلك	كذلك	كذلك
22.049	2	كذلك	اركنة 3 – 4	كذلك
22.050	2	كذلك	كذلك	كذلك
22.053	2	كذلك	تزنتاست 1 – 2	كذلك
22.054	2	كذلك	كذلك	كذلك
22.055	2	كذلك	كذلك	كذلك
22.056	2	كذلك	كذلك	كذلك
22.109	2	كذلك	قصبة تادلة 3 – 7/4 – 8	منصرم اجلها بتاريخ 1978/1/17
22.159	8	شركة استغلال مناجم الحديد بالريف	مليلية 5 – 6	كذلك
22.161	3	كذلك	كذلك	كذلك
22.162	8	كذلك	مليلية 5 – 1/6 – 2	كذلك
22.121	8	العثماني الحاج مولاي ادريس	ميدلت 5 – 6	ملغات بتاريخ 1980/1/16
22.248	8	شركة استغلال مناجم الحديد بالريف	مليلية 5 – 6	منصرم اجلها بتاريخ 1978/4/17
22.413	2	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية	زاكورة 1 – 2	منصرم اجلها بتاريخ 1978/5/17
22.452	2	محمد بن الحسين	ميدلت 3 – 4	منصرم أجلها بتاريخ 1978/8/17
22.507	2	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية	ولماس 3 – 4	كذلك
22.520	2	كذلك	دمنات 3 – 4	كذلك
22.639	2	كذلك	تلوين 1 – 5/2 – 6	منصرم اجلها بتاريخ 1978/10/17
22.640	2	كذلك	كذلك	كذلك
22.663	2	ليوشواري محمد	اركنة 7 – 8	منصرم اجلها بتاريخ 1979/2/17
22.733	2	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية	تلوين 1 – 2	منصرم اجلها بتاريخ 1979/3/17
22.746	2	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية	تافراوت 7 – 8	منصرم اجلها بتاريخ 1979/5/15
22.748	2	كذلك	كذلك	كذلك
22.750	2	كذلك	كذلك	كذلك
22.751	2	المبيح محمد	اركنة 5 – 6	كذلك
22.783	2	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية	مراكش شمالا 7 – 8	منصرم اجلها بتاريخ 1979/7/17
22.817	2	كذلك	تلوين 1 – 5/2 – 6	كذلك
22.818	2	كذلك	كذلك	كذلك
22.827	2	كذلك	تلوين 5 – 6	كذلك
22.829	2	كذلك	تفراوت 3 – 7/4 – 8	كذلك
22.834	2	عبد البوش محمد	ازرو 7 – 8	كذلك
22.840	2	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية	وجدة 7	كذلك
22.841	2	كذلك	كذلك	كذلك
22.842	2	كذلك	وجدة 7 وبركنت 200 000	كذلك
22.844	2	كذلك	كذلك	منصرم اجلها بتاريخ 1979/9/17
22.845	2	كذلك	كذلك	كذلك
22.848	2	كذلك	وجدة 5 7/6 وبركنت 200 000	كذلك
22.857	2	محمد بن الحسين	وجدة 5 – 6	منصرم اجلها بتاريخ 1979/9/17
22.887	8	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية	ازرو 5 – 6	منصرم اجلها بتاريخ 1979/12/17
22.899	8	كذلك	توريرت 5 – 6	كذلك
22.900	8	كذلك	كذلك	كذلك
22.901	8	كذلك	كذلك	كذلك
22.902	8	كذلك	كذلك	كذلك
22.903	8	كذلك	كذلك	كذلك
22.904	8	كذلك	كذلك	كذلك
22.905	8	كذلك	كذلك	كذلك
22.906	8	كذلك	كذلك	كذلك
22.907	8	كذلك	كذلك	كذلك
22.915	2	كذلك	تلوين 3 – 7/4 – 8	كذلك
22.921	2	كذلك	مراكش شمالا 3 – 4 – 7 – 8	كذلك
22.922	2	كذلك	مراكش شمالا 7 – 8	كذلك
22.923	2	كذلك	كذلك	كذلك
22.940	2	كذلك	تلوين 5 – 6	كذلك
22.947	2	كذلك	اركنة 5 – 6	كذلك
22.948	2	كذلك	اركنة 1 – 2	كذلك
22.949	2	كذلك	كذلك	كذلك
22.950	2	كذلك	اركنة 1 3/2 4	كذلك
22.951	2	كذلك	كذلك	كذلك
22.972	2	برغدوش محمد	توريرت 7 – 8	منصرم اجلها بتاريخ 1976/2/17
22.973	2	كذلك	كذلك	كذلك
23.210	2	بوسلهام محمد احمد	توريرت 3 – 4	منصرم اجلها بتاريخ 1976/11/17
23.228	2	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية	تزنتاست 1 – 2	كذلك

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رقم الرخصة	الصنف	صاحب الرخصة	الخريطة	تاريخ الانصرام أو الالغاء
23.263	2	الخطار حسن	تازة 1 – 2	منصرم اجلها بتاريخ 1976/12/17
23.316	3	مهدى احمد	دبدو 5 – 6	كذلك
23.342	2	الشركة التجارية المعدنية للصحراء	مراكش جنوبا 3 – 4	منصرم اجلها بتاريخ 1977/3/17
23.459	2	ديون اميل جان	مراكش 5 – 7/6 – 8	منصرم اجلها بتاريخ 1977/6/17
23.564	2	عبد الله بن امبارك	مشروع بن عبو 7 – 8	ملغاة بتاريخ 1978/2/27
23.574	2	محمد بن هداش بن محمد	بورد 7 – 8	ملغاة بتاريخ 1977/4/13
23.577	2	حشلاف محمد	اتزر 5 – 6	منصرم اجلها بتاريخ 1977/8/17
23.613	2	وحى لحسن بن محفوض	مراكش جنوبا 5 – 6	منصرم اجلها بتاريخ 1978/1/17
	3		وتزنتاست 1 – 2	
23.629	2	البقاشى بوشعيب	دمنات 7 – 8	ملغاة بتاريخ 1979/2/29
23.636	2	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية	تلوين 3 – 4	منصرم اجلها بتاريخ 1978/1/17
23.643	2	لكو حمو	متركة 200.000	كذلك
23.644	2	بلكبير محمد	تزنتاست 1 – 2	كذلك
23.653	2	لشكر مختار	تلوت 7 – 8	منصرم اجلها بتاريخ 1978/4/17
23.685	2	الشركة المعدنية للتحويل	تلوت 1 – 2	كذلك
23.695	2	الشركة للاشغال والابحاث المعدنية	وارزازات 1 – 2 وتزنتاست 3 – 4	ملغاة بتاريخ 1979/4/6
23.696	2	افاحير حدو	مدلت 5 – 6	ملغاة بتاريخ 1979/9/5
23.697	2	حبيب محمد	كذلك	منصرم اجلها بتاريخ 1978/7/17
23.829	2	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية	والماس 7 – 8	كذلك
23.830	2	كذلك	كذلك	كذلك
23.842	2	فلاح محمد	ازرو 1 – 2	منصرم اجلها بتاريخ 1978/7/17
23.862	2	الشركة الاستورية للمعادن	كود درعة 200000	كذلك
23.871	2	اللنصارى باهى	ازرو 1 – 2	منصرم أجلها بتاريخ 1978/11/16
23.945	2	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية	مراكش جنوبا 5 – 7/6 – 8	كذلك
23.965	3	الشافي محمد	تازة 1 2 وفاس 3 – 4	ملغاة بتاريخ 1977/4/11
23.971	2	الشركة للاشغال والابحاث المعدنية	تزنتاست 3 – 4	منصرم اجلها بتاريخ 1978/11/17
24.063	2	ياشتفين محمد	بوجعد 1 – 2	ملغاة بتاريخ 1977/6/16
24.120	2	كذلك	كذلك	منصرم اجلها بتاريخ 1979/2/16
24.122	2	الشامي احمد	بوجعد 1 – 2	كذلك
24.124	2	شركة الابحاث والاستغلال المعدنى (نادية)	كذلك	كذلك
24.129	2	زلماد موحا	ميدلت 3 – 4	كذلك
24.131	2	حسابن اودى او بيهى	ميدلت 1 – 2	منصرم اجلها بتاريخ 1979/3/17
24.146	2	لطيف ابراهيم	ولماس 7 – 8	كذلك
24.147	2	كذلك	ولماس 5 – 7/6 – 8	كذلك
24.149	2	حسن او بنا	اتزار 5 – 6	كذلك
24.157	2	حليفا بن لما حجوب	ميدلت 3 – 4	كذلك
24.160	2	شركة مناجم عين كحول	ولماس 5 – 6	كذلك
24.161	2	كذلك	ولماس 7 – 8	كذلك
24.162	2	شركة لاتحادى المعادن بالمغرب	ازرو 5 – 6	كذلك
24.163	2	كذلك	كذلك	كذلك
24.164	2	غازى محمد بن محمد	واوزرت 1 – 3/2 – 4	كذلك
24.165	2	الشركة لاتحادى المعادن بالمغرب	ازرو 5 – 6	كذلك
24.197	2	اوجيل محمد	واوزرت 3 – 4	كذلك
24.199	2	الفلاح محمد	بوجعد 3 – 4	منصرم اجلها بتاريخ 1979/3/17
24.200	2	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية	كاب درعة 200.000	كذلك
24.201	2	المسرارى الوزانى	ميدلت 5 – 6	كذلك
24.208	2	لخطار بوبكر	تزنتاست 1 – 2	كذلك
24.210	2	شركة كرانى المغرب	بوجعد 7 – 8	كذلك
24.211	2	غازين صالح	اولماس 5 – 6	كذلك
24.212	2	أيت احمد او حمو	اركانة 5 – 6	كذلك
24.215	2	امنطاك لحسن	تلويت 5 – 6	كذلك
24.216	2	الحميد حمد بن على	وارزازات 5 – 6	كذلك
24.217	2	الحطار بوبكر	تلويت 1 – 2	كذلك
24.218	2	المنصور محمد لحسن	مراكش جنوبا 3 – 4	كذلك
24.220	2	الشاهى احمد	اولماس 7 – 8	كذلك
24.225	2	دومار احميدا	وجدة 1 – 2	كذلك
24.227	2	كذلك	كذلك	كذلك
24.230	2	اكنوش عبد الرحمن	ورزازات 3 – 4	كذلك
24.236	2	الشركة المعدنية للتحويل	اركنة 5 – 6	كذلك
24.242	2	ورزى بيلا	ورزازات 7 – 8	منصرم اجلها بتاريخ 1979/7/16
24.243	2	اوتاصافت لحسن الحاج عبد السلام	مراكش جنوبا 5 – 6	كذلك
24.248	2	بردوش محمد	والماس 7 – 8 وبوجعد 3 – 4	كذلك
24.249	2	مرشد الادريسى	مشروع بن عبو 7 – 8	كذلك
24.250	2	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية	عقا وفم لحسن	كذلك
24.251	2	كذلك	كذلك	كذلك
24.252	2	كذلك	عقـا	كذلك
24.253	2	الدين محمد	الدار البيضاء 5 – 6	كذلك

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رقم الرخصة	الصنف	صاحب الرخصة	الخريطة	تاريخ الانصرام أو الالغاء
24.256	2	مكاك الشرقي	مراكش شمالا 3 – 4	منصرم اجلها بتاريخ 1979/7/16
24.257	2	ورايس علي	تارودانت 5 – 6	كذلك
24.259	2	ايت طالب محمد	مراكش جنوبا 5 – 6	كذلك
24.261	2	اشدار عمر	مراكش شمالا 7 – 8	كذلك
24.262	2	اد حمو لحسن	تزنتاست 1 – 2	كذلك
24.266	2	البردى محمد	ميدلت 5 – 6	كذلك
24.267	2	مرزوقي خيرى	تزنيت 6 – 7	كذلك
24.269	2	الشركة المعدنية لاميدال	مراكش شمالا 5 – 6	كذلك
24.273	2	دومار حميدا	وجدة 1 – 2	كذلك
24.274	2	عبد السلام الراجي	تزنتاست 5 – 6	منصرم اجلها بتاريخ 1979/7/16
24.276	2	حجام محمد	تزنتاست 3 – 4	كذلك
24.272	1	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية	مكناس 7 – 8	كذلك
24.278	1	كذلك	كذلك	كذلك
24.279	1	كذلك	كذلك	كذلك
24.280	1	كذلك	كذلك	كذلك
24.281	1	كذلك	كذلك	كذلك
24.282	1	كذلك	كذلك	كذلك
24.283	1	كذلك	كذلك	كذلك
24.284	1	كذلك	كذلك	كذلك
24.285	1	كذلك	كذلك	كذلك
24.286	1	كذلك	كذلك	كذلك
24.287	1	كذلك	كذلك	كذلك
24.288	1	كذلك	كذلك	كذلك
24.289	1	كذلك	فاس 5 – 6/7 – 8	كذلك
22.290	1	كذلك	فاس 5 – 6	كذلك
24.291	1	كذلك	كذلك	كذلك
24.292	1	كذلك	كذلك	كذلك
24.293	1	كذلك	فاس 5 – 6/7 – 8	كذلك
24.294	1	كذلك	فاس 5 – 6	كذلك
24.295	1	كذلك	كذلك	كذلك
24.296	1	كذلك	كذلك	كذلك
24.297	1	كذلك	فاس 5 – 6/7 – 8	كذلك
24.301	2	خويرا محمد	تزنتاست 5 – 6	كذلك
24.302	2	كذلك	كذلك	كذلك
24.306	2	ايت لشكار سعيد	تارودانت 5 – 6	كذلك
24.330	2	حيات الوزاني	اولماس 3 – 4	كذلك
24.331	2	الحساني عبد الرحيم	كذلك	كذلك
24.348	2	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية	مليلية 3 – 4/7 – 8	منصرم اجلها بتاريخ 1979/9/17
24.349	2	كذلك	كذلك	كذلك
24.350	2	كذلك	كذلك	كذلك
24.351	2	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية	مليلية 3 – 4/7 – 8	منصرم اجلها بتاريخ 1979/9/17
24.352	2	كذلك	كذلك	كذلك
24.353	2	كذلك	كذلك	كذلك
24.355	2	اكنوش عبد الرحمن	مراكش جنوبا 5 – 6	منصرم اجلها بتاريخ 1979/9/17
24.356	2	كذلك	ورزازات 3 – 4	كذلك
24.358	2	اوحاضيف محمد	بوجعد 3 – 4	كذلك
24.372	2	المرغاني ابراهيم	وارزازات 7 – 8	كذلك
24.380	8	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية	مليلية 1 – 2	كذلك
24.381	8	كذلك	كذلك	كذلك
24.382	8	كذلك	كذلك	كذلك
24.383	8	كذلك	كذلك	كذلك
24.388	2	علي لحسن ايت مودن	بوجعد 7 – 8	كذلك
24.389	7	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية	ايتزار 7 – 8	كذلك
24.390	7	كذلك	كذلك	كذلك
24.391	7	كذلك	كذلك	كذلك
24.392	7	كذلك	كذلك	كذلك
24.393	2	كذلك	سبتة 5 – 6	كذلك
24.394	2	كذلك	شيشاون 1 – 2	كذلك
24.396	2	كذلك	كذلك	كذلك
24.397	2	كذلك	تافروت 3 – 4	كذلك
24.398	2	كذلك	كذلك	كذلك
24.404	2	كذلك	جبل صغرو 5 – 6	كذلك
24.405	2	كذلك	كذلك	كذلك
24.406	2	عبد العزيز الجوهري	تاونات 3 – 4	كذلك
24.408	2	سميرس عبد الرزاق	اركنة 7 – 8	كذلك
24.410	2	امنتاك لحسن	تلوات 5 – 6	كذلك
24.411	2	كذلك	وارزازات 1 – 5/2 – 6	كذلك

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رقم الرخصة	الصنف	صاحب الرخصة	الخريطة	تاريخ الانصرام او الالغاء
24.413	2	أبركاش حدو	اركنة 5 ـ 6	منصرم اجلها بتاريخ 1979/9/17
24.415	2	ادريسى للاعائشة	اوزوا 3 ـ 4	كذلك
24.417	2	ايت جوخران محمد	مراكش جنوبا 5 ـ 6	كذلك
24.418	2	اكنوش محمد	وادزازات 3 ـ 4	كذلك
24.423	2	موحا والزين ؛	ميدلت 5 6 وقصبة تادلة 7 ـ 8	كذلك
24.424	2	خويرا حسن	تزنتاست 1 ـ 2	كذلك
24.425	2	بن كيران السعدى عبد السلام	اولماس 5 ـ 6	منصرم اجلها بتاريخ 1979/9/17
24.426	2	كذلك	كذلك	كذلك
24.427	2	كذلك	كذلك	كذلك
24.428	2	امزيان محمد	تلوات 5 ـ 6	كذلك
24.429	2	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية	مراكش شمالا 7 ـ 8	كذلك
24.431	2	امزيان محمد	تلوات 5 ـ 6	منصرم اجلها بتاريخ 1979/12/17
24.437	2	عبد السلام بن على	ركو 5 ـ 6	منصرم اجلها بتاريخ 1979/12/17
24.439	2	سملالي يعقوبي	تفراوت 1 ـ 2	كذلك
24.440	2	المستاعين بالله مولاى العربى	مراكش 1 ـ 2	كذلك
24.441	2	بركى حميد	ميدلت 1 ـ 2	كذلك
24.443	2	بن طلحة احمد	ميسور 1 ـ 2	كذلك
24.447	2	الغازى حمو	تدغت 5 ـ 6	كذلك
24.449	2	زكتير محمد	بوجعد 1 ـ 2	كذلك
24.450	2	الحاج الخطاب عبد المجيد	اولماس 7 ـ 8	كذلك
24.451	2	نوعيم مولاى اسماعيل بن مولاى سعيد	مراكش جنوبا 5 ـ 6	كذلك
24.456	2	هوكا عسو	ميسور 1 ـ 2	كذلك
24.458	2	ايت لشكر محمد	مراكش جنوبا 5 ـ 6	ملغاة بتاريخ 1979/8/4
24.459	2	عبد السلام بن على	ازرو 3 ـ 4	منصرم اجلها بتاريخ 1979/12/17
24.461	1	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية	فاس 1 ـ 5/2 ـ 6	كذلك
24.462	7	كذلك	اتزار 7 ـ 8	كذلك
24.463	2	جزرى حسن	تلوين 3 ـ 4	كذلك
24.513	2	البيار عبد القادر	بوجعد 5 ـ 6	ملغاة بتاريخ 1979/8/4
24.521	2	شرقاوى محمد	مشروع بن عبو 5 ـ 6	كذلك
24.522	2	كذلك	كذلك	كذلك
24.525	2	دياني عبد الله	ميدلت 5 ـ 6	كذلك
24.526	2	شركة زليجة	ميدلت 3 ـ 4 والريش 1 ـ 2	كذلك
24.530	2	اقصبى محمد	مشروع بن عبو 7 ـ 8	كذلك
24.531	2	لحلو عبد السلام	مليلية 3 ـ 5/4 ـ 7/6 ـ 8	كذلك
24.532	2	كذلك	كذلك	كذلك
24.538	2	البيار عبد القادر	مراكش جنوبا 7 ـ 8	كذلك
			تزنتاست 3 ـ 7/4 ـ 8	
24.544	2	ايت محمد احمد بن حمادى	ووارزازات 1 ـ 5/2 ـ 6	كذلك
24.564	2	كيهرى ايدار	ميدلت 5 ـ 6	ملغاة بتاريخ 1979/5/9
24.565	2	كذلك	كذلك	ملغاة بتاريخ 1979/8/4
24.581	2	بن طلحة بوشعيب	ميسور 1 ـ 2	ملغاة بتاريخ 1979/5/9
24.635	2	اونفلوس على	ازرو 3 ـ 4	ملغاة بتاريخ 1979/8/4
24.923	2	عبد الكريم الخطيب	تارودانت 7 ـ 8	كذلك
24.925	2	شركة الاستغلال والابحاث المعدنية « نادية »	مراكش جنوبا 7 ـ 8	كذلك
24.931	3	محمد صالحى ياسين	وزان 3 ـ 4	كذلك
24.935	3	العمرانى محمد	كذلك	كذلك
24.936	3	كذلك	كذلك	كذلك
24.948	2	فورت القونصو	تلوات 5 ـ 6	كذلك
24.952	2	الصقلى عبد الصمد	شيشاوة 3 ـ 4	كذلك
24.958	2	سباعى محمد	ايتزار 5 6	كذلك
24.963	2	زميمتا عمر	ركو 5 ـ 6	كذلك
24.965	2	زاهير بوشعيب	ميسور 1 ـ 2	ملغاة بتاريخ 1979/8/4
24.971	3	البيار عبد القادر	الدار البيضاء 1 ـ 2	ملغاة بتاريخ 1979/8/4
24.972	2	زوكار المكى	ميدلت 7 ـ 8	كذلك
24.973	2	بن بوجيانى ابراهيم	بوجعد 3 ـ 4	كذلك
24.976	2	حياة الوزانى	بوجعد 7 ـ 8 وايتزار 5 ـ 6	كذلك
24.988	2	الحسين بن عبد الله	مراكش جنوبا 7 ـ 8	كذلك
24.989	2	سود العين حفيض	شيشاوة 7 ـ 8	كذلك
25.000	2	بيلا لحسن	تزنيت 3 ـ 4	ملغاة بتاريخ 1979/12/24
25.001	2	كذلك •	كذلك	كذلك
25.002	2	بيلا لحسن	تزنيت 3 ـ 4	كذلك
25.003	2	كذلك	كذلك	كذلك
25.004	2	اوشين سعيد	ايتزار 7 ـ 8	ملغاة بتاريخ 1979/8/4
25.005	2	عابد على	فم لحسن 5 ـ 6	كذلك
25.014	2	اخ العربى احمد	ازرو 1 ـ 2	كذلك
25.017	2	بوعدان محمد	تازة 1 ـ 5/2 ـ 6	كذلك
25.021	2	الغزوانى لمحمدى	بوجعد 7 ـ 8	كذلك
25.418	7	شركة شريفة مساهمة الاجتهاد في الشؤون المعدنية	بن احمد 3 ـ 4	ملغاة بتاريخ 1979/12/24

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رقم الرخصة	الصف	صاحب الرخصـة	الخريطـة	تاريخ الانصرام او الالغاء
25.419	7	شركة شريفة مساهمة الاجتهاد فى الشؤون المعدنية	ابن احمد 3 ـ 4	ملغاة بتاريخ 1979/12/24
25.420	7	كذلك	كذلك	كذلك
25.423	7	كذلك	كذلك	ملغاة بتاريخ 1979/12/24
25.424	7	كذلك	كذلك	كذلك
25.432	7	كذلك	الدار البيضاء 7 ـ 8	ملغاة بتاريخ 1979/11/22
25.433	7	كذلك	كذلك	كذلك
25.434	7	كذلك	كذلك	كذلك
25.435	7	كذلك	كذلك	كذلك
25.436	7	كذلك	كذلك	كذلك
25.437	7	كذلك	كذلك	كذلك
25.440	7	كذلك	كذلك	كذلك
25.442	7	كذلك	كذلك	كذلك
25.443	7	كذلك	كذلك	كذلك
25.448	7	كذلك	كذلك	كذلك
25.449	7	كذلك	كذلك	كذلك
25.450	7	كذلك	كذلك	كذلك
25.451	7	كذلك	كذلك	كذلك
25.453	7	كذلك	الدار البيضاء 7 ـ 8 وولماس 5 ـ 6	كذلك
25.454	7	كذلك	اولماس 5 ـ 7/6 ـ 8	كذلك
25.456	7	كذلك	كذلك	كذلك
25.458	7	كذلك	اولماس 5 ـ 6	كذلك
23.513	2	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية	الحسيمة 1 ـ 2 و 5 ـ 6	ملغاة بتاريخ 1980/4/29

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نظام موظفي الادارات العمومية

نصـوص خـاصـة

وزارة الشغل والتكوين المهني

مرسـوم رقـم 2.80.297 بتاريـخ 26 مـن جمـادى الآخـرة 1400 (12 مايو 1980) باستثناف العمل ببعض التعويضات والاعانات الخاصة بالموظفين الجارى عليهم النظام الاساسى الخاص بوزارة الشغل والتكوين المهنى.

ان الوزير الاول ،

بناء على المرسوم رقم 2.75.242 الصادر فى 21 من صفر 1397 (11 يبراير 1977) بمنح تعويض اجمالى عن مصاريف التفتيش الى أعوان مفتشية الشغل ؛

وبناء على القرار الوزيـرى الصـادر فـى 25 مـن رجـب 1365 (25 يونيه 1946) بشأن التعويضات الممنوحة للمفتشين والمفتشات ونواب المفتشين والمفتشات فى الشغل المرسمين او المساعدين ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما بالقرار الوزيرى المـؤرخ فـى 3 محرم 1372 (24 شتنبر 1952) ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.77.68 الصادر فى 12 من صفر 1397 (2 يبراير 1977) باحداث تعويض عن التسلسل الادارى لفائدة موظفى اسلاك الادارة المركزية والموظفين المشتركين بالادارات العمومية وموظفى الاسلاك الخاصة ببعض الوزارات ولاسيما الفصل 5 منه ؛

وبعد دراسة المشروع فى المجلس الوزارى بتاريخ 30 من جمادى الاولى 1400 (16 ابريل 1980) ،

يرسم ما يلى :

الفصل الاول

ان التعويض الاجمالى عن مصاريف التفتيش المقرر لفائدة اعوان مفتشية الشغل بموجب المرسوم رقم 2.75.242 المشار اليه اعـلاه المؤرخ فى 21 من صفر 1397 (11 يبراير 1977) والتعويض عن اللباس المنصوص عليه فى القرار الوزيرى المشار اليه اعلاه المؤرخ فى 25 من رجب 1365 (25 يونيه 1946) حسبما وقع تغييـره وتتميمـه يستأنف العمل بهما بالنسبة للموظفين الجارى عليهم النظام الاساسى الخاص بوزارة الشغل والتكوين المهنى وذلك ابتداء من 10 محرم 1397 (فاتح يناير 1977) طبقا للفصل 5 من المرسوم رقم 2.77.68 المشار اليه اعلاه المؤرخ فى 12 من صفر 1397 (2 يبراير 1977).

الفصل الثانى

تبقى شروط وكيفيات منح التعويضين المذكورين محـددة وفقـا للنصوص التنظيميـة المعمـول بهـا فـى تاريـخ 9 محـرم 1397 (31 دجنبر 1976).

وحرر بالرباط فى 26 من جمادى الآخرة 1400 (12 مايو 1980)

الامضاء : المعطى بوعبيد.

وقعه بالعطف :

وزير الشغل والتكوين المهنى ،

الامضاء : محمد ارسلان الجديدى.

وزير المالية ،

الامضاء : عبد الكامل الرغاى.

وزير الشؤون الادارية ،

الامضاء : المنصورى بن على.

وزارة الصحة العمومية

مرسوم رقم 2.79.264 بتاريخ 14 من شعبان 1400 (28 يونيه 1980) تنسخ بموجبه الفقرة الاخيرة من الفصل 14 من المرسوم الملكى رقم 747.67 الصادر فى 28 من ذى القعدة 1387 (27 يبراير 1968) بشأن النظام الاساسى للداخليين فى مستشفيات الصحة العمومية

ان الوزير الاول ،

بناء على المرسوم الملكى رقم 747.67 الصـادر فـى 28 مـن ذى القعدة 1387 (27 يبراير 1968) بشأن النظام الاساسى للداخليين فى مستشفيات الصحة العمومية ولاسيما الفصل 14 منه ؛

وبعد رأى مطابق للغرفة الدستورية تحت عدد 21 بتاريخ 17 مـن ذى الحجة 1399 (8 نونبر 1979) ؛

وبعد دراسة المشروع فى المجلس الوزارى بتاريخ 30 من جمادى الاولى 1400 (16 ابريل 1980) ،

يرسم ما يلى :

الفصل الاول

تنسخ الفقرة الاخيرة من الفصـل 14 مـن المرسـوم الملكـى رقم 747.67 المؤرخ فى 28 من ذى القعـدة 1387 (27 يبرايـر 1968) المشار اليه اعلاه.

(الباقى دون تغيير)

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الفصل الثاني

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 14 من شعبان 1400 (28 يونيه 1980)

الامضاء : المعطي بوعبيد.

وقعه بالعطف :

وزير الصحة العمومية ،

الامضاء : الدكتور رحال الرحالي.

وزير الشؤون الادارية ،

الامضاء : المنصوري بن علي.

وزارة العدل

قرار للوزير الاول ووزير العدل رقم 80.880 بتاريخ 23 من شعبان 1400 (7 يوليوز 1980) باجراء امتحان الكفاءة المهنية قصد تعيين اعوان عموميين من الصنف الثالث.

ان الوزير الاول ووزير العدل ،

وبناء على المرسوم الملكي رقم 67.401 الصادر في 13 من ربيع الاول 1387 (22 يونيه 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج اسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ؛

وبناء على المرسوم الملكي رقم 67.682 الصادر في 9 رجب 1387 (3 اكتوبر 1967) بمثابة النظام الاساسي الخاص بسلك الاعوان العموميين ؛

وبناء على قرار وزير الشؤون الادارية ، الامين العام للحكومة رقم 68.216 الصادر في 21 ابريل 1968 بترتيب المناصب المشتركة لسلك الاعوان العموميين الخاصة بمختلف الوزارات ؛

وبناء على قرار وزير الشؤون الادارية ، الامين العام للحكومة رقم 70.127 الصادر في 21 فبراير 1970 بتنظيم المباريات والامتحانات الخاصة بولوج مختلف اصناف سلك الاعوان العموميين ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

سيجرى يوم 17 غشت 1980 بالرباط امتحان الكفاءة المهنية قصد تعيين ثلاثة عشر (13) عونا عموميا من الصنف الثالث (عامل جميع الاختصاصات : 13) بوزارة العدل.

الفصل الثاني

يمكن ايداع طلبات الترشيح الى غاية 30 يوليوز 1980 بوزارة العدل.

وحرر بالرباط في 23 من شعبان 1400 (7 يوليوز 1980).

الامضاء : المعطي بوعبيد.

الوزارة الاولى

استدراك بالجريدة الرسمية عدد 3521 بتاريخ 7 جمادى الآخرة 1400 (23 ابريل 1980)

قرار للوزير الاول رقم 80.31.3 بتاريخ 24 من جمادى الاولى 1400 (10 ابريل 1980) باجراء مباراة لتعيين كتاب الادارات العمومية (فرعا الادارة والاختزال).

بدلا من :

« الفصل الاول. ـ .....

لتوظيف سبعة (7) كتاب (فرع الادارة والاختزال) توزع كما يلي :

ـ منصبين (2) لشعبة الادارة ومنصبين (2) لشعبة الاختزال لفائدة موظفي مصالح الوزير الاول الذين قضوا اربع سنوات على الاقل من الخدمة الفعلية ؛

ـ منصبين (2) لشعبة الادارة ومنصب واحد (1) لشعبة الاختزال لفائدة المترشحين المتوفرين على مستوى نهاية دروس الطور الاول من التعليم الثانوي.

ويحتفظ منها بمنصب واحد (1) للمترشحين من قدماء المقاومين.

.....

يقرأ :

« الفصل الاول. ـ .....

لتوظيف تسعة (9) كتاب (فرع الادارة والاختزال) ويحتفظ منها بمنصب واحد للمرشحين من قدماء المقاومين ..... »

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.